

مخنارات الاسرائيلية



ترجمات عبرية

- العرب في الدولة اليهودية : وضعهم حاضرا ومستقبلا
- النص الكامل لاتفاق شرم الشيخ
- النموذج المصري في التسوية يقلق إسرائيل

كتابات عربية

- استراتيجيات باراك غير الجديدة واحتمالات واى ٣



رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

مدير التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمي

الإخراج الفني

حامد العويضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
السنة الثالثة - العدد الثامن والخمسين - أكتوبر ١٩٩٩

٢

مقدمة:

لأولاً: دراسات:

- ١- العرب في الدولة اليهودية : وضعهم حاضراً ومستقبلاً المحرر كيس فيرو ٣
- ٢- اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي حول الأمن القومي د. هيرشمان ١٥
- ٣- العرب واليهود في فترة الانتداب يزهر هرتسوج ٢٢

ثانياً: ترجمات عبرية:

- ملف العدد : سلام شرم الشيخ :

- ١- الصيغة الكاملة لاتفاق شرم الشيخ هارتس ٣٨
- ٢- إتفاقية لا بأس بها بالنسبة للفلسطينيين حاجي هوفمان ٤٠
- ٣- من الذي يحدد .. ما هو دائم عميرا هيس ٤١
- ٤- ماذا حصل عرفات من الأمريكان موشيه جاك ٤٢
- ٥- مسألة الحمار أوري أفنيري ٤٣
- ٦- الثمار الفجة للفوضى اسحاق دويتش ٤٤
- ٧- أي عنيد هذا عرفات أوري أفنيري ٤٥
- ٨- تراجع عن سياسة النعامة مردخاي روتنبرج ٤٦
- ٩- مطلوب خلق وإبداع أمنون زخافيل ٤٧
- ١٠- باراك هو أيضاً أملنا بسام أبوشريف ٤٨

إسرائيل/ اقتصاد:

- ١- في ظل خفض الميزانية باراك سيواجه مصير نتنياهو جاد لينور ٤٩
- ٢- ليسوا عبيداً للأسواق ابراهيم ظل ٥٠
- ٣- أين الخزنة ياعيل بازملاميد ٥١
- ٤- الحكومة تصدق على التعديلات الاقتصادية معاريف ٥٢
- ٥- وصول عدد العاطلين إلى ٢٠٠ ألف يوسي جرينشتين ٥٢
- ٦- زيادة بنسبة ٣٠٪ في العجز التجاري جاد لينور ٥٣
- ٧- مطلوب ربط الحزام موطي ياسوك ٥٣
- ٨- سياسة الحكومة لن تساعد على الخروج من الكساد دافيد ليفكين ٥٤
- ٩- الازدهار لن يتحقق باروخ بن - روف ٥٤
- ١٠- رواد الاخلاء أمنون لورد ٥٥
- ١١- إمكانية كبيرة لتنفيذ صفقة مع الصين ارييل جوري ٥٦

إسرائيل/ شئون داخلية:

- ١- خوفاً من جيش سياسي زئيف شيف ٥٧
- ٢- كل القوات للقضاء على ظاهرة العنف هاتسوفيه ٥٨
- ٣- التفكك يمكن أن يؤدي إلى ليكود حامي شاليف ٥٨
- ٤- كيف نقيس الاجحاف شحر إيلان ٥٩
- ٥- جيش الدفاع ينادي عليك يا أحمد رياض على ٦١

التسوية السلمية على المسار السوري:

- ١- سوريا ضد الانسحاب من الجولان مائير ليفشتيس ٦٢
- ٢- دمشق في حاجة إلى مرمم أوري دان ٦٣
- ٣- النموذج المصري المقلق حاجي هوفمان ٦٤

ثالثاً: رؤية:

- ١- مفهوم السلام عند الحركة الصهيونية أمين اسكندر ٦٥
- ٢- الكمبيوتر وصناعات الاتصال والمعلومات أحمد بهاء الدين شعبان ٦٩
- ٣- الثقافة العنصرية وآدب الاطفال الإسرائيلي بيسان عنوان ٧٩
- ٤- استراتيجية باراك غير الجديدة عبدالغفار النويك ٨٢

عقلية "الجيتو" تعجز عن استيعاب النموذج المصري

على مدار الأسابيع القليلة الماضية صدرت العديد من التصريحات الإسرائيلية بشأن طبيعة العلاقات مع مصر وأفاقها المستقبلية. وقد صدرت هذه التصريحات عن مسئولين رسميين على أعلى مستوى، وشارك فيها أيضا كتاب وصحفيين وجوهر ما ذهب إليه هذه الكتابات يتلخص في تبلور حالة من "القلق" الإسرائيلي من جراء ما ذكره بالأرقام عن تزايد معدلات تسليح الجيش المصري وتساءل البعض منهم عن السبب وراء ذلك في الوقت الذي لا تواجه فيه مصر عدوا قويا وبعضهم ذهب إلى مقارنة القدرات العسكرية المصرية بتلك الخاصة بليبيا والسودان ليخلص إلى أن الجيش المصري لا يحتاج إلى ما بحوزته من أسلحة متطورة كي يواجه هاتين الدولتين. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ذهب رئيس الأركان الإسرائيلي إلى القول بأن تجربة السلام مع مصر وما حدث مت تطور في القدرات العسكرية للجيش المصري نتيجة المساعدات العسكرية الأمريكية قد ألهمت إسرائيل درسا أساسيا مؤداه عدم تكرار هذا النموذج في التسويات القادمة، أي أن توجه المساعدات الأمريكية التي ستقدم لأي دولة عربية تبرم سلاما مع إسرائيل إلى القطاعات الاقتصادية. ومن ناحية ثالثة أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في حديث صحفي أن بلاده هي الأقوى عسكريا في الشرق الأوسط وأنها ستفرض من واقع هذه القوة على العرب التوصل إلى اتفاقات سلام، لأن العرب أدركوا قوة إسرائيل العسكرية، وأن استمرار إسرائيل في تطوير قدراتها العسكرية هو الذي سيحقق لإسرائيل الأمن وليس شيئا آخر.

والواقع أن هذه التصريحات والتحليلات المتناقضة القادمة من إسرائيل تكشف بوضوح عن عدم قدرة هؤلاء على استيعاب دروس التسوية السياسية مع مصر ومن قبلها فهم تاريخ مصر ومكانتها ودورها الإقليمي. فمن ناحية يبدو القصور في الفهم جليا عند الحديث عن القدرات العسكرية المصرية ولم يستوعب هؤلاء أن مصر التي أعادت بناء جيشها وقدراتها في أقل من ست سنوات، كان يمكن أن تتخلى عن تطوير جيشها إذا لم تكن هناك مساعدات أمريكية، ومن ناحية ثانية تبدو الغطرسة واضحة أيضا في حديث رئيس الأركان عن النموذج المصري والسعي إلى عدم تكراره وكأن تل أبيب هي من يتخذ قرار توزيع وتخصيص المساعدات الأمريكية، وكأنه لا توجد مصالح أمريكية تفرض توزيعا أو تخصيصا معيناً لهذه المساعدات. ومن ناحية ثالثة إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يعلن بصراحة ووضوح أن بلاده تعتمد على السلاح أكثر من معاهدات السلام في التعامل مع الدول العربية— على النحو الذي فصله سلفه نتانياهو—، فلماذا الشكوى من تطوير مصر لقدراتها العسكرية ؟

المؤكد أن مصر تطور قدراتها العسكرية لأنها دولة إقليمية رئيسية ولديها رؤية كاملة لقدراتها ودورها الإقليمي سواء في الحرب أو السلام، وهو الأمر الذي يجعلها ترتب أولوياتها بدقة وتدافع عن مصالحها ودورها الإقليمي. كل ذلك في ظل حالة من الشعور بالأمن النابع من الثقة في النفس والقدرات، بعيدا عن الغرور والاسترخاء، فالسلام لا يعني الاسترخاء بقدر ما يعني الاستمرار في تطوير القدرات في كافة المجالات لحماية الأمن القومي والدفاع عن المصالح القومية وجميعها قيم وأفكار يصعب أن تستوعبها عقليات نشأت في "الجيتو" بكل مدلولاته النفسية قبل المادية، ومن ثم يصعب على عقلية الجيتو "العربية" أن تستوعب تقاليد وحسابات قوة إقليمية مستقرة منذ أكثر من سبعة آلاف سنة في بيئتها الطبيعية!!.

◆ دراسات ◆

العرب في الدولة اليهودية: وضعهم حاضرا ومستقبلا

المحور الرابع: دولة الشعب اليهودي أم دولة جميع مواطنيها؟

دراسة ١

بقلم سعيد زيداني

، وأنا نصف مستقل ونصف مندمج في مجالات الحياة المختلفة للدولة والمجتمع. ورغم أنني أشارك في الانتخابات العامة فإنني غير معترف بي كشريك شرعي في اتخاذ القرارات الحاسمة الهامة التي تؤثر على، ولا في تحديد المستويات والمعايير في مجالات الحياة العامة المختلفة. ليست لدى دولة أخرى، والدولة التي عندي هي مجرد نصف لي. إنهم يتعاملون معي باعتباري منبوذا، كمصدر خطر أمني، ومصدر تهديد سكاني، وكعدو نشط، وكمشبوه أبدي وكعشب شيطاني. صحيح أن العلاقة تغيرت مع السنين، ومؤخرا تغيرت إلى الأفضل وبصورة واضحة. لكن التغير لم يكن مبدئيا أو جوهريا. فما زالوا يتعاملون معي كالمندلي، كهامشي، وكمصدر مشاكل ومشكوك فيه، ومع كل ما تفرضه هذه الطريقة الابوية السلطوية، ومع كل الظلم والاجحاف المرتبطين بذلك (فإن آخر ما جرى التعبير عنه في هذا الإطار هو منصب وزير لشؤون العرب). وظللت أنا ضحية ظلم وتمييز في المعاملة على أساس عرقي.

وبعد ٤٨ عاما فالنتائج معروفة جيدا، فالاحصائيات تتحدث، واستطلاعات الرأي توضح ولا ضرورة للتحليل أو التعليق: حوالي ٥٠٪ من العرب في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر، بنية أساسية متدنية ومستوى خدمات ضعيف في القطاع العربي، والبطالة تقف عند معدلات غير قليلة، التسرب من المدارس العربية يسجل نسباً عالية، بناء آلاف المنازل بدون تصريح، لم يتم بناء أي تجمع عربي جديد في الجليل أو في المثلث، ما زال ٥٠ ألف وأكثر يسكنون قرى غير معترف بها وبلا خدمات، عدم وجود ربط مناسب للعرب بالمكاتب الحكومية أو بالمؤسسات الرسمية، أو حتى بالشركات الخاصة، ليس هناك أي عامل عربي في المطار الدولي الإسرائيلي، الموقف الاسلامي موجود في أيد يهودية دينية، عشرات الآلاف من اللاجئين منذ ١٩٤٨ لم يتم تعويضهم أو

شيء ما في دولة إسرائيل مازال "متعفنا"، كلما تعلق الأمر بالعلاقة بين الدولة اليهودية والمواطنين العرب الذين يعيشون داخلها، وباندماجهم من عدمه في حياة الدولة والمجتمع. هذا الوضع له انعكاسات مباشرة على اشكاليات الهوية الاسرائيلية بصفة عامة، وعلى مكانة ومستقبل العرب بصفة خاصة. إنها الدولة التي تعرف نفسها بغربة "كدولة للشعب اليهودي" وليست كدولة لجميع المواطنين الذين يعيشون داخلها. إنها دولة من أجل اليهود المقيمين فيها ومن أجل اليهود الذين لا يعيشون فيها.

وعلينا أن نعترف بأن تلك حالة شاذة، عندما يتعلق الأمر بدولة حديثة، وديمقراطية ومتقدمة. وبمعنى آخر، إنها دولة معقدة في تعريفها وفي مضمونها.

وبشكل جوهري ومبدئي، فإن اليهودي في دولة إسرائيل هو مواطن كامل، متساو في الحقوق، ومرغوب فيه. فاليهودي في إسرائيل هو مواطن حقيقي، وجبتي اليهودي في الشتات هو مواطن مصدر قوة.

وقانون العودة، يربط بين ما هو واقعي والقوة، إذ أنه دليل ناصع على التعفن في الدولة، فيما يتصل بالمواطنين العرب الذين يعيشون داخلها. والمطلوب والمفروض استبدال قانون العودة بقانون هجرة عادي.

وبتعريفها كدولة اليهود، وبالسياسة المنبثقة من هذا التعريف، فإن الدولة تقول للعرب: أنتم أساسا غير منتمين، وليس من أجلكم أقيم هذا المشروع، صحيح أنتم مواطنين، ولكن بشكل عرضي وشكلي فقط، أكثر من مسألة حقوق.

ما هو وضعي في دولة إسرائيل؟ إنني أقع في المنطقة الرمادية فيما بين مواطن وأحد رعايا الدولة. إنني نصف مواطن، أقل أو أكثر شيئا ما.

وإسرائيل هي نصف دولة بالنسبة لي، نصف ديموقراطية، من وجهة نظري أبواب الدولة والمجتمع نصف مفتوحة أمامي

إعادة تسكينهم أو حتى السماح لهم بالعودة الى قراهم المدمرة و / أو الى اراضيهم المغتصبة التي تمت مصادرتها . إن قائمة الادعاءات ضد الدولة وزعمائها طويلة ومعروفة : ظلم وتمييز في المعاملة على اساس عرقي في جميع المجالات ، الصرف الصحي ، المياه ، الارض ، الاسكان ، الصحة ، الصناعة ، الزراعة ، السياحة ، تقلد الوظائف والمناصب ، المدافن والاماكن المقدسة ، التخطيط والتنمية ، الاعلام ، التنظيم والاحزاب ، الاصلاحات والمخصصات المالية .. الى آخره .

في نفس الوقت ، ورغم كل هذا ، فان ثلثي الشباب اليهودي في اسرائيل ما يزال متحفذا تجاه الفكرة الديموقراطية المتصلة بالمساواة في الحقوق المدنية بين اليهود والعرب في الدولة ، وما يقرب من الثلث لم يتحرر من مشاعر الكراهية تجاه العرب (حسب نتائج استطلاعات الرأي المعلنة مؤخرا) .

ان العرب في اسرائيل (غالبيتهم الكاسحة) باتوا وكأنهم فضلوا ان يبقوا قرويين . وليس سرا ان الانتقال من حياة القرية الى حياة المدينة في الدولة ، أمر معقد بالنسبة للعربي أكثر منه لليهودي . كل ذلك نتيجة للسياسة الحكومية الفاشلة بصفة عامة ، وسياسة وزارتي الداخلية والبناء والاسكان بصفة خاصة . تلك هي إحدى النتائج الكئيبة للتحيز في الرهان على اساس متداع وغير عادل بالنسبة للخدمة العسكرية .

فالقرية العربية ، مثل نصف المواطن العربي الذي يسكنها ، فهو تابع ، هامشي ، مهضوم الحق ، وفوق كل ذلك مهمل . والقرية العربية اليوم هي أقل رعوية عن ذي قبل . فعندما تترك الطريق الرئيسي وتدخل إحدى القرى العربية فعليك ان تعرف انك تدخل الى تجمع سكني ينتمي الى عالم آخر ، الى العالم الثالث . وتبدأ في فهم ، انه لتكون مستقلا وعربيا في دولة اسرائيل فذلك مرتبط بكونك مهملا ، ومظلوم وأدنى . وهذا ايضا هو تقريبا وضع منظومة التعليم المستقلة للعرب - منفصلة لكنها محكومة بمجموعة من اليهود ، مستقلة لكنها لا تتمتع بالمساواة .

إن العربي القروي المتوسط (إذا جاز هذا التعبير) يعمل نهارا في دولة اسرائيل ويعود مساء الى عالم آخر في قريته المنعزلة . فهو يعيش في عالمين ، فقد حرم من امكانية او فرضية نقل جزء من حياة القرية الى حياة المدينة ، فالتمدن لم ينطبق عليه . فقد حكم على المثقف والعامل العربي ان يعيشا في بيئة قروية ، في بيئة اجتماعية محافظة . كذلك فان قواعد المجتمع المدني الخالصة لا تطبق عليه . وفي القرية العربية ، المرتبطة بالسلطات وباحسانات الاحزاب الصهيونية والمتدينة ، يستطيع حزب كالمفدال أو شاس ان يحصد عشرات الآف الاصوات في انتخابات الكنيست .

وأود التأكيد على ان السياسة الحكومية تعرقل مسيرة التحديث (التي تشمل عملية التمدين كإحدى عناصرها) لدى العرب في اسرائيل ، وتفرض عليهم قواعد لعبة المجتمع التقليدي المحافظ ، الذي يصعب تغييره أو اختراقه . وعلينا ان نعترف بقيود الديموقراطية الاسرائيلية في القرية العربية .

ليست هناك مضادات جينية للفكرة الديموقراطية لدى العرب أو المسلمين (سواء في اسرائيل أو خارجها) ، غير ان بيئة محافظة وقروية ، في حالة اهمال ، وتعرض للظلم ، والتبعية ، هي بيئة أقل حماسا وأقل تجاوبا مع مبادئ الديموقراطية الليبرالية وقيمها .

وكما هو معروف ، ترفض الدولة التعامل مع العرب في اسرائيل باعتبارها اقلية عرقية قومية لها حقوق جماعية . فالنولة تشق صف هذه الجماعة الى فرق مختلفة والى جماعات متباينة (تكون احيانا متعارضة المصالح) : مسلمون ، مسيحيون ودروز ، معتدلون / متشددون ، ايجابيون / سلبيون ، مؤهلون / غير مؤهلين ، ابناء الجليل ، الثلث ، النقب أو عرب مختلطون ، نخب صاخبة الصوت ولحوحة بالمطالب مقابل غالبية صامتة أزيحت الى الهوامش .

من ناحية أخرى ، فان الدولة ترفض التعامل مع العرب كأفراد مستقلين ذاتيا ، لكل واحد منهم قيمة داخلية خاصة به وكل واحد هو عالم بذاته - طبقا لقدرات ، واحتياجات وطاقة شخصية .

وبالنسبة للدولة التي لا تباهى حتى بكونها محايدة ، فإنني اولا عربي (الجانب المرفوض والسلبي) وبعد ذلك مواطن صاحب قدرات واحتياجات وطاقة شخصية باختصار : انهم يرفضونك كعربي ، لا يبالون بك كفرد ، ويطلبون منك اخلاصا حاسما وغير مشروط للدولة .

من المحظور التعود على وضع القضايا المخطط ، وممنوع القبول به . يجب علينا ان نغير وضع او حال هذه القضايا ، اخلاقيا وسياسيا من اجل الجميع العرب واليهود . يجب ان نغيرها دون أى صلة بعصر السلام أو المسيرة السلمية ونتائجها . اننى غير مستعد لأكون رهنا لنتائج المسيرة السلمية ، انه امر غير اخلاقي أن استمر على هذا الحال . عندما يتعلق الامر باحترام الانسان ، وبحقوق المواطن وبقيمة الفرد فعلينا ان نقلل من قدر أية اعتبارات نفعية اخرى .

اضف الى ذلك ، حسب فهمي ليست هناك علاقة جبرية بين التحيز - الظلم - الاهمال على اساس عرقي قومي من ناحية ، وبين حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية (بعضها او كلها) من ناحية اخرى . من هذا نقرر ، انه ليست هناك صلة الزامية بين عصر السلام وبين مساواة الحقوق فيما بين اليهود والعرب في دولة واحدة . بمعنى آخر ، لا صلاحية لاشتراط الكسب بين السلام وبين مساواة حقوق المواطنة ، مثلما لا صلاحية لاشتراط بين التحيز - الظلم - والاهمال وبين حالة الحرب . اننا يجب ان نغير وضع القضايا المشوه . وفي هذا السياق ، فإن السؤال التالي ما زال يبحث عن اجابة : أية ظروف أو شروط يجب ان تتوافر من اجل تحقيق المساواة المأمولة؟ ان مبدأ المساواة أكثر تعقيدا وأكثر ثراء من مجرد حصص أو معايير أو مخصصات مالية متساوية . المقصود هو مواطنة واحدة وقيمة تساوي قيمة البشر وليس مجرد اعداد اجمالية .

فالمساواة تبدأ من ان نتعامل الدولة مع اليهود والعرب بقدر متساو من الاحترام والاهتمام ، نتعامل معهم باعتبارهم متساوين من ناحية توزيع المنافع (الاقتصادية ، الاجتماعية ،

السياسية ، والثقافية) . والخلاصة ان التحدث عن هوية اسرائيلية واحدة لليهود والعرب تحت ظل ثقيل للتحيز المعتاد والعام ، سيكون كأنه بخار في الهواء .

هناك طريقتان وصورتان للنضال تعملان على الامتزاج بطموح تحقيق الهدف المنشود (بدرجة مقبولة) بمساواة حقيقية للحقوق المدنية .

أولا ، نضال عنيد ومتواصل لتحويل اسرائيل الى دولة كل مواطنيها ، وكل مواطنيها فقط ، دون تفرقة على اساس جنس ، دين ، قومية ، عرق ، لون وأصل . الحاضر يقول ، إن تحول اسرائيل الى دولة أكثر ديموقراطية ، أكثر ليبرالية ، أكثر تعددية ، أكثر تسامحا ، أكثر علمانية ، وأكثر حيادية في موقفها تجاه الجماعات العرقية المختلفة . ووجهات النظر المختلفة ، يجعل المواطن في مثل هذه الدولة ، ملزما امام نفسه - وليس من منطلق الدين ولا القومية ولا الفكر الصهيوني) ولا الارض ولا الاخلاص .

وفي دولة ومجتمع على هذا النحو ، يتحقق فيها الحلم الليبرالي بدرجة كافية ، ليس لدى مشكلة ان اكون اسرائيليا ولكن من الضروري أن أكون مواطنا وعضوا كاملا ويتمتع بالمساواة . هذا نظرا لاننى وبوجه خاص ، ديموقراطي ، ليبرالي ، علماني ، متسامح وما الى ذلك . ان النتائج المتوقعة من صورة هذا النضال ستصبح في نهاية الصهيونية التقليدية (ونحن ندخل عصر ما بعد الصهيونية) الغاء او استبدال قانون العودة ، تشريع جديد وحديث للدولة ، حسم الحرب الثقافية لصالح قوى الديموقراطية الليبرالية ، هوية اسرائيلية للجميع ومواطنة واحدة ومتساوية للجميع .

الطريقة الثانية لتحقيق الهدف سالف الذكر هي نضال عنيد ومتواصل من اجل حكم ذاتي للعرب في اسرائيل - ليس فقط حكم ذاتي شخصي - وثقافي ، بل ايضا حكم ذاتي مع صلاحية ومع اراضى في حيازتها ، حكم ذاتي له اطار جغرافى - على الأرض ، حكم ذاتي على غرار بلجيكا أو السويد ، حكم ذاتي بالاضافة الى مواطنة متساوية وواحدة .

إننى لست فقط ديموقراطيا ، ليبراليا ، متسامحا ، علمانيا وغير ذلك . إننى ايضا عضو في طائفة ذات لغة مختلفة . انا فلسطينى عربى مسلم أو مسيحى ، اتحدث العربية باعتبارها اللغة الام ، ومرتبطة بارضية ثقافية مختلفة واعيش في قرية منفصلة (ومثل الغالبية العظمى من عرب اسرائيل) . ولهذا الاختلاف بين الاغلبية اليهودية والاقلية العربية ، اعتبار كبير من ناحية الهوية الجماعية ومن ناحية النضال من اجل مساواة الحقوق .

فأنا عضو في جماعة مختلفة من عدة نواح هامة ، ومن الصعب جدا على العربى في اسرائيل ان يقول بملء فيه "أنا اسرائيلى" دون ارتباك ، ودون تحفظ ، ودون تلغثم .

إننى لا أستثنى من القاعدة احتمال النضال من اجل حكم ذاتي (خاصة ثقافي) من قبل طوائف يهودية ايضا داخل اسرائيل . فالبوتقة لم تعمل جيدا ولم تجب عن كل توقعات "الاباء المؤسسين" . زد على ذلك ، انه في عصر ما بعد الحداثة الخاص بنا ، التغيير يعتبر قيمة ، والهوية الخصوصية

اصبحت حماسا عالميا .

البديل للنضال ذى الجبهتين السالف ذكره هو استمرار الوضع على ما هو عليه ، مع اصلاحات وتحسينات شكلية هنا وهناك : استمرار سياسة اطفاء النيران ، ومد الجسور فوق الفجوات . سياسة التعايش بين الحصان وراكبه ، حول غياب التناغم والمرارة التى تصاحب هذا التعايش . والوضع القائم "المحسن" يمكن استمراره ايضا في ظل تقنين الاستقلالية في التعليم و / أو في المجال الدينى ، ولكن فقط بالشروط التالية (١) ضعف سياسى لعرب اسرائيل (٢) عائد اقتصادى نسبى (٣) ميزة نسبية لصالح اسرائيل في المقارنة بين وضع العرب داخلها والعرب خارجها . وفي مثل هذه الحال سيستمر تلغثم العربى في اسرائيل فيما يتصل بالهوية ، إذ أنه ممزق بين ولانه للدولة وبين الانتماء لشعب آخر أو دين آخر أو ثقافة أخرى ، والسير فوق حبل كالبهلوان في السيرك .

إننى بالطبع ، استثنى امكانية ، على المدى الواقع في مرمى البصر ، خيار الانفصال - اما عن طريق التراتسفير (الابعاد) باسلوب رحب عام زئيفى أو عن طريق فصل الجليل و / أو الثلث عن جسم الدولة . ويبدو ان هذا الخيار بمثابة فاقد الحصاد . ان عرب اسرائيل في معظمهم قرروا البقاء كجزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل ، وغربوا عن ذلك بوضوح . وشعار الموضوع: إننى أريد أن أكون اسرائيليا بشرط أن أكون متساويا ، او نظرا لاننى مقتنع بان المساواة لن تتأخر على المجيئ الان أنا بالفعل اسرائيلى ، ولكن ليس صراحة ، وليس بتفاخر . انها هوية نصف المرغوب . وليس سرا ، ان الهوية الاسرائيلية لم تخرق الى لب هويتى كعربى - فلسطينى .

وختاما ، فعندما نتحدث عن هوية اسرائيلية بصفة عامة ، وعن العلاقات بين الاغلبية اليهودية والاقليمية العربية بصفة خاصة ، يجب ان نأخذ في الحسبان دافعين متقابلين : الدافع أو الحافز الى ديموقراطية ليبرالية مؤسسة على حقوق مدنية متساوية بين الافراد ، والحافز الى تحقيق اهداف عرقية - قومية - دينية - ثقافية ، الحافز ليصبح عضوا في جماعة متبلورة ، جماعة متماسكة من ناحية الهوية ، ومع كل ما يعنيه ذلك تجاه الحقوق الجماعية . الحافز الاول تم اشباعه عن طريق تقدم جهود تحويل اسرائيل الى دولة جميع مواطنيها ، بينما الحافز الثانى تم الاعراب عنه عن طريق تقييم مناسب للحكم الذاتى في ظل مواطنة واحدة ومتساوية .

ومما لاشك فيه ، أن حالة الحرب بين اليهود والفلسطينيين وبين اسرائيل والعالم العربى اعطى دفعة للحافز الثانى لدى اليهود والعرب على السواء . والواضح ايضا ، من ناحية ثانية ، ان سلاما شاملا ومؤمنا ومعالجا للجراح سيعطى دفعة للحافز المقابل .

في النهاية ، يجب ان نتذكر ان قضية السلام وقضية المساواة هما قضيتان مستقلتان . ويفهم من ذلك ، ان تحقيق السلام المأمول لا يعنى تحقيق المساواة المنشودة .

◆ دراسات ◆

٢ - ماهى دولة جميع مواطنيها ؟

دراسة ١

بقلم : يهوشع بورات

اليهود كأفراد - كل شئ ، وكجماعة - لا شئ .
ووضعت هذه النظرية محل اختبار لأول مرة عام ١٧٩٢
عندما دخلت فرنسا الثورية معركة امام اول ائتلاف مناوئ
للثورة ، ولضرورة المعركة جرت تعبئة عامة لأول مرة .
وعندئذ اتضح ، ان المصطلح المجرى " مواطنة فرنسية " لا
يكفى لخلق التضامن الانسانى والروح القتالية الجماعية .
فجزء كبير من مواطنى فرنسا لم يكونوا فرنسيين بالمفهوم
الثقافى - فلا يعرفون التحدث بالفرنسية . وشاعت بينهم
فوارق لغوية ليس فقط للتمييز بين Langued'oc و
Langued'oil أى بين شمال فرنسا وجنوبها ، بل ايضا
داخل هذه المناطق نفسها .

وبناء على ذلك ، اجتمعت الجمعية الوطنية فى ذروة
المعركة لتبحث هذه القضية ، وقررت ضرورة العمل من
اجل توحيد لغوى ، والا لن يتمكن الجيش من العمل
ككيان واحدة ومثل كثير من الامور الهامة ، تم الأمر
اساسا تحت ضغط الحاجة العسكرية والدفاعية . وكان
على الاب جريجور بالذات - وليس صدفة صلته بالامر -
ان يتولى عملية فحص معرفة اللغة الفرنسية ، أى لهجة
باريس وضواحيها ، فى كل انحاء فرنسا . وقد جاب
بنفسه مناطق مختلفة ، وارسل مبعوثين واستمارات ،
وجمع مادة غزيرة - تعد ، بالمناسبة - مصدرا مهما
للغاية للتاريخ الثقافى واللغوى الفرنسى . ووضع الاب
جريجور ما توصل اليه من نتائج امام الجمعية الوطنية ،
وعندما عادت الجمعية لبحث هذه القضية اتخذت قرارا
تاريخيا : اللغة يجب ان تكون واحدة - كالجمهورية ، انها

اننى لا اعتزم أن أقدم هنا تحليلا نظريا لمصطلح "دولة
جميع مواطنيها" . فأننا اريد ان اعرض لكيفية قيام "دولة
جميع مواطنيها" فى مكان آخر وماذا فعلت دولة اسرائيل
تقريبا بالمقابل .

إذن ، فإن "دولة جميع مواطنيها" كمصطلح وكظاهرة
تاريخية ، هو نتاج فرنسى منذ الثورة الكبرى وحتى
الحرب العالمية الاولى . هناك ولدت الفكرة وهناك حاولوا
تطبيقها . وحقيقة الامر ، ان جوهر الثورة هو تأمين الدولة
، وتسليم الدولة الفرنسية لسيادة الشعب الفرنسى . وقد
تجلى ذلك باسلوب مضطرب ، فى اعلان حقوق الانسان
والمواطن . وبصورة واضحة صريحة فى التشريع
الجمهورى الاول عام ١٧٩١ . كانت القاعدة ، ان جميع
السكان الفرنسيين هم فرنسيون بقوة كونهم مواطنين ،
والوطن الفرنسى هو بؤرة التطابق الرئيسى فى الرأى ،
ان لم يكن الوحيد ، لهذا المجتمع كافة .

من هنا يأتى بالطبع استنتاج أن الكنيسة الكاثوليكية لا
تتمتع بوضع افضل فى الدولة ، وقد قامت الثورة لتمضى
بالتدريج على طريق فصل الدين عن الدولة ، بدء "بالوثيقة
المدنية للكهنة" عام ١٧٩١ ، مروراً بالاتفاقية البابوية التى
وقعها نابليون مع الكنيسة عام ١٨٠١ ، وحتى الفصل
النهائى عام ١٩٠٥ . وقد منح الحكم الثورى ايضا ولأول
مرة حق مساو لليهود كأفراد . ورفع الأب جريجور ، الذى
كان كاهنا بالفعل ، ولكن على خلاف كهنة آخرين كان
جمهوريا ، رفع راية المساواة فى الحقوق . وفى خطابه
امام الجمعية الوطنية ، تم بعده اتخاذ هذا القرار ، قرر :

الوسيلة الوحيدة لتحقيق الهوية بين المواطن والجنسية .
وبالفعل نجد في اللغة الفرنسية كلمة واحدة تعبر عن
المعنيين : Nationalite .

ولكى نصب مضمونا حقيقيا في هذا المصطلح كان يجب
الالتفات الى انه في كل قرية فرنسية كانت تقام مدرسة
جمهورية تعلم بالفرنسية . انه قرار هام وثورى ، من
السهل اتخاذه ومن الصعب جدا تحقيقه . لقد كان هناك
هبوط وصعود في تحقيق ذلك ، وكما هو معروف كانت
هناك فترات تحمل رد فعل مناوئ للثورة توقفت اثنائها
عمليات تحقيق هذه الفكرة . لكن الموضوع عاد الى جدول
الاعمال العام - مرة اخرى ، بعد حرب وبعد مشكلة
عسكرية عويصة .

ففى ١٨٧٠ حاصر البروسيون باريس . وبخل هذا
الحصار من ابواب التاريخ الى جانب التاريخ الحقيقى
الجاد ، بفضل قصتين : الاولى ، انه بسبب الجوع اضطر
سكان باريس الى أكل الفئران . والثانية : انه بمساعدة
المناطيد نجح الفرنسيون فى التغلب الى حد ما على
الحصار واتصلوا بأجزاء فرنسا التى لم يصل اليها
البروسيون ، أى مناطق جنوب نهر اللوار ، وفى إحدى
هذه البالدات ذهب وزيران فرنسيان لتنظيم الجيش الذى
سيأتى لمساعدة باريس المحاصرة . ونجح الوزيران بدرجة
كبيرة فى اعداد جيش جديد ، لكنهما واجها معوقات
كبيرة . واعتبرا ان المشكلة الاكبر : ان سكان الجنوب لا
يفهمون ما نقول ، انهم لا يتكلمون لغتنا ، انهم لا يشعرون
بأى حال أن باريس واقعة تحت الحصار . والحقيقة ان
الجيش الذى تمت تعبئته لم يكن كبيرا ولا فعالا ،
واستسلمت باريس وفرض عليها البروسيون معاهدة سلام
مهينة (معاهدة فرساي فى يونيو ١٩١٩) .

المهم هو ، إن الجمهورية الثالثة التى قامت بعد معاهدة
السلام ونهاية حكم نابليون الثالث ، ادركت انه بدون
معالجة هذا الموضوع فمن الممكن فى المستقبل ان تواجه
اخفاقا جديدا ، طالما ان النسيج القومى مازال ضعيفا .
فى اعقاب ذلك بدأت السلطات حملة منظمة للدمج القومى
دون توقف أو عاقبة ، وقد توصلت السلطات الى استنتاج
انه لكى يتم اجراء دمج قومى يجب التوصل الى دمج
جغرافى . لا يجب الاكتفاء بطرق طولية تخرج من باريس
الى انحاء الدولة ، بل يجب شق طرق عرضية دائرية بين
هذه الطرق الطولية ، وخطوط قصيرة بين الطرق
العرضية . وكان الأمر الثانى هو نظرية ان الجيش يجب ان
يكون ملكا للجميع . أى ، ان التجنيد الالزامى يجب ان
يطبق على الكل ، ويصبح مظهرا ثابتا وليس فقط فى
اوقات الحرب ، انذاك كان للرجال ان يحظوا بإعفاء لهذه
الاسباب او تلك ، ومنذ ذلك الحين فصاعدا فرضت على
الجميع خدمة عسكرية الزامية ، لخلق قاعدة دمج قومى .

وتم تنفيذ القرار بصرامة بالغة .

الأمر الثالث ، وربما الأهم ، مرتبط باسم جيل بيرى ،
السياسى الكبير بالجمهورية الثالثة : ألا وهو ان نظام
التعليم يجب ان يحقق ما تقرر عام ١٧٩٢ . والأمر لم يكن
بسيطا ، لأنه كان مرتبطا بالصراع فى مواجهة قوى
انفصالية ، او كما يقال تسعى الى استقلال ذاتى ، أو
مواجهة تقاليد محلية - وبالطبع ، صراع حاد مع الكنيسة
الكاثوليكية . والواقع ، انه منذ نهاية سبعينيات القرن
التاسع عشر ، ومنذ اللحظة التى تمكن فيها الجمهوريون
من السلطة ، وحتى الحرب العالمية الاولى واجهت الحياة
السياسية والثقافية والاجتماعية فى فرنسا نذر الصراع
لتحقيق فكرة التعميم الجمهورى العلمانى المجانى فى كل
انحاء فرنسا ، باللغة الفرنسية ، من خلال الحظر التام
على استخدام اللغات المحلية فى العملية التعليمية . واعتبر
الأمر حيويا للغاية للنسيج القومى وقدرة الأمة على
الصمود والدفاع امام الألمان .

صحيح ان اتفاقية للسلام قد وقعت ، ولكن كما يعرف
الجميع ، ان النار لم تخدم بين الالزاس واللورين ، وكان
واضحا ان هناك احتمالا لاندلاع الحرب مرة أخرى ،
وهذه المرة لن تكون فى بروسيا فحسب بل فى
الامبراطورية الالمانية . ولم يفصح احد عن ذلك صراحة ،
ولكن كان هذا التفسير مقبولا لدى الجميع ، وكانت
النظرية المعمول بها بالنسبة للالزاس واللورين تقوم على
قاعدة:

Toujours Penser, Jamais Parler

وعندما يسود اعتراف بان هذا ما يجب ان يحدث ، يصبح
الأمر وكأنه حدث وقد تجلى ذلك بصفة نهائية فى فصل
الدين عن الدولة عام ١٩٠٥ . وعندما خرج الجيش
الفرنسى عام ١٩١٤ الى الحرب ، كان بالفعل جيشا
فرنسيا تماما ، طبقا للمراجع والمؤلفات الكثيرة التى كتبت
فى هذا الشأن .

ويمكن تقديم امثلة اخرى ، صحيح لن تكون بنفس
الوضوح ، ولكننى اعتقد ان الولايات المتحدة ايضا تسير
على نفس الطريق الفرنسى ، وليس فقط من الناحية
التشريعية . وثمة تحديد فى التعديل ال ١٤ للدستور ، ان
الجميع مواطنون امريكيون متساوون ، وقرار المحكمة
العليا عام **Separate But Equal** 'لا يمكن ان
يكون equal (متساويا) ولا يتساوى مع التعديل ال ١٤
فى الدستور ، فهذا القرار يؤسس لنظرية ، ان الدولة
تنتمى لجميع المواطنين بدرجة متساوية .

وما يحدث اليوم فى مجال اللغة الانجليزية يتشابه ايضا
مع المحاولة الفرنسية . وكما هو معروف فى الدستور
الامريكى ليس هناك ما ينص على لغة رسمية معينة .
ربما اعتقد مديسون وهاميلتون وبقية واضعى الدستور

أنذاك ان الامر لا يحتاج الى توضيح . وعلى اية حال ، فالיום ، وبعد المشكلات الناجمة في تجمعات المهاجرين ، فان حوالي ٢٠ ولاية امريكية ادخلت بالفعل بندا في الدستور الخاص بها بأن الانجليزية هي لغة رسمية . ونمت حركة أهلية كبيرة تسعى الى تعديل الدستور لتحديد اللغة الانجليزية كلغة رسمية . ويقول اعضاء هذه الحركة ، انه عندما يقوم ثلثا الولايات الامريكية باقرار التعديل في دساتيرهم المحلية ، فمن المحتمل ان يؤدي ذلك الى تعديل الدستور الفيدرالي ، وعندئذ سيؤدي التعديل الى طرح هذا الجدل امام الكونجرس الامريكي .

وعلى اية حال ، فان "دولة جميع مواطنيها" كما تطورت أولا في فرنسا ، كانت تقوم على هذين الأمرين : على مشاركة المواطنين في الدولة في الحقوق والواجبات ، وعلى مشاركة كاملة في اطار ثقافة قومية واحدة .

ودولة اسرائيل مضت في طريق معاكس . فهي لم تقم كنتيجة لتسوية مجردة ، لقد تأسست عام ١٩٤٨ باعتبارها ذروة الصراع القومي للشعب اليهودي من اجل العودة الى أرضه ، والاستقلال القومي ولتجديد الثقافة العبرية ، التي كانت الحركة الصهيونية المعبر الفكري والسياسي لها . وكانت مسألة الهوية القومية لدولة اسرائيل ، والمعلومات الواضحة بان هناك ايضا سكان غير يهود ، تمثل اعتبارات هامة ، تؤرق عقول مؤسسي الدولة .

وقد قرأت مؤخرا كتاب يونتان شبيرا "مجتمع في أسر السياسيين" ووجدت تأكيد على ما ساورنا من شك فيما مضى . فاعتمادا على بعض دلائل هنا وهناك شككت في ان بن جوريون قد حال دون وضع الدستور - وهو ما اسماه منتقوه "العصيان الدستوري" - إذ لم يعرف كيف يتعامل مع مسألة السكان العرب في دولة اسرائيل . ومن المريح جدا ان نقدم هذا التقصير باعتباره استسلاما لضغط الاحزاب الدينية . ومن يعرفني - يعلم انني لست نصيرا متحمسا لهم - ولكن ليس عليهم تقع المسؤولية ولا يمكن اتهامهم بذلك . لقد مرر بن جوريون القرار في مؤسسات الماباي بما لديه من صلاحية شخصية ، رغم ان الغالبية الساحقة ايدت الرأي المخالف ، بما فيهم الذين جرى انتخابهم بالحزب . وبقوة صلاحيته الفاعلة اقنع بن جوريون مؤسسات ماباي بالاستجابة لطلبه ، وعندما تم اتخاذ القرار في المؤتمر السياسي ، صوتت الكتلة في الكنيسة يدا واحدة ، بما في ذلك المعارضين من هيئة المحلفين لهذا الموقف ، نزولا على قرار الحزب .

والمفهوم أن الأحزاب الدينية عارضت وضع دستور . وقد ادعوا ان الشعب الاسرائيلي له ان يكتب دستوره - ولا أعرف كيف - من التوراه أو التلمود ، ولكن ليس بالتأكيد

من وثيقة ١٢٠ مشرعا يتم اختيارهم . وكان من السهل بالنسبة لبن جوريون ولحزبه من ورائه ، ان يظهروا انفسهم وكأنهم مضطرون لهذا الموقف بسبب اعتبارات ائتلافية .

وبناء على ذلك لم نضع دستورا ، كان ضروريا لتنظيم الهوية القومية الاسرائيلية ، والعلاقة بين نوعيات السكان المختلفة الذين لهم أصل مختلف، دين مختلف ، أو لغة خاص . وبدلا من الدستور اتبعت دولة اسرائيل سياسة بالنسبة للسكان العرب ، تتسم بأربعة مظاهر حاسمة - ساعرضها لكم فيما يلي بشكل مختصر .

الأمر الاول كان اعفاء عرب اسرائيل من واجبات المواطنين الذين يعيشون في الدولة التي تحيا دائما حالة الحرب : فإنهم لا يخدمون بالجيش . وهو أمر هام جدا . وبالمناصفة ، فأننا اذكر دائما وخاصة فيما يتعلق بما سمعته هنا ، وما قرأته قبل عديد من السنوات ، في كتاب المؤرخ العربي الفلسطيني الذي يعيش في لندن ، عبد اللطيف الطيباوي . الكتاب هو "التاريخ الحديث لسوريا الكبرى، متضمنة لبنان وفلسطين" الصادر عام ١٩٦٩ ، وفيه ينتقد بشئ من القسوة مطالبة الاقليات وخاصة المسيحيين ، بالحصول علي حقوق متساوية في الامبراطورية العثمانية في العقد الاخير لقيامها ، وهو يقول : كيف تجرأوا ؟ اذ بعد ثورة الاتراك الشباب عام ١٩٠٩ اعطى نظام حاكم جديد كان له في بدايته ادعاءات وشعارات اكثر ديموقراطية وليبرالية ، كما طرح مواطنة متساوية وحقوق وواجبات واحدة . فما الذي فعله ابناء الاقليات ؟ رفسوا النعمة : فقد هاجروا ، ومرقوا من الجيش ، وقالوا انهم مستعدون للقبول طواعية بهذا التفريق ، والبديلة المالية للخدمة العسكرية ، حتى لا يخدموا في الجيش ، وبدون خدمة عسكرية ، في دولة تفرض الخدمة العسكرية الالزامية على مواطنيها ، لا يمكن ان تنمو مساواة حقوق ، وهاهي مطالبة وقحة بها ، الى هنا كلمات عبد اللطيف الطيباوي بالنسبة للامبراطورية العثمانية عام ١٩٠٩ ، ويبدو لي أنها تنطبق ايضا على عرب اسرائيل اليوم .

الأمر الثاني ، أن دولة اسرائيل لم تشيد نظاما تعليميا موحدا كي تخلق قاعدة اساسية لمواطنة اسرائيلية واحدة ، ولجتمع قومي اسرائيلي واحد مشترك في الاخلاص والاتفاق في الرأي وفي ثقافة اسرائيل . والدولة تنتهج هذا النهج تجاه عرب اسرائيل ، وبالمطبع ايضا تجاه جماعات مختلفة من اليهود . فمثلا ، قانون التعليم الرسمي منذ عام ١٩٥٣ يعترف بتيارين رسميين - وهو أمر طيب . وما يثير غضبي ، ان الدولة بدأت بالتدرج تمنح تمويلا رسميا لتعليم خاص يسمونه "مستقلا - متدينا" ، حيث اصبح اليوم كل تمويله يأتي من اموال الميزانية الحكومية، دون

ان يكون للدولة اى تدخل فى تعيين المعلمين وتحديد مضمون المناهج .

فى هذه المدارس ، التى يكون تمويلها حكومى ، لا يدرسون الوطنية الاسرائيلية ، ويحرقون رموز الدولة ولا يقدمون لتلاميذهم أية مهارات أو افكار حديثة .

ومن الجدير بالذكر فى السياق العربى ، انه دون نقاش عام تقريبا ، وكأمر مفهوم من تلقاء نفسه ، تقيم الدولة نظام تعليم بغير اللغة الاولى فى الدولة ربما رغبة منها فى ابقاء الوضع القائم على ما هو عليه ، اذ يوجد سكان ليسوا جزءا من صور غير مؤهلين للتقارب مع مسألة المواطنة الاسرائيلية المتساوية . فالامر خطير للغاية ، طالما ان غالبية الحالات غير معنية بتغيير وضع كان قائما فى اجزاء من ارض اسرائيل الانتدابية التى انضوت داخل الدولة بسبب خداعات الحرب . فمنذ البداية لم تكن بها مدارس كثيرة ، وعندما نتحدث عن مستوى التعليم المتوسط ، فالامر صحيح تماما . ان كل المنظومة التعليمية العربية تقريبا فى اسرائيل اقامتها وزارة التعليم الخاصة بنا بعد ١٩٤٩ . فبدون تفكير عميق وبدون نقاش عام ستستمر نظرية ، انه يجب المضى فى طريق التعليم المستقل .

الأمر الثالث ، بين هذه الاساسيات الاربع للسياسة المتبعة هو مصادرة مساحات غير قليلة من الاراضى كانت فى ملكية السكان العرب الذين استقروا داخل دولة اسرائيل أو فى كنفها . هذه المصادرات تمت احيانا لاعتبارات اخرى استنادا الى فكر بعيد المدى ، اذ من الاجدى الا تبقى الاراضى بأيدي العرب ، بل تستولى عليها الدولة لمتطلبات جيش الدفاع أو لمتطلبات الاستيطان فى المستقبل .

وكان الأساس الرابع هو فرض حكم عسكري على السكان العرب ، الامر الذى اوجد اطارا منعزلا ومستبدا ، مرات عديدة بالنسبة لعرب اسرائيل . ولم يكن هناك دائما توافقا بين هذه الاساسيات الاربع - فمثلا ، المصادرة الواسعة للاراضى منعت السكان العرب من الاستمرار فى الاعتماد على الزراعة كمصدر رئيسى اقتصادى . ونتج الحافز الى العمل فى الاقتصاد الاسرائيلى الشامل . واصطدم هذا الأمر بوجود السلطة العسكرية التى كان لزاما الحصول منها على تصاريح للخروج من القرى الى المدن الكبيرة . فى السنوات الاولى للإدارة العسكرية كان يمكن ان نجد مبررات حقيقية لهذا الوضع ، فمقابل حقيقة انه حتى عام ١٩٤٩ قاتلنا بولا عربية وعرب فلسطينيين ، فقد كان هناك خوف تجاه أى تعاون ، وكانت حالات ذلك كثيرة ، لكن الحاجة للخروج الى العمل لا يمكن أن تتناسب مع وجود الحكم العسكرى.

وعندما خفت حدة المشاكل الأمنية ، لم يتم الغاء الحكم العسكرى ولكن خفف بصعوبة . اننى اتحدث عن منتصف الخمسينيات . وكان الوضع الحقيقى على ارض الواقع مهما للغاية . ففي القرى لم تكن هناك مصادر رزق ، ولا أى تنمية صناعية - ولم يقدم رأس مال مستقل على الاستثمار هناك ، وحتى الدولة لم توجه الى هناك أى رأس مال ، لايجاد بنية اساسية صناعية . وهكذا تولد ضغط قوى وكان من الصعب ازالته . فتشكلت لجنة تحقيق معروفة ، هى لجنة ريتنر ، والتى يتم الاعلان عن تقريرها حتى اليوم . ولكن بعد مرور وقت قصير كان من الممكن معرفة ما الذى اوصت به اللجنة : بعد ان قدم يوحنا ريتنر التقرير نشر ايضا مقالة - ليس فى هآرتس ، وليس فى دفار ولا فى عال همشمار ، للحيلولة دون إثارة بلبله - ولكن فى مجلة ربع سنوية "من الداخل" صادرة عن الكيبوتس الموحد . وفيه اوضح لماذا اوصت اللجنة برئاسته باستمرار وجود الحكم العسكرى بعد الحاجة الملحة لتنظيم سوق العمل . فمن ناحية أوجدت السياسة وضعا دفع العرب الى الخروج ، ومن ناحية اخرى ، كانت البطالة فى منتصف الخمسينيات ما تزال كبيرة فى دولة اسرائيل ، خاصة بين المهاجرين الجدد ، وكان الشعور انه من الضرورى تنظيم سوق العمل حتى لا تتزايد المنافسة . وهكذا تولد وضع غير مواتى ينذر بالانفجار .

فى نهاية الأمر ، وفى اعقاب ضغط سياسى ، تقليدى إن شئتم ، سواء من اليسار أو من اليمين ، غيرت حكومة ليفى اشكول هذه السياسة عام ١٩٦٦ ، بعد دراسة وتخطيط ، ووضعت حدا لقاعدة سياسة عدم التأقلم أو عدم الاندماج ومن خلال هذه القواعد أو الأسس الاربعة قولت التغييرات الاولى بالباركة . ولم يقل عرب اسرائيل انهم يريدون الخدمة فى الجيش ، لانهم يريدون ان يكونوا جزءا من نظام تعليمى واحد ، كى يتحولوا الى اسرائيليين حقيقيين . لقد قبلوا سياسة التفريق طالما الامر يتعلق بالخدمة العسكرية ونظام التعليم . وقد اعترضوا بالطبع وبأسلوب سياسى على الاساسين الاخيرين لهذه السياسة . وكما نعلم ، ان الادارة او الحكم العسكرى وضع نهايته عام ١٩٦٦ - ليس نظريا ، وانا اعرف ، بل عمليا - ولا يستخدم منذئذ . وبقيت باقى الاسس أو القواعد على حالها .

فما الذى حدث منذ ذلك الحين ؟ كما هو معلوم منذ حرب الأيام الستة بزغ العامل الفلسطينى . وبالتدريج تولد الوضع الذى نواجهه اليوم ، وفى تقديرى فإن مغزاه هو نهاية الطريق الذى مضينا فيه حتى الان . لماذا ؟ تكفى متابعة ظاهرية للصحف والاصدارات العربية فى اسرائيل

، لكي نعرف بصورة جلية، ان مستوى توافق وتفاهم العرب الاسرائيليين مع الشعب الفلسطيني ، ومع منظمة التحرير الفلسطينية وايضا مع حماس يتزايد ويتسع . وبدا ذلك بطريقة جارفة وقوية عندما وقعت أحداث هامة . في فترة الانتفاضة ، بطبيعة الحال ، اخذت الامور شكلا اكثر جدية، مظاهرات هناك صاحبته مظاهرات هنا ، حتى القاء الحجارة احيانا رافق القاء الحجارة هناك ، على السيارات ، وعلى سيارات الشرطة ، وعلى مكاتب حكومية . وكانت المظاهرات السياسية في الناصرة تنتهي احيانا بإحراق أى بنك يعتبر ممثلا للمؤسسة الاسرائيلية ، أو حتى ضرب مقر شرطة ، وهو يمثل بالتأكيد رمزا للسلطة الحاكمة.

اننا نصطدم اليوم باتفاق سياسى تام مع مطالب الجانب الآخر ، من الفلسطينيين ، من خلال استخدام القوة السياسية لعرب اسرائيل ، فى تمثيلهم البرلمانى ، لى تحاول تحقيق تغيير فى السياسة الاسرائيلية وحتى تتبنى لنفسها مواقف يطالب بها الجانب الآخر . وهناك علامات خطيرة على ذلك ، تمثل فى رأى عينة او نموذجا لهذا الامر ، فانه لمن المستغرب ان حكومة اسرائيلية تجرى مفاوضات مع الجانب الآخر ، بينما يمثل مواطن اسرائيلى (عربى اسرائيلى) هذا الجانب الآخر . قلت ذلك ابان الحكومة السابقة ، فور ان بدأ الأمر ، لكن رئيس الحكومة السابق رحمه الله كان بحاجة الى تسعة أو عشرة اشهر ليصل الى استنتاج ان الامر سخي ، واقطع عنه . وأنا بالطبع اقصد د . أحمد الطيبي . والرسالة التى وجهت لعرب اسرائيل هى ، ان عرب اسرائيل يمثلون فى نظر الحكومة جزءا من الجانب الآخر . واذا كان هذا ما تقوله حكومة اسرائيل لهم ، فلا عجب ان هناك من يصلون الى نتائج اكثر حدة مما كانت تريده حكومة اسرائيل.

وقبل الانتخابات الاخيرة عقد مؤتمر احتجاجى فى النقب نظمه البدو حول مسألة الاراضى التى يدعون ملكيتهم لها . ولست اوافق على أى شئ مما قالوه فى هذه المسألة ، لكن اساس الموضوع ، ان دولة اسرائيل كان يجب عليها منذ زمن بعيد ان تجد حلا لهذه المسألة . اذن اقيم مؤتمر الاحتجاج ، وعلى المنصة صعد عضو كينست اسرائيلى ابن احد القبائل - هو طالب الصانع . وكان منظمو المؤتمر قد دعوا الى المنصة كمتحدث ايضا احد زعماء حماس من قطاع غزة . وقد اذيعت اقواله واقوال الآخرين فى التلفزيون . والقى رجل حماس من غزة خطابا معاديا للغاية، وهو ما يمكن توقعه من رجل حماس مربوط حديثه بعبارة مغرية : "خير خير يا يهود - جيش محمد سيعود

- أى : ان دحر اليهود فى الحجاز على ايدى الجيش الاسلامى والنبي محمد صلى الله عليه وسلم ستعود مرة اخرى.

واننى متأكد ان طالب الصانع لم يقرأ هذه الكلمات ، لكنه جلس على المنصة دون ان ينطق بشئ ، لا مع ، ولا ضد . فى سبتمبر ١٩٩٦ وقعت فى القدس وفى المناطق احدث دامية (فى اعقاب افتتاح نفق البراق) . ومن وجهة نظر اسرائيل قتل ١٥ جنديا اسرائيليا - بدون إثارة أو تحريض من جانبهم - على ايدى الشرطة الفلسطينية . وعقدت لجنة المتابعة لعرب اسرائيل جلسة ، افتتهاها بالوقوف حدادا على ذكرى الشهداء الفلسطينيين .

ولم يحظ الشهداء الاسرائيليون بأى ذكر أو حتى إعراب عن الاسف تجاههم . واعتقد ان هذه الأمور تشير الى ان نظرية التفريق بين جانبى السكان تتحول اليوم الى اتفاق وتوافق يتزايد للسكان العرب فى اسرائيل مع الجانب الآخر .

اننى لا أعرف فى العالم مثالا لادعا الى هذا الحد لاتفاق مواطنين فى الآراء مع دولة اخرى تعد عدوا قوميا . ففى بريطانيا العظمى يعيش ٢-٣ ملايين ايرلندي كاثوليكى ، لهم صحفهم ، ولهم نشاطاتهم ، كما ان جزءا منهم وليسوا كلهم يؤيدون وحدة ايرلندا . لكنهم جميعا يؤكفون انهم يؤيدون النضال لتوحيد ايرلندا بالطرق السلمية . ولم يفكر احدهم فى حشد الجماهير وتنظيم اجتماع يعلن الاتفاق فى الرأى مع اعمال القتل التى تقوم بها IRA (منظمة الجيش الجمهورى ايرلندى).

وعلى خلفية واقع غياب شراكة ثقافية ، وواقع نظرية شعب مختلف ، تأتى المطالبة بتسمية "دولة كل مواطنيها" ، والتى معناها الوحيد تسمية دولة مزدوجة القومية . وأتوقع ان يقال ذلك بصراحة .

ان "دولة كل مواطنيها" يمكن ان تقوم ، لكن أساسها هو الغاء نظرية الحقوق الجماعية، وبدلا منها تحل المطالبة بمساواة كاملة فى الحقوق والواجبات لجميع الافراد المكونين لهذا التجمع الاسرائيلى . أو طبقا للمصطلح المقبول لدى القومية الاسرائيلية . لا يمكن ايجاد مساواة فى الحقوق فحسب من الممكن التوصل الى قرارات دستورية ، ولكن لن ينفذها أى فرد عمليا ، طالما هناك فجوة هائلة فى مدى الاستعداد للتوصل الى مساواة فى الواجبات . وحسب اعتقادى من المستحيل التوصل الى دولة كل مواطنيها بشكل تام وكامل ، طالما الأمة هى عموم مواطنى الدولة ، بينما ليس هناك فى دولة اسرائيل اى سعى لتوحيد ثقافى ولغوى.

دراسات

دراسة ١

٣- دولة يهودية ديمقراطية؟

بقلم : روت جفيرون

لاشك ، وكما اتضح ايضا من اقوال البروفيسور زيداني والبروفيسور بورات في (الدراستين السابقتين) ، لاشك اننا نتحدث عن مشكلة اساسية للغاية ، موجودة في اسرائيل اليوم . ويؤسفني قلة معرفتي بأغلبية الموضوعات الحيوية كى اعطى اجابة شافية لما يدور من تساؤلات حول طابع الدولة ، وخاصة حول عرب اسرائيل وتاريخ النزاع اليهودى - العربى . وقد تعرضت لهذا الموضوع ، لاننا نجد اسرائيل فى الكثير والكثير من القوانين معرفة كنولة يهودية وديموقراطية . ونتيجة ذلك ، فان الحاجة الى التوفيق بين هذين المصطلحين تحولت الى مشكلة مطروحة ايضا فى ساحات القضاء وفى ادبياته . واحساسى الاولى كان ومايزال ، انه من غير المستحسن ان تكون مسألة طابع دولة اسرائيل مطروحة كقضية يعوزها الحسم فى المحاكم.

إننى أكتب هذه السطور اليوم ، رغم قلة خبرتى ، لاننى وجدت ان هناك مشكلة مزعجة من جراء تجاهل المكون اليهودى العربى الذى يتأرجح بين اليهودية والديموقراطية ويبدو لى مثل ما هو واضح للجميع ، أن التوتر بين اليهودية والديمقراطية لدى اسرائيل يشتمل فجوتين رئيسيتين : (أ) التوتر الداخلى اليهودى بالنسبة لاشكالية اليهودية والديموقراطية وربما ايضا مناهضة للديموقراطية ، وبين نظرية قومية للدولة اليهودية ، يمكن ان تكون ، ديموقراطية . (ب) والى جوار ذلك توجد الفجوة اليهودية العربية سواء القائمة بين اليهود والعرب مواطنى اسرائيل ، أو القائمة بين الدولة اليهودية وبقية الدول فى المنطقة العربية . وهذه الفجوة ايضا تخلق تهديدا من نوع آخر على امكانية ربط اليهودية

بالديموقراطية.

ورغم الفارق بين الفجوتين ، فهناك ارتباط شديد العمق بينهما يعد نموذجه الأمتل فى ما استنته كاهانا من اسلوب ، وفى مواقف أتباعه ، والذين أدينوا منذ وقت ليس ببعيد بسبب التحريض على العنصرية ضد العرب : جزء من مشكلة الفجوة الداخلية هو خلفية التوتر بين اليهود وغير اليهود ، خاصة العرب . وطبقا لنظريات معينة فى الشريعة اليهودية ، فمن الممكن وحتى من الملزم التصرف بقسوة ضد العرب ، الامر الذى يصل الى حد الحرب .

طبعاً ، يأتى تعاملى مع الموضوع عندما علمت انه فى معظم المنتديات فى اسرائيل فإن المتعاملين مع مشكلة التوتر بين اليهودية والديموقراطية ، يدفعون ضريبة كلامية للتوتر بين اليهود وغير اليهود ، وينتقلون للحديث باستضافة عن التوتر الداخلى اليهودى . ويبدو أن أحد أسباب ذلك هو ان هناك فرقا كبيرا بين هاتين المشكلتين ، سواء فى ابرازها أو فى اسلوب المعالجة . فمن ناحية المجتمع اليهودى فى اسرائيل والعالم ، فالتخطيط الداخلى بالنسبة للتوجه الدينى مقابل قومية علمانية ، أمر يصاحب المشكلة الصهيونية منذ بدايتها . ومنذ بداية الطريق عرف الفرق بين المواجهة مع المكون غير الصهيونى ، ومع الطابع المناهض للصهيونية وحتى اليهودية الدينية ، وبين تعامل الجانبين مع الصهيونية الدينية . ورغم ذلك ، فقد كان الامر الاكثر أهمية هو الاتفاق القائم بين جميع التكتلات ، ان هذه التسوية للخلاف يجب ان تكون بواسطة جهاز تقليدى للمصالحة والتفاوض ، يسمح لليهود بالتقريب بين الفروق الداخلية

بينهم ، سعيا الى تشكيل جبهة امام التهديد غير اليهودي ، وامام التهديد غير اليهودي ، وامام التهديد العربي .

في مقابل ذلك ، كانت علاقة هذا المجتمع اليهودي المتنوع بالمشكلة العربية في مجملها تقريبا ظاهرية تماما ، بعد ان تماسك امام المجتمع العربي . لقد عرفوا ان هناك مشكلة ، ولكن لم يكن هناك ارتباط حقيقي بما يتمخض عنها تجاه العلاقات مع عرب اسرائيل . كان هناك ميل قوى للقضاء على المشكلة ، ودفع ضريبة كلامية لها على شكل بيانات حول مزايا السلام والمساواة ، ولكن لم يكن هناك استعداد حقيقي للتفكير في المشكلة الحقيقية للعلاقة بين اليهود والعرب في الدولة اليهودية التي ستقوم ، ولتحديد مؤسسات أو هيئات الحوار التي ستسمح بمناقشة مثمرة بينهم حول مستقبلهم المشترك في الدولة .

إن إحدى النتائج التي أدت إليها حرب الاستقلال كانت اتساع مساحة الدولة اليهودية وتقلص السكان العرب داخل اسرائيل . وقد اتاح هذا الامر لدولة اسرائيل ان تقوم وبها اقلية عربية صغيرة ، تنقصها الزعامة ، لم تكن مستعدة ولا قادرة على تبوء مكان رئيسي في اتخاذ القرارات السياسية .

ان ما أعطى للعرب مواطني اسرائيل مع قيام الدولة هو مساواة في حقوق شكلية ، من ناحية حق المشاركة السياسية . حتى هذا الامر ايضا كان مبتذلا ، لأنه طبقا للقانون المدني لم يحظ بوضع يشبه كثير من عرب اسرائيل مواطنة فعلية في بداية الطريق . هذا الوضع تحسن فقط في ظل سلسلة تعديلات تشريعية ، انتهت عام ١٩٨٠ . ولكن رغم المشاركة الشكلية في الانتخابات لم يتم اعتبار العرب مشاركين في المشروع الاسرائيلي ، لا من قبل اليهود ولا من قبل انفسهم . فالاحتفال باقامة دولة اسرائيل ، الرمز والمعنى ، كل ذلك كان يعنى ارتقاء للحركة الصهيونية ، التي وصلت الى لحظة انشاء دولة للشعب اليهودي . أما من ناحية العرب ، فإن سعادة الحركة الصهيونية كانت على حساب كارثتهم .

يبدو لي ، انه لا يمكن ان يقوم خلاف حول هذه الحقائق الاساسية : فإسرائيل لم تقم كدولة لجميع سكانها ، بل لتحقيق حق الشعب اليهودي في تقرير المصير . وحقيقة انه كان هنا اقلية عربية اعتبر عائقا . وكان الموقف المقبول لهذا العائق هو التجاهل ، على أمل ان الامور سيجري ترتيبها على اية حال . وتطرق متحدثون آخرون الى الحوار حول الدستور . (يرجى مراجعة دراسة بورات) . لقد كان من المتوقع ، انه في نقاش مصيري حول شكل الدولة تظهر بوضوح اشكالية وضع الاقلية غير اليهودية وكان يمكن ان نتوقع ، بأن معيار الدفاع

عن الحقوق سيكون رئيسيا .

فإذا كان الأمر كذلك ، فإنه لم يفصح عن نفسه في مناقشات الكنيست حول الدستور . واليوم هناك اتفاق ، بأنه ليس المتدينين بل بن جوريون بالذات هو الذي تسبب في عدم وضع دستور . ويبدو أن القلق بشأن وضع العرب لم يكن هو السبب في هذا القرار ، بل كانت اعتبارات سياسية داخلية - يهودية وسلطوية .

وفي الحوار حول الدستور سمعنا انه كانت هناك احاديث كثيرة عن الخوف من حرب ثقافية بين علمانيين ودينيين . وكان الشخص الوحيد الذي تعرض لمشكلة وضع المواطنين العرب في اسرائيل هو عاري جيفوتينسكي من "حيروت" ، الذي اطلق تحذيره بان هناك تجاهلا يكمن في مغزى تعريف الدولة بأنها يهودية ، تجاه وضع وانتماء العرب اليها . لقد اجتمعت كل الاطراف على نظرية التجاهل والتعنيف : فحركة "حيروت" التي طالبت بوضع دستور ، وجدت من الصواب ان تبدي ملاحظة مفادها انهم لا يقبلون ما قاله جيفوتينسكي عن المشكلة العربية.

ان تجاهل وجود العرب في اسرائيل لم يكن تاما . فقد كان هناك ، اعتبار معين ، مثلا ، في اختيار اسم الدولة . وحدث ارتباك حول ما سيكون عليه اسم الدولة ، فكان هناك احتمال ان تسمى "دولة يهودا" وكان المبرر الرئيسي لرفض هذا الاقتراح ، انه حينئذ سيطلق على جميع مواطني الدولة وصف يهود ، نون أي فرق ديني أو قومي . ولكي يحال نون ذلك سواء مراعاة للعرب أو لاعتبارات داخلية يهودية ، تقرر أن تمنح الدولة اسما يسمح بالتمييز بين هوية مدنية وهوية دينية قومية . فإسم الدولة ليس محايدا ، انه مازال يعبر عن صلة عميقة بالشعب اليهودي ، ولكن ليس فيه اجبار لغوي ، يجعل جميع مواطني الدولة "يهودا" .

وتجلت نفس الحساسيات في موضوع اللغة ، فرغم الصراع والنضال الناجح لاهياء اللغة العبرية وتحويلها الى لغة الاستيطان اليهودي كعنصر هام في نهضة الشعب اليهودي ، فإنها لم تتقرر كلغة اسمية للدولة ، وتقرر أن يتم الاكتفاء بالحفاظ على الامر الانتدابي الذي مفاده ان الانجليزية والعربية والعبرية هي لغات الانتداب ، ويمحو اللغة الانجليزية فيما بعد من هذه القائمة.

باختصار ، في السنوات الاولى للدولة اتخذت كثير من القرارات المؤثرة ، بما في ذلك قرارات تجاه معالجة التوترات بين وجهات النظر المختلفة ليهودية الدولة والتوترات بين اليهود والعرب . أما اليوم وبعد ٥٠ عاما ، فعلى ان نواجه القرارات تلك التي صنعناها والتي لم نصنعها ، ونواجه وضعنا معقدا للغاية . ومشكلات التوتر الداخلي اليهودي عسيرة وهامة بالنسبة لمستقبل

اسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية ايضا . واغلب العمل الاجتماعي يصب في هذا الموضوع ، طالما استمر تجاهل التوتر اليهودي - العربي . من هنا ، ساكرس كلامي بصفة خاصة - لنظرية التهديد على اسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية.

تسود المجتمع العربي، والمجتمع اليهودي المقرب منى ، موقف مفاده ، أن اسرائيل لا يمكنها ان تكون لا يهودية ولا ديموقراطية ، بسبب وجود أقلية عربية كبيرة داخلها . هذا الموقف عبر عن نفسه مثلاً ، في بيان حركة الطلاب " كامبوس " الذي يقول : " بشكل مبدئي ، وتعريفى ، يعد ربط دولة يهودية وديموقراطية هو أمر مدحوض فالديموقراطية يجب ان تطبق المساواة على جميع مواطنيها ، دون فرق دين أو قومية . فدولة يهودية لا يمكنها فعل ذلك ، ولذا يجب الاختيار بين الاثنين ، ويؤدي ذلك ، الى ان تقلع اسرائيل عن أن توصف كيهودية وتصبح دولة جميع مواطنيها . "

وادعاء ان اليهودية والديموقراطية ليست مستقرة، لا يعتبر احتكاراً لحركة "كامبوس" فقد ورد ايضا من جانب اليهود الراديكاليين. وهذا يعنى أيضا ، ان الدولة لا يمكنها ان تكون لا يهودية ولا ديموقراطية . إلا أن فريق اليهودية الراديكالية (المتشددة) يوصى - بطبيعة الحال - باختيار اليهودية صفة للدولة .

وحقيقة أن الادعاء المشار اليه يصدر عن طرفي المتطور السياسى يؤكد اعتقادى ، ان هناك صلة وعلاقين التوترين - الداخلى اليهودي واليهودي العربي . ولكن يبدو أن اليهود العلمانيين الذين يعتبرون اسرائيل دولة قومية، مالوا حتى الآن الى تجاهل هذه الحقيقة ، إذ أن تحدى انعدام الاستقرار هذا لا ينبع فقط من الدين اليهودى .

والموقف الذى أريد أن أعرضه بسيط فى حد ذاته ، وهو على ما يبدو مجرد انعكاس لمواقف الوسط اليهودى فى اسرائيل ، ولذلك فهو يتسم بالمحافظة . الواقع . أن هذا الموقف له نتائج بعيدة المدى بالنسبة للطريقة التى يجب ان نفهم بها انعكاسات الديموقراطية على التوتر اليهودى العربى فى اسرائيل . واعتقد مبدئياً ، ان اسرائيل على عكس هجوم اليمين واليسار، تستطيع ان تكون يهودية وايضا ديموقراطية . زد على ذلك ، فأننا ادعى ان دولة يهودية وديموقراطية يعكس مصداقية من الناحية المعيارية ، وأن اسرائيل بالفعل تتمسك بمفاهيم كثيرة تؤكد انها دولة تحوى هاتين الصفتين معا .

فى نفس الوقت ، فان دولة يهودية وديموقراطية ستخلق فى الحقيقة حالة دونية وواقعية مصيرية ، لدى مواطنيها من غير اليهود ، ان دولة تريد ان تكون مستقرة وعادلة يجب ان تحل هذه المشكلة وبالديموقراطية ، فان مثل

هذا الحل يجب ان يشمل ترتيبات حقيقية تحمى حقوق ومصالح جماعة الأقلية من ناحية ، واجهزة مناسبة لاتخاذ القرارات من ناحية اخرى ، وتكون لأبناء هذه الأقلية مشاركة فعالة فيها .

المرحلة الاولى من الادعاء مزوجة : فهى تشمل مقولة ان دولة اسرائيل - يمكنها ان تكون ديموقراطية وان تحافظ على رابطة خاصة للشعب اليهودى وعلى الخصوصية الثقافية ، وأن ربطا كهذا يمكن أن يكون مبررا . وإجابة السؤال هل هذا الربط ممكن ، تتوقف بالطبع على الصورة التى ننظر بها سواء الى اليهودية او الى الديموقراطية ، والواضح تماما ، انه اذا كان اساس الديموقراطية فى نظرنا هو الطريقة التى يحصل بها جميع المواطنين الذين يعيشوا فى الدولة على الحق بالمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية فيها ، وعندئذ يمكن ان تكون الدولة ديموقراطية وان تنمى ايضا مضامين ثقافية معينة . والواقع اذا كان فى مثل هذه الدولة اغلبية كبيرة لأبناء ثقافة واحدة ، فمن المناسب افتراض ان ثقافة الدولة ستكون فى اساسها انتقائية . ويصح ذلك بالتأكيد فى مجتمع أنشئ من أجل الاحياء الثقافى ويبدو لى أن مفهوم الديموقراطية هذا يكشف عن اساسيات هامة فى التقليد السياسى ، وتبنيه فى هذا الاطار لا يتمخض عنه تشويه كبير للفكرة الديموقراطية.

والاشكالية بالفعل هى تبرير الديموقراطية اليهودية، هل يسمح للشعب اليهودى ، مع تاريخه فى الماضى البعيد والقريب ، ان تكون لديه دولة ؟ ودون الدخول فى هذا الجدل ، اعتقد انه من الممكن بالطبع ان يكون الرد ايجابيا . واظن ان العرب كذلك لديهم ما يبرر المطالبة بتقرير المصير السياسى ، وان تكون للشعب ارض ، وليس مجرد مساواة فى الحقوق لابنائهم كافراد فى دولة يعيشون فيها . ان من يريد دولة فلسطينية يؤمن بحق الشعب فى تقرير مصيره السياسى . ومن يريد دولة فلسطينية يجب - بشكل اساسى - ان يفكر بأن نفس منطق تبرير دولة فلسطينية - ليست "دولة لجميع مواطنيها - هو ما يبرر ايضا دولة يهودية . لذلك لا حاجة للدخول هنا فى اشكالية الليبرالية ، التى تعطى فقط حقوق للأفراد ، مقابل التعاونية الاشتراكية التى تمنح ايضا حقوق انتماء كاملة الى الجماعة ومشاركة تامة فى تحديد الافضل لها . والعرب يدعون على اسرائيل ، عن حق ، انها حتى لو اعطتهم حقوق فردية متساوية ، فإنها لا تعترف بحقوقهم كأقلية قومية. ونتيجة ذلك ، فانهم يعتقدون ان هذه الحقوق هامة ولها ما يبررها .

السؤال الذى مازال مفتوحا هو ، هل نحن فى دولة

اسرائيل ، يهودا وعربا معا ، مستعدون ولدينا رغبة لنصنع الجسر الذي صنعوه في الولايات المتحدة في منتصف الخمسينيات ، عندما أعلنت المحكمة العليا هناك أن المنعزل لا يمكن ان يكون متساو ، وأن مساواة حقيقية يجب ان يصاحبها دمج نظام التعليم بكل مراحلها ، ونظام الاسكان والمعيشة. وأكبر ظني أن هناك أصوات قليلة في كلا الطائفتين يعتبرون ذلك حلمهم . ومن الممكن ان يكون هناك أصوات كثيرة للغاية في كلا الطائفتين كانوا سعداء ، أو على الأقل لا يعارضون رؤية مثل هذا الدمج على المدى البعيد . ولاشك عندي ان جماعات لدى كلا الطائفتين ، خاصة جماعات دينية ولكن ليست وحدها فقط ، يعد امرا حيويا بالنسبة لهم الحفاظ على الفصل او التفريق ايضا على مر الزمان ، للحيلولة دون الاندماج والزواج المختلط . على أية حال ، وعلى المدى القصير ، علي خلفية العداء والارتياب ، الغضب والنزاع ، فهناك كثيرون جدا في كلا الطائفتين لا يريدون هذا الحل . بالمقابل ، هناك في كلا الطرفين من يعتقدون انه لو لم يكن هناك مساواة كاملة في الدمج ، فلن يكون لنا مساواة حقيقية . انهم يريدون تفصيل قيم المساواة العالمية . وهذا الوضع قد يؤدي الى توترات معقدة سواء داخل الطوائف أو بينها وبين بعضها . عندما يفضل اشخاص من الطائفتين حلول الدمج من خلال رغبة الطرفين في اندماج متبادل . فالحل الصحيح والممكن لمثل هذه التوترات لا يمكن ان يكون دمجا مفروضا بالقوة ومتعجلا ، بل بالموافقة على التقدم في طريق هذه العملية ببطء وحذر .

وهنا يجب التذكير بالاقتراح الذي طرحه بروفيسور زيداني في مقاله ، والذي يعترف بالقيود المحتملة للترتيبات الواقعية ، ويذكر اطارا كبيرا للحكم الذاتي للعرب . فاسرائيل اعطت للعرب حجما معينا للحكم الذاتي في اللغة ، والتعليم والثقافة. ولكن الامر لا يعني هنا مجرد منح الحكم الذاتي داخل هذه المجالات (خصوصا التحكم في الانشطة التعليمية) ، بل ايضا في سلطة مستقلة للغاية فيما يتعلق باتخاذ القرارات على المستوى السياسي . وفي اعتقادي ، انه اذا أرادت دولة اسرائيل ان تبقى ديموقراطية ، فانها لابد ان تخير أجهزة توزيع القوى السياسية في عملية اتخاذ القرارات. فالיום ليس هناك تقسيم قوى حقيقي. فالمنظومة

السياسية تعمل وكأنها نظاما سياديا ورغم ان عرب اسرائيل اقلية معروفة ، ذات مصالح مختلفة تماما . وهذا الامر شاذ ، وعمليا فان مثل هذه الترتيبات السياسية غير مناسبة وغير مقبولة .

وهناك من يقولون ، ان ذلك هو نوع المشكلات التي يجب ان تحل عن طريق الدستور والذي يكون دوره توزيع القوة بصورة خاضعة لقوة اغلبية عادية لكن الدستور الذي كنا نعمل على وضعه عام ١٩٤٨ كان فقط ينتصر لهذا الوضع ونظريا ، ربما كان يمكن حل المشكلة عن طريق دستور يتم وضعه اليوم . ولكن في اعتقادي ان المجتمع اليهودي اليوم ايضا في دولة اسرائيل مازال غير مستعد لاعطاء العرب ما يحتاجونه للاعتراف بحقوقهم كأقلية قومية وثقافية ، ولنحهم اطار حكم ذاتي اكبر . وليس واضحا هل هذا الاتجاه عملي ، وبالتأكيد ليس علي مستوى ترتيبات دستورية واضحة. وعلى اية حال ، من المحتمل ان يحدث تقدم في هذا الاتجاه ، على الأقل في مجالات معينة . فمثلا بعد موت الشيخ طريف ، بدأ انقسام في قضية الادارة الداخلية للشؤون الدينية للدروز ، وهم غير مستعدين بان تملى الدولة اليهودية عليهم حلا لخلافاتهم الداخلية . على اية حال ، هذا الاتجاه يمكن ان يحفظ اسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية .

إن الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من هذه التجربة ، اننا لا نملك القوة لتتوصل الى حل حاسم من الناحية السياسية أو السلطوية . ولكن طريقة الترقيع واطفاء الحرائق لها ميزات ما . اذ يمكن ان تضعنا ايضا امام الفجوة اليهودية العربية وايضا الفجوة اليهودية الداخلية. ان اسرائيل تستطيع ان تستمر في التواجد كدولة يهودية فقط اذا رأت نفسها ملزمة حقا بكسب كل سكانها ، دون فرق ديني أو قومي . في الوقت نفسه فإن رقمها القياسي في هذا الموضوع متداخل ومختلط للغاية، وفيه عيوب كثيرة. وبهذا المفهوم الخاص ، ليس بمفهوم الشعار السياسي السائد ، فالامر الحيوي ان تكون اسرائيل بالفعل دولة جميع مواطنيها . ان هذا المفهوم يتناسب مع كونها تجسيدا لحق الشعب اليهودي في تقرير المصير ، لكنه يلقي عليها متطلبات خطيرة وهامة في تعاملها مع غير اليهود داخلها .

دراسات

- اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي حول الأمن القومي

- اشيراريان - مركز جافى للدراسات الاستراتيجية - جامعة تل أبيب
- الاصدار رقم ٤٩ - يوليو ١٩٩٨

دراسة ٢

- إعداد : أكرم الفى

يرغبون فى استعادة كل الأراضى التى فقدوها فى حرب ١٩٦٧ ، ورأى ٢٩٪ أن العرب يريدون احتلال اسرائيل بينما أكد ٢٦٪ أن العرب لديهم نزعة لتدمير دولة اسرائيل وقتل يهودها ، و ١٢٪ فقط قالوا أن العرب يريدون استرجاع بعض الأراضى فقط .

وأكد ٩٠٪ رغبتهم فى الحياة فى اسرائيل وهى نفس نسب السنوات السابقة تقريبا ، يرى يهود اسرائيل فى ١٩٩٨ أن هناك فرصة جيدة لأن يتم دعم السلام فى السنوات الثلاث القادمة ، لكنهم فى نفس الوقت يرون أن هناك إمكانية مرتفعة لاندلاع الحرب بين اسرائيل والنول العربية .

ودعم استمرار عملية السلام مع الفلسطينيين كان مرتفع للغاية لكن هذا الدعم تزامن مع تحول فى اتجاه استمرار المفاوضات ، حيث وافق ٨٣٪ على استمرار المحادثات (مقابل ٨٩٪ فى ١٩٩٧ ، ٦٦٪ فى ١٩٩٦) ، لكن أكثر من الثلث (٣٧٪) وقفوا بحزم ضد أى انسحاب جديد من الأراضى ، و رغب النصف تقريبا (٤٤٪) فى انسحاب أولى صغير للقوات الاسرائيلية قبل بدء محادثات الوضع النهائي ، وهو ما يظهر تقلصا فى الرغبة لاعادة الأراضى من أجل السلام مقارنة بـ ٥٤٪ فى ١٩٩٧ .

أما بالنسبة للحلول المقترحة لعملية السلام فكان اقوى تفضيلين هما ، الحكم الذاتى والنولة الفلسطينية وكلاهما يقلل من دور اسرائيل ، وكان هناك ايضا مساندة اقل لمناقشة كل الموضوعات مع الفلسطينيين . وأكد جمهور الاستطلاع رفضه التام لاقامة عاصمة النولة الفلسطينية فى القدس الكبرى بنسبة ٨٦٪ مقابل ١٤٪ وافقوا على هذه الفكرة ، ورفض الثلث إزالة أى مستوطنة يهودية من الاراضى التى سيتم الانسحاب منها ، بينما وافق (١٨٪) على ازالتها كلها فورا ، ٥٠٪ رغبوا فى إزالة مستوطنات صغيرة ومعزولة .

كما حدث انخفاض حاد فى دعم بناء دولة فلسطينية (من

تم اجراء هذا المسح الاستطلاعى فى الفترة من ٢٦ يناير الى ٩ مارس ١٩٩٨ ، فى وقت كانت المحادثات الاسرائيلية الفلسطينية قد توقفت ، وفى أثناء الأزمة بين فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة والعراق ، والتهديد بضرب اسرائيل بواسطة الطيران العراقى ، وهو ما أدى لتهيؤ العديد من الاسرائيليين لاسترجاع سيناريو حرب الخليج ١٩٩١ والهجمات الكيماوية العراقية .

وفى هذا الاستطلاع استمر الرأي العام الاسرائيلى فى دعم المحادثات مع السلطة الفلسطينية ، لكنه أظهر فى نفس الوقت موافقته على الخطوات والتكتيكات التى تتبعها حكومة نتنياهو .

وبالنسبة لتقييم الوضع فى اسرائيل كان الرأي العام الاسرائيلى منقسم بالتساوى تقريبا ، حيث رأى ٢٨٪ من الجمهور أنه جيدا وجيد جدا و ٤٠٪ أنه متوسط و ٣٢٪ انه سئ أو سئ جدا .

كذلك أعطى الثلث الحكومة تقييما ايجابيا فى إطار تعاملها مع القضايا التى تواجهها اسرائيل .

واكد ثلثي عينة الاستطلاع أن عملية السلام قد دعمت الاحساس بالأمان الشخصى . (هذا المعدل أقل مما كان عليه فى ١٩٩٧) ، وقد تساوى الاحساس بالأمان الشخصى فى ظل حكومة نتنياهو بفترة راين - بيريز تقريبا بعد توقيع اتفاقية اوسلو وهو ما قد يشير أو يعطى دلائل أن ارتفاع الاحساس بالأمان (الشخصى مربوط بعملية السلام بشكل عام وليس بسياسات حكومة بعينها) .

كما حدث انخفاض بنسبة ١٠٪ بين ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ بالنسبة للاعتقاد بأن معظم الفلسطينيين يريدون السلام حيث انخفض من ٦٥٪ فى ١٩٩٧ الى ٥٥٪ فى ١٩٩٨ (٤٠٪ فقط فى ١٩٩٦) .

بالنسبة لرؤية الاسرائيليين لطموحات العرب ، أكد الجزء الاكبر من عينة الاستطلاع لعام ١٩٩٨ (٣٣٪) أن العرب

٥١٪ في ١٩٩٧ إلى ٤٤٪ في ١٩٩٨) وكان تقدير أن دولة فلسطينية سيتم انشاؤها على الأراضي في العقد القادم قد وصل إلى ٦٦٪ (أقل عشر نقاط مما كان عليه في ١٩٩٤) مما يظهر ارتباط المعارضة لقيام دولة فلسطين بالاحساس بالخطر . كذلك رفضت الاغلبية (٥٦٪) الانسحاب من جانب واحد من لبنان مقارنة بـ (٥٩٪) في ١٩٩٧ .

أظهرت ردود الفعل المتعلقة بنوعية التعامل مع هجمة إرهابية على مستوطنات شمال اسرائيل ، ما تغير ومالم يتغير في الرأي العام الاسرائيلي حيث ركزت الاختيارات في (١٩٩٨) على القيام بضربات جوية ومدفعية بينما كان الحل المفضل في منتصف (١٩٨٥) هو القيام بتدخل عسكري محدود لتحطيم قواعد الارهابيين (حيث أن الاعتقاد في فعالية الضربات الجوية أو الأمل في الحل السياسي لم يكن موجودا). وقد ارتفع حجم المعارضين لارجاع أى من مرتفعات الجولان لسوريا لما قبل ١٩٩٦ ، من ناحية أخرى ساند ٩٢٪ فكرة ان اسرائيل يجب ان تطور اسلحتها النووية ، والأغلبية تؤيد حفظ هذه الخطط سرا ، ومعظم الاسرائيليين مستمرين في إدراك أن استخدام الأسلحة النووية يتم فقط لحل نهائى نتيجة لهجوم غير تقليدى من دولة أخرى ، كما ايد الاسرائيليون فكرة التحكم فى الأسلحة غير التقليدية ولكن أبدوا تاييدا أقل للتحكم فى الأسلحة التقليدية فى المنطقة .

أما بالنسبة لنور القيادات العسكرية فى المفاوضات السياسية فإن ثلثي جمهور الاستطلاع أكد أن نتبهاو سيستخدم ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي (IDF) فى موقعهم الصحيح مقارنة بالنصف فقط وأكدوا على قيام إدارة رابين - بيريز بهذا (استطلاع ١٩٩٥).

وهناك انخفاض فى الرغبة للتضحية من أجل الأمن ، سواء من خلال دفع ضرائب أكثر أو الخدمة لمدة أطول فى الجيش ، إلا أن هناك دعما عاما للتجنيد الاجبارى حيث لازالت فكرة الجيش الاختيارى غير ذات شعبية على الاطلاق، وأظهر نصف جمهور الاستطلاع تقريبا إعتقاده بأن جيش الدفاع الاسرائيلي أصبح أضعف أو أكثر ضعفا

وأكد ٢٠٪ أنه أصبح اقوى . وهناك مساندة ضعيفة للغاية لاستثناء (اليشيف) وطلاب الجامعة من الخدمة العسكرية ،

وفضل النصف تقريبا الخدمة الوطنية الاجبارية بالنسبة للعرب .

وأحرزت القيادة الأمنية تقدما بـ ٢١ نقطة على القيادة السياسية من حيث المصادقية ، بالرغم من إدراك أن قيادات الأمن يقودها فقط الاعتبار الوظيفى الذى يتاكل فعليا عبر السنين .

بالنسبة للعناصر التى تساهم فى هدم أو تهديد الأمن الاسرائيلي ، أكد جمهور الاستطلاع أن تدخل أهالى الجنود فى الشئون العسكرية هو الأكثر ضررا ويتبعه مباشرة التغطية الاعلامية لقضايا الأمن (فى الاستطلاع السابق كانت التغطية الاعلامية للشئون العسكرية هى الأكثر ميلا لتحمل المسؤولية) .

وأظهر الاستطلاع وجود ميل ايجابى تجاه اتفاقية أوسلو وخاصة التعاون العسكرى مع السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من توتر العلاقات احيانا بين القيادات العسكرية السياسية إلا أن جمهور الاستطلاع لم ير فى هذه الظاهرة أى صورة سلبية فى معادلة الأمن الاسرائيلي.

وأيدت اغلبية كبيرة جدا اتفاقية الدفاع الاسرائيلية - الامريكية ، وكان معظم جمهور الاستطلاع متاكدا من دعم يهود أمريكا لاسرائيل.

وبالنسبة لسؤال تقليص بعض الحقوق المدنية لبتاح لقوات الأمن التعامل مع النزاع الداخلى ، فإن نسبة الموافقة ارتفعت الى ٥٨٪ ، كذلك انخفضت نسبة الذين يرون أن من حق الجندي رفض اوامر هدم المستوطنات اليهودية الى ١٥٪ ، وترى الاغلبية ان الليكود أفضل فى مسألة التفاوض بقوة من أجل الأرض والسلام وحماية الاغلبية اليهودية والتعامل مع تهديدات الارهاب.

بينما يرون ان حزب العمل هو الأفضل فى مسألة الحفاظ على الديمقراطية الاسرائيلية ، ودعمت ٢٩٪ من العينة فكرة بناء حكومة وطنية موحدة .

وحول ادراك الاختلاف بين حزبي الليكود والعمل حدث تغيير نسبى بين استطلاع ١٩٩٦ و ١٩٩٨ حيث تركز إدراك الاختلاف فى ١٩٩٨ حول الاقتصاد ، بينما كان الاختلاف أقل بالنسبة للقدرة على محاربة الارهاب.

(١) الوضع فى اسرائيل

إتسم الرأي العام الاسرائيلي بالفتور والانقسام لنصفين متساويين تقريبا بالنسبة لتقييمه للوضع فى إسرائيل حيث كانت التقديرات كالتالى :

النسبة	التقدير
٤٪	جيد جدا
٢٤٪	جيد
٤٠٪	متوسط
٢٤٪	سئ
٩٪	سئ للغاية

أما بالنسبة لتقييم أداء الحكومة في ١٩٩٨ فكان متساويا (وأقل قليلا عن عام ١٩٩٧ (٢٨٪ تقسيم ايجابي) . وكانت الحكومة قد حققت أعلى معدل لها في ١٩٩٦ (٥٠٪) عندما كان شيمون بيريز رئيسا للوزراء قبل سلسلة التفجيرات الانتحارية بينما كان أسوأ معدل لها في ١٩٩٥ (٢٩٪ فقط) عندما كان اسحق رابين رئيسا للوزراء .

(٢) الأمن والسلام والحرب

* الاحساس بالأمان الشخصي :

لازال يهود إسرائيل يعتقدون أن عملية السلام قد دعمت الاحساس بالأمن الشخصي ، وهو ما يظهر من الجدول التالي حول تقييم الأمان الشخصي في الفترة من ٩٣ - ١٩٩٨ .

التقييم	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
قلق للغاية	٪٤٨	٪٣٧	٪٤٦	٪٣٥	٪٣١	٪٢٢
قلق	٪٣٦	٪٣٩	٪٣٩	٪٤٣	٪٤٦	٪٤٤
غير قلق	٪١٣	٪١٨	٪١٣	٪١٧	٪١٨	٪٢٦
على الاطلاق						
غير قلق	٪٢	٪٦	٪٢	٪٥	٪٥	٪٨

* تقييم العرب :

أما بالنسبة لتقييم الاسرائيليين لطموحات العرب بالنسبة لدولة إسرائيل فكانت كالتالي :

الطموح العربي	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
استرجاع كل اراضي ١٩٦٧	٪٣٣	٪٢٦	٪٣٥	٪٣٩	٪٣٣
احتلال اسرائيل	٪٢٣	٪٢٥	٪٢٤	٪٣١	٪٢٩
استرجاع بعض الاراضي	٪١٢	٪١٢	٪١٣	٪١١	٪١٢

حول إذا كان توقيع اتفاقيات سلام مع وجود ترتيبات أمنية محددة سوف تعني وضع نهاية للصراع العربي الاسرائيلي ، أجاب ٥٥٪ بنعم مقارنة ب ٦٥٪ في ١٩٩٧ ، ٤٩٪ في ١٩٩٦ ، ٤١٪ في ١٩٩٥ ، ٣٥٪ في ١٩٩٤ ، ٥٢٪ في ١٩٩٣ ، أما بالنسبة للشعور بإمكانيات السلام والحرب فكان كالتالي (٩٧ ، ١٩٩٨) :

الامكانية	١٩٩٧	١٩٩٨
مرتفعة	٪١٧	٪١٤
متوسطة	٪٥٩	٪٤٠
منخفضة	٪١٨	٪٣٣
منخفضة جدا	٪٧	٪١٣

وبالنظر للاختلافات السابقة حول امكانيات السلام والحرب للسنوات السابقة نجد أن هناك عدة مؤشرات:

(١) أن جمهور الاستطلاع دائماً يقيم فرص السلام أعظم من فرص الحرب.

(٢) أن الفرق بين الامكانيتين (الحرب والسلام) في ١٩٩٨ هو الأقل منذ ١٩٨٧ (الاستطلاع عند بداية الانتفاضة).

(٣) السلطة الفلسطينية والأراضي

* الأرض من أجل السلام والمفاوضات:

حدث تراجع واضح بالنسبة لامكانية إعادة الأرض مقابل السلام وهو ما يظهر في الجدول التالي :

	فبراير ١٩٩٦	مايو ١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
عودة الأرض	%٤٣	%٥٣	%٥٣	%٤٤
وضع وسط	%١٦	%١٥	%١٤	%١٤
لا إعادة للأراضي	%٤١	%٤٢	%٣٤	%٤٢

أما بالنسبة لاستمرار المفاوضات من عدمها ، فليست هناك زيادة تذكر في دعم فكرة وقف المفاوضات

	فبراير ١٩٩٦	مايو ١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
وقف المفاوضات	%١٨	%٢١	%١٣	%١٤
وضع وسط	%١٥	%١٢	%١٠	%١٣
لا توقف للمفاوضات	%٦٧	%٦٧	%٧٧	%٧٣

الطول المفضلة لعملية السلام

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الضم والترحيل (ترانسفير)	%١٥	%٩	%٧	%١٠
الضم ، لا ترحيل ، لاحقوق كاملة للعرب	%١٤	%١١	%١٢	%١٦
الضم ، لا ترحيل ، حقوق كاملة للعرب	%٧	%٤	%٥	%٤
الحكم الذاتي	%٢٥	%٢٨	%٣٢	%٣٠
إعادة معظم الأراضي للأردن	%٨	%٤	%٥	%٤
كونفيدرالية بين الفلسطينيين والأردنيين	%١٨	%٢٢	%١١	%١١
بولة فلسطينية في الأراضي كجزء من اتفاقية السلام	%١٣	%٢٢	%٢٨	%٢٥

نجد أن أقوى تفضيلين هما الحكم الذاتي وإقامة دولة فلسطينية وتقليل الدور الاسرائيلي .

* مستقبل المفاوضات

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٠	
%٤٧	%٥٢	%٤٨	%٤٤	%٤١	%٣٠	%٢٦	دولة فلسطينية مستقلة
%٥٧	%٦٤	%٥٣	%٥٠	%٥١	%٤٥	*	دولة فلسطينية في بعض المناطق مع ترتيبات أمنية مقبولة لاسرائيل
%٥٥	%٥٥	%٦٦	%٥٨	%٥٧	%٤٨	%٣٤	كونفيدرالية بين الفلسطينيين والاردنيين
%٤٧	%٥٣	%٤٩	%٤٥	%٥٠	%٤٣	%٣٢	إزالة المستوطنات اليهودية
%٢١	%٢٥	%١٧	%١٥	%١٤	%١٧	%١٣	إعادة القدس الشرقية
%١٣	%١٧	%١١	%١٢	%١٤	%١٢	%٩	إعطاء حق العودة للفلسطينيين

(*) لم يسأل

* الأراضي

مدى الموافقة على عودة الأراضي في اتفاقية دائمة :

المنطقة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
غرب السامرة	%٣٠	%٣٠	%٣٨	%٤٤	%٣٩
القرى الاردنية	%١٨	%١٩	%٢٠	%٢٠	%٢٣
غوش عتسيون	%١٤	%١٨	%٢٠	%٢٦	%٢٦
القدس الشرقية	%١٠	%٩	%١٢	%٢٠	%١٧

* القدس : رفض ٨٦٪ من جمهور الاستطلاع إنشاء عاصمة دولة فلسطينية في القدس .

* دولة فلسطين :

وافق ٤٤٪ على إنشاء دولة فلسطينية في ١٩٩٨ ، بانخفاض ٧٪ حيث كان ٥١٪ في ١٩٩٧ ، و ٤٨٪ في ١٩٩٦ و ٣٩٪ في ١٩٩٥ ، والرافضين للفكرة كانوا ٣٢٪ بينما رفض ٢٤٪ بشدة هذه الفكرة بينما أيد ٢٩٪ الفكرة، و ١٥٪ كانوا مترددين . في ١٩٩٧ كان ٢٥٪ رافضين بشدة و ٣٥٪ موافقين ومؤيدين لها و ١٣٪ كانوا داعمين بشدة . وفي ١٩٩٥ كان ٤١٪ رافضين بشدة ، ٢٠٪ رافضين ، تعد نسبة هذا العام أعلى نسبة لرفض قيام دولة فلسطينية منذ عام ١٩٩٥ .

(٤) لبنان وسوريا

* لبنان

أكد ٦٤٪ من جمهور الاستطلاع ان الحزام الأمني في لبنان يوفر وضعاً ايجابياً للأمن ، اسرائيل ويحمي مستوطنات الشمال من الهجمات الارهابية مقارنة بـ ٦٢٪ في ١٩٩٧ ، ٧٢٪ في ١٩٩٦ ، ٧٧٪ في ١٩٩٥ ، ورفضت الاغلبية (٥٦٪) الانسحاب من طرف واحد من لبنان ، ويوضح الجدول التالي التقييم والاجابة عن الاسئلة حول لبنان :

الاحتمالات	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٩٨
فرص مرتفعة لغزو لبنان مرة أخرى	٪٣٢	*	٪٢٧
حرب لبنان ١٩٨٢ كانت تستحق الثمن	٪٢٧	٪٣٧	*
الجهود في لبنان كانت ناجحة	*	*	٪٦٤
(اجابات حول رد الفعل تجاه هجمات الارهابيين على المستوطنات مرة أخرى:			
غزو جنوب لبنان والاستيلاء على الاراضي	٪٧	٪٧	٪١٢
القصف بالمدفعية وبالطيران	٪٢٤	٪١٨	٪٣٠
تدخل قوة عسكرية محدودة لتدمير قواعد الارهابيين	٪٣٦	٪٤٤	٪٢١
غارة طيران محدودة ضد قواعد الارهابيين	٪٢٦	٪٢٤	٪٣٣
السعي لحل سياسي	٪٧	٪٧	٪٥

(*) لم يسأل .

* الجولان :

هناك ارتفاع في نسبة الراضين لعودة أي جزء من الجولان لسوريا حيث رفض ٤٤٪ عودة أي جزء من الجولان بعد أن كانت النسبة ٣١٪ في ١٩٩٧ و ٣٥٪ في ١٩٩٦ .

(٥) الاسلحة النووية وضبط التسليح

لم توضح الحكومة الاسرائيلية اطلاقا امتلاكها للقدرة النووية من عدمه وأيد ٩٢٪ فكرة ضرورة تطوير اسرائيل لاسلحة نووية وهي نسبة قريبة لنسبة ١٩٩١ وهي ٩١٪ وأعلى من ١٩٨٧ حيث كانت النسبة ٧٨٪ كذلك هناك زيادة ثابتة مستمرة في دعم استخدام الاسلحة النووية من ٣٦٪ في ١٩٨٦ الى ٨٢٪ في ١٩٩٨ ، وقد شهد ١٩٩١ ارتفاعا حادا في هذه النسبة بسبب تهديد حرب الخليج مما يظهر أن تجاوب الرأي العام الاسرائيلي مع تهديد الحرب في سنتي ٩١ ، ٩٨ بنفس الطريقة تقريبا . وافق الاسرائيليون على فكرة ضبط التسليح في المنطقة بالنسبة للاسلحة غير التقليدية ولكن كان هناك حماس أقل بالنسبة لضبط الاسلحة التقليدية ، ووافق في ١٩٨١ ، ٨٢٪ من جمهور الاستطلاع على خطة منع الجيوش في المنطقة متضمنة اسرائيل من امتلاك اسلحة نووية ، كيمياوية أو بيولوجية، بينما أيد ٥٦٪ فقط فكرة تقليل حجم جيوش دول المنطقة، وهناك شعبية اكبر لتوسيع المناطق المنزوعة السلاح في المنطقة .

	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٨
منع أي أسلحة تقليدية في كل دول المنطقة	٪٧٥	٪٧١	٪٤٣	٪٨٢
منع أي عرض للسلاح خارج المنطقة	٪٦٤	٪٦٦	٪٥٧	٪٦٣
توسيع المناطق المنزوعة السلاح	٪٦٠	٪٦٧	٪٦٥	٪٦٨
تقليل حجم الجيوش	٪٥٤	٪٥٦	٪٥٦	٪٥٦

(٦) قوات الدفاع الاسرائيلية

يتقسيم دور القيادات العسكرية واستخدامها في المفاوضات :

بلغ حجم المؤيدين لرفع ميزانية الجيش عن طريق دفع ضرائب أكثر ٢٩٪ فقط مقارنة بـ ٤٢٪ في ١٩٩٣ وحوالي ٥٠٪ في

الشماتينات.

١٩٩٨	١٩٩٥	
٪٢٢	٪٣٠	مرتفع للغاية
٪٦٦	٪٥٠	متوسط
٪١١	٪٢٠	منخفض بشدة

(٧) الأمن والقيادة السياسية
تقييم مصداقية القيادة (السياسة والعسكرية) في ١٩٩٨ :

القيادة الأمنية	القيادة السياسية
يعتمد عليها بقوة	٪٢٥
يعتمد عليها	٪٦١
لا يعتمد عليها	٪١٢
لا يعتمد عليها على الإطلاق	٪٢

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٪١١	٪١٣	٪١٢	مؤيد بشدة
٪٤٧	٪٤٥	٪٣٩	نعم
٪٢٩	٪٢٨	٪٢٩	لا
٪١٣	٪١٤	٪١٩	رافض تماما

* أما بالنسبة لاتفاقية الدفاع الاسرائيلية الامريكية فكان كالتالي:

١٩٩٨	١٩٩٦	
٪٤٧	٪٢٤	مؤيد بشدة
٪٣٣	٪٤١	مؤيد
٪١٥	٪٢٢	رافض
٪٢	٪٤	رافض بشدة

(٨) القضايا المتعلقة بالأمن
رأى جمهور الاستطلاع أن تدخل أهالي الجنود في الأمور العسكرية هو الأكثر ضررا بالشئون العسكرية ويليه التغطية الاعلامية لقضايا الامن .

* تقليص الحقوق المدنية للسماح لقوات الامن التعامل مع النزاعات الداخلية

(٩) الأحزاب السياسية
* الاختلافات بين الاحزاب الرئيسية حول تقييم نسبة الاختلاف بين الليكود والعمل في القضايا التالية:

القضية	مايو ١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
السلام والاراضى	٪٧٩	٪٥٧	٪٧٢
السياسة الامنية	*	٪٣٥	٪٤٧
لبنان	*	*	٪٤٦
الاقتصاد	٪٢٨	٪٢٨	٪٣٠٩
القدس	٪٥٠٤	٪٤١	٪٤١
محاربة الارهاب	٪٦٠١	٪٢٨	٪٣٤

* إمكانية دخول أو ضم أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي :

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٣	
٪٩	٪١٣	٪١٠	٪١٢	٪١٠	مؤيد بشدة
٪٢٩	٪٢٦	٪٣٥	٪٢٧	٪٢٣	مؤيد
٪٢٣	٪٢٤	٪٢٨	٪٢١	٪٢١	رافض
٪٤٠	٪٣٧	٪٢٨	٪٤١	٪٤٧	رافض بشدة

* لم يسأل

دراسات

العرب واليهود في فترة الانتداب

نظرة جديدة في البحث التاريخي

دراسة ٣

العلاقات بين الوكالة اليهودية والفلسطينيين ١٩٣٦ - ١٩٣٩

الجانب العربي : تاريخ اختياري أم اندماجي

يزهر هرتسوج

تحرير د. ايلان بايه - ترجمة : محمد اسماعيل

لمعارضة الحكم الحسيني - عندما كان رئيساً لبلدية القدس في أعوام ١٩١٩ : ١٩٢٤ وما أن خسر منصبه هذا حتي اتخذ خطأ معارضاً للحاج أمين واتهمه بأنه "مجرد أداة في أيدي البريطانيين، وأنه يتقاضى راتبه منهم ويخدمهم علي حساب المصلحة العربية القومية". عندما كان رئيساً لبلدية القدس فيما سبق، كان هو أيضاً موظفاً بريطانياً. لم تكن هذه المجموعة المعارضة متحدة، ولم تكن لها إيديولوجية واحدة سوى أبعاد الحسينيين عن السلطة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

وقد اهتمت عدة عائلات أخرى لها قدرها بتجميع قواها في إطار حزبي. وهذه العائلات اعتمدت في قوتها علي تأييد محلي بون أن تحظي بأي تأييد إقليمي تقريباً ومن بين هذه العائلات مثلاً، الفوصين، الخالدي، عبد الهادي وغيرها. وفي هذا الإطار قال كاتب فلسطيني معروف إن "كل واحد يري قضايا عائلته مقدمة علي القضية العربية القومية" وبالفعل، كان الشعور بأولوية العائلة سائداً في المجتمع العربي، وبخاصة بين الشباب والمتقنين الذين أعربوا عن نفورهم من الزعامة العائلية التقليدية فاختراروا الانضمام إلي تشكيلات تنظيمية وحزبية شابة اتخذت بصورة عامة مواقف متشددة بكل معني الكلمة. وكان حزب الاستقلال خارج هذا الإطار. لقد كان حزباً ذا رؤية - تتمثل في الوحدة العربية، وحرص الحزب علي توخي الدقة في ضم أعضاء الكفاء إلي صفوفه بعد عملية غربلة صارمة ويمكن ان نميز داخل الحزب تيارين : الأول تأسيسي ويضم مؤسسي الحزب الذين كان أغلبهم يشكل جزءاً من فرع التأسيس المنسوق في دمشق، وتيار آخر من شباب مثقفين يتركزون في كلية النجاح في نابلس، والذين كانوا أقل انشغالاً بروية الحزب وأكثر اهتماماً بدفعه أمام بقية الأحزاب الأخرى. وفي بداية عام ١٩٣٦، كان إنشاء مجلس تشريعي هو

يذهب بعض الباحثين إلي التفريق بين علاقات - لا حد لها أحياناً - هدفها تحقيق اتفاق سلام وبين سياسة تقوم علي تحقيق أهداف بون مصالحة. وكذلك التفريق علي ما يبدو بين علاقات قائمة إبان فترة عصيبة من المواجهة وبين مفاوضات حقيقية تدور فقط في فترة سلام ولكن، يتضح هنا أنه أثناء الثورة العربية ورغم التصعيد الذي تميز بأعمال الكراهية بين اليهود والفلسطينيين، فإننا نشهد في تلك الفترة بالذات، اتساع نطاق ومعدل وعمق العلاقات بين الوكالة اليهودية والفلسطينيين. والسؤال الرئيسي الذي نحاول أن نطرحه فيما يلي، هو كيف يمكن أن تحدث مثل هذه الظاهرة وماذا تعني؛ هل كان السير باتجاه هذه العلاقات موازياً ولا يتلاقى مع مسار الأعمال العدائية، أو أن هذه العلاقات ربما كانت جزءاً لا يتجزأ من سياسة عامة (تاريخ الاختيار أو الإندماج بصورة متوافقة).

من بداية الأحداث حتي نهاية الإضراب / إبريل - أكتوبر ١٩٣٦ :

في مستهل عام ١٩٣٦ نشطت عدة قوي داخل المنظومة السياسية الفلسطينية كان أبرزها المفتي الحاج أمين الحسيني الذي تمتع بنفوذ كبير باعتباره رئيس المجلس الإسلامي الأعلى. وكان المجلس هو الهيئة الفلسطينية الوطنية الوحيدة التي تعتمد علي ميزانية، وتتمتع بصلاحيات إقرار التعيينات في الأجهزة التابعة لها واتخاذ القرار في كيفية استثمار الأموال بالإضافة إلي ذلك كان الحاج أمين في نفس الوقت يمثل رأس أكبر العائلات الفلسطينية - عائلة الحسيني، خلفاً لآخر من حمل هذا اللقب موسي كاظم.

وكانت القوة الثانية من حيث الأهمية هي حزب الدفاع القومي بزعامة راغب النشاشيبي، الذي عزز مكانته كزعيم

الموضوع المطروح علي جدول العمل السياسي الفلسطيني، وفي هذا الموضوع كما هو الحال في أي موضوع سياسي آخر تقريباً انقسم المعسكر الفلسطيني: فالمعارضة اعتقدت أن مجلساً تشريعياً سيلحق الضرر بصلاحيات المجلس الإسلامي الأعلى ولذلك أيدت علناً إنشاء مجلس تشريعي. وكان جمال الحسيني أميل إلي تأييد المشروع مبدئياً معتقداً أنه عن طريق ذلك فقط يمكن وقف "الطوفان اليهودي" بينما تردد الحاج أمين في تأييد الفكرة، خوفاً من تعرض صلاحيات المجلس الإسلامي الأعلى بالفعل للضرر. أما بقية الأحزاب فقد تفاوتت درجة تأييدها للفكرة، ومعارضة اليهود لذلك لا تحتاج إلي تبرير.

والحوار في أوساط الزعامة القديمة حول قضية المجلس التشريعي يكشف عن افتقارها القدرة علي التوصل إلي موقف مشترك تجاه قضية ما، ذلك في الوقت الذي وصلت فيه معدلات الهجرة اليهودية إلي الحد الذي كان من شأنه تحويل اليهود إلي أغلبية خلال عشر سنوات وقد بدأت المؤسسات الأكثر تشدداً - وكذلك الصحافة في التحذير من أنه لن يحدث أي تغيير في السياسة البريطانية، وأنه بدون ظهور زعامة أخرى، فإن الطريق الوحيد هو المعارضة الحزبية. وقد دفع النقد الذي لقيته الزعامة التقليدية - العائلية وما استشعرته من خطر علي وضعها، دفع فريقاً منهم للجوء إلي الوكالة اليهودية في محاولة للتوصل إلي اتفاق يقلل من معدل الهجرة ويؤدي إلي تهدئة المجتمع الفلسطيني. إلا أن هذه المبادرة لم تحظ باستجابة من الجانب اليهودي وزادت من حدة الإجراءات في الجانب الفلسطيني.

في نفس الوقت، فإن إندلاع العنف في يافا في إبريل ١٩٣٦ لم يكن فقط نتيجة خيبة الأمل من رد الفعل اليهودي بل كان نابعاً من غليان داخلي شديد ودعت أوساط الشباب في نابلس بزعامة أكرم زعيتر إلي إضراب عام واستخدمت اللجان التي تشكلت علي ما يبدو كنواة تنظيم للحفاظ علي استمرار الإضراب الذي انطلق بعد ذلك وفي فبراير ١٩٣٦ نوقشت مسألة المجلس التشريعي في البرلمان البريطاني ورفضت، الأمر الذي اعتبره العرب انتصاراً يهودياً جديداً ودليلاً آخر علي قدرة اليهود علي تمرير أي قرار يريدونه من خلال البرلمان البريطاني، ونظراً لأن بريطانيا في "جيب الصهاينة"، فلا سبيل إلا القتال إذ أن استخدام القوة هو فقط ما سيلفت انتباه الرأي العام البريطاني للقضية الفلسطينية وقد ساهمت المعارضة بقدر غير قليل في إذكاء روح التشدد بهدف إجبار المفتي علي الاختيار بين تأييده للبريطانيين وبين رغبته في زعامة الشعب، الذي ربما في حالة اشتعاله حماساً سيكون عليه أن يختار بين منصبه كرئيس المجلس الإسلامي الأعلى وحصوله علي راتبه من الحكومة وبين انضمامه إلي الشعب، ومن المؤكد في الغالب أن تتم إقالته بسبب ذلك.

وقد التزم المفتي الصمت من جانبه، ولكن يبدو أنه طلب من الوكالة اليهودية، بواسطة جورج انطونيوس، دراسة إمكانية

تقليل معدل الهجرة من أجل تهدئة المجتمع العربي. وبالمقابل توجه المفتي أيضاً بطلب مماثل إلي البريطانيين لكنه أعيد بخيبة الأمل. وخلال المحادثات التي إدارها جورج انطونيوس مع ديفيد بن جوريون، والتي بدأت قبل إندلاع الاضطرابات واستمرت بعدها، اقترح انطونيوس أن تأتي الخطوة الأولى لتفاهم متبادل من جانب اليهود لأنهم هم المعتنقون. هذا الإطار الفلسطيني إلي حد ما للمباحثات الأولى في ١٧ إبريل، تبديل بإطار عملي أكثر بعد إندلاع الاضطرابات، وفي مباحثات ٢٢ إبريل اقترح انطونيوس أنه إذا وافق اليهود علي عدم التمسك بتحديد عدد اليهود المسموح لهم بدخول أرض إسرائيل (فلسطين)، فإن العرب سيوافقون بالمقابل علي هجرة بمعدل معقول.

وإن لم يكن الرفض البريطاني واليهودي كافياً، للتعجيل بآثار أعمال العنف، فإن دافعاً آخر وجد طريقه إلي المجتمع الفلسطيني في مستهل عام ١٩٣٦، فمع إندلاع الاضطرابات في مصر، والاضطرابات في سوريا واعتقال زعماء الحركة الوطنية هناك وسقوط الضحايا من الشهداء في كل من سوريا ومصر، اشتعل الموقف في فلسطين وأصبح ما يحدث في مصر وسوريا نموذجاً وقوة دافعة لشباب وعناصر الحركات المتشددة. فبدأ تبني أسلوب المعارضة العنيفة في شهر أبريل ١٩٣٦، ففي ١٧ من هذا الشهر قتل عريبان في تل أبيب - انتقاماً علي ما يبدو لمقتل يهود قبل ذلك بيومين وكان لخطاب التائبين الذي القاه ديزينجوف في جنازتهم صدى مدوياً في الصحافة العربية التي حذرت من اعتداء يهودي، كما راجت شائعات بأن هجوماً يهودياً متوقعاً علي عرب يافا وكانت هذه الشائعات فيما يبدو العامل المباشر وراء الهجوم العربي علي يهود في يافا في ١٩ إبريل.

وتحت ضغط الأحداث والمبادئ المتشددة في السياسة الفلسطينية، أضطر الزعماء نوو الخبرة للاتحاد في إطار عمل واحد هو اللجنة العربية العليا في ٢٥ إبريل، هذه العملية التي تحددت ملامحها في أماكن كثيرة. وكان موقف المفتي من الناحية السياسية أصعب من الزعماء الآخرين، نظراً لأن أي سقطة في هذا التوقيت الحرج من شأنها أن تترك أثراً إما علي منصبه أو علي ثقة الشعب، ولذلك لم يخرج المفتي بأي بيان إلي الشعب؛ ولكن من ناحية أخرى أعطي الحماية للجانب القومية واجتاز الاختبار بسلام - وقد ظهر في نظر البريطانيين كمعتدل وذكي لم يشوه سمعته لدي الشعب. أما العمل الوحيد الذي أقدم عليه وأنطوي علي خطورة فكان انتخابه رئيساً للجنة العربية العليا وبناءً علي ذلك فإن اتخاذ موقف سياسي من قبل موظف النولة يعد مخالفة تمس منصبه، ولكن ربما كانت لدي البريطانيين مبررات وجيهة لعدم إقالته في هذه المرحلة.

وعندما استشعرت المعارضة أن البريطانيين لا يعتزمون أقالة الحاج أمين بدأت عملية تحريض لاستقالة موظفي الحكومة العربية كجزء من الصراع وكان مثل هذا القرار يجبر المفتي علي الاستقالة من رئاسة المجلس الإسلامي

الأعلى أو علي الأقل أضراب الموظفين (يعني ذلك أضراب المجلس الإسلامي الأعلى الذي يؤدي أيضاً وبالتأكيد إلى استقالة المفتي) وعلى هذه الخلفية جري اجتماع آخر بين انطونيوس وبين جوربون، واشترك في هذا الاجتماع د. ماجنس رئيس الجامعة العبرية الذي لا يتفق في آرائه مع الصهيونيين ويؤيد نظريات المصالحة مع العرب وقد فاجأهما د. ماجنس بعرضه خطوطاً عامة لاتفاق، وبطبيعة الحال دار النقاش حول مقترحاته، حتى اتضح لبن جوربون أن مواقف انطونيوس ود. ماجنس قد تم تنسيقها سلفاً فانسحب من الاجتماع. وبذلك انتهت هذه المحاولة للحوار.

وفي ٢٠ إبريل ظهر في دوائر المعارضة شعار "لا ضرائب بدون تمثيل" وفي المقابل دعا راغب النشاشيبي في جلسة اللجنة العربية العليا إلى تنظيم مؤتمر قطري يعلن فيه عن عدم التعاون مع البريطانيين واستقالة الموظفين العرب. واقترح أن يترأس المؤتمر المفتي، ربما للاعتبارات التي سبق ذكرها وازداد اتجاه المعارضة قوة مع بداية مايو، عندما طالب حسن صدقي الدجاني باضراب البلديات والمجلس الإسلامي الأعلى. وقوبل هذا الطلب بموافقة حسين الخالدي رئيس بلدية القدس والحاج أمين رئيس المجلس الإسلامي الأعلى اللذين واجها المأزق الذي سبق وأوضحناه من قبل. وفي أعقاب هذه المطالب ومواقف المعارضة نشأ توتر حاد داخل اللجنة العربية العليا، حتى تم إسكاته، في الواقع، وتجميع العمل القومي في جهاز المجلس الإسلامي الأعلى.

في غضون ذلك، أغلقت كل منافذ الحوار بين الفلسطينيين والمنوب السامي، وطلب المنوب السامي من الأمير عبدالله التوسط بينه وبين المفتي. فسارع الأمير بقبول هذا العرض، لأن الاضطرابات في أرض إسرائيل أدت إلى حالة من الأثارة الشديدة عبر نهر الأردن، حتى أضطر الأمير إلى التصرف شخصياً لتهدة النفوس، ومن ذلك تنازله عن تحصيل بعض الضرائب وفيما أوردته مصلحة الاستخبارات في حالة ما إذا استمر الوضع الحالي في أرض إسرائيل، فمن غير المعلوم استطاعة الأمير أن يملك زمام المناطق في المستقبل... أن شخصاً واحداً علي غرار أكرم زعيتر في منطقة عبر الأردن كان دون أدنى شك ناجحاً في إثارة الثورة بين البدو هناك... وطلما أستمريت الاضطرابات في أرض إسرائيل فإن الخطر سيتزايد عبر نهر الأردن. "فلا عجب إذن أن يقوم الأمير بمبادرات مختلفة أيضاً تجاه اليهود، في محاولة لتهدة النفوس. ومن الجدير بالذكر، أنه بالرغم من تطابق المصالح خلال نفس المرحلة بين الأمير عبد الله والمفتي، فلم يكن بينهما اتفاق حقيقي ذو بال نظراً لكون الأمير منافساً للمفتي في الصراع على زعامة الفلسطينيين.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن موقف المفتي مع بداية مايو كان جد خطيراً. فلن نتاح له قنوات اتصال مع المنوب السامي، إلا إذا استقبل الأمير عبدالله، وأجبر علي تحديد مواقفه، للحفاظ علي وضعه أمام المجتمع وعن طريق ذلك يتم اتصاله بالسلطات. بالإضافة إلى تعرضه لهجمات الصحافة

المعارضة، ولطالب بتجسيم أكثر من جانب المعارضة وعناصر الاستقلاليين وعلى هذا الأساس ظهرت مبادرة جديدة، عن طريق موسي العلمي هذه المرة، والذي قال في ١١ مايو خلال مقابلة عارضة مع داف يوسف "يجب أن نحاول التوصل إلى تسوية لعدة سنوات، يمكن أن تطرأ عليها تغييرات في نهاية هذه السنوات وأشار إلى أن العرب سيوافقون علي التنازل عن الحد من الهجرة إذا ما اخذ اليهود علي عاتقهم تصنيع البلاد بتركهم الأرض الزراعية في أيدي العرب."

وفي نفس الوقت تقريباً، توجه العلمي إلى د. ماجنس والقاضي جاد يرومكين وعرض عليهما اقتراح تسوية مفصلاً. يلتزم اليهود بعدم شراء أراض طوال عشر سنوات، ويتم تحديد الهجرة بحد أقصى معين لمدة عشر سنوات وفي نهاية هذه المدة يطرح الموضوع للنقاش من جديد. وبنهاية هذه الفترة سيصبح اليهود ٤٠% من السكان ٨٠٠,٠٠٠ نسمة، ويستمر الانتداب خلال هذه الفترة ولكن تسند المناصب بالتدريج لليهود والعرب طبقاً لمبدأ أن يكون لكل مدير يهودي نائب عربي، والعكس.

وفي الأيام التالية ضم يرومكين وماجنس إلى مجموعتهم نوفوميسكي، سميلنسكي روتنبرج وقاموا بالإعداد لاجتماع الخمسة، كما عرف بعد ذلك في المجتمع اليهودي في ٤ مايو. وقبل هذا الاجتماع بيوم واحد، وإذ أن ضميره الصهيوني أنبه علي مبادرة الحوار هذه بون تنسيق مع إدارة الوكالة، أرسل القاضي يرومكين تقريراً إلى موشيه شاريت عن التنظيم والاقتراحات المطروحة علي جدول أعمال المجتمع اليهودي. ومساء نفس اليوم اجتمعت اللجنة المركزية للماباي وفيها شاريت عن "مبادرة الخمسة" وقدم موقفه الشخصي: "من جانب العرب هناك موافقة علي هجرة غير قليلة. وهم يدركون أنه من الممكن بل من الأفضل بالتعاون مع اليهود الحصول علي أي شيء فعلي من الإنجليز. أنه من السهل القيام بذلك بالنسبة للعرب واليهود في حين أنه بمثابة إكراه للإنجليز.

ولم تناقش اللجنة المركزية للماباي تصريح شاريت حيث أرسل يرومكين إلى شاريت أنه خلال أيام قليلة سيرسل "الخمس" مذكرة إلى إدارة الوكالة. وقبل تقديم المذكرة، تباحث داف يوسف مرة أخرى مع موسي العلمي، واتضح من هذه المباحث أن العرب يطلبون سلفاً من الجانب اليهودي قائمة تصاريح الهجرة التي أعلنت في ١٨ مايو وبعد ذلك يبدأون مباحثات حول التسوية بصيغة اقتراح العلمي. ولا يجب أن تفاجأ بهذا الدافع، لأن الكثيرين في المجتمع العربي أرادوا التأكيد من أن البريطانيين سيتوقفون عن منح تصاريح الهجرة أو علي الأقل سيمنعون الإعلان عن القائمة، وإذا لم يحدث ذلك وأعلنت القائمة كما هو مخطط في ١٨ مايو، فلن يبقى للعرب إلا مطالبة اليهود بإجراء يمكن به وقف الاضراب وهنا علينا أن نشير إلى نقطة أخرى في الاقتراحات العربية والتي جاءت من دوائر المفتي وهي الاعتراف الذي تضمنته بوعد بلفور وبحق اليهود في وطن

قومي ما علي أرض إسرائيل. ومن ناحية أخرى انطوت المقترحات بداخلها علي فخ لليهود - إذ أن موافقة يهودية ولو مؤقتة علي وقف الهجرة، لأسباب سياسية كانت تعطي مسألة الهجرة برمتها شرعية المناقشة من وجهة نظر سياسية وليس علي أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادي فقط لا غير.

وفي ٢٨ مايو قدم داف يوسف عرضاً مقابلاً لموسي العلمي :
١- تنظيم مؤتمر يهودي عربي مع وعد بريطاني بأن شيئاً لن يتم عمله قبل انتهاء المؤتمر .

٢- الدخول فوراً في مفاوضات يهودية عربية لحل المشاكل بين الشعبين . صحيح أن اليهود لا يمكن أن يتنازلوا عن مبدأ دخول البلاد لبعض اليهود الذين يرغبون في المجئ إليها، ولكن، ولفترة محدودة يمكنهم تحديد حد أقصى لمعدل الهجرة، علي أساس اقتصادي.

والمدحش في هذه الأمور أنه قبل بدء أي نقاش في هذا الموضوع داخل مؤسسات الوكالة فإن أي شخص لم يقرر الموافقة علي ذلك . علي أية حال، كان رد موسي العلمي أنه غير واثق من أن الزعماء العرب سيتمكنون من الدعوة إلي وقف الإضراب علي أساس وعد بدخول المفاوضات : أنهم بحاجة إلي إجراء عملي فوري . "وأضاف" : أن الزعماء العرب سيكونون منطقيين في موضوع عدد المهاجرين اليهود، وإذا كان اليهود مستعدين للنقاش علي أساس الحد من الهجرة، فإن هناك أملاً حقيقياً في إمكان التوصل إلي اتفاق وفي نهاية الحديث طلب موسي العلمي من داف يوسف أن يسرع اليهود بالرد لأن الوقت ليس في صالح الزعماء العرب أمام المجتمع الذي تزداد مواقفه تشدداً يوماً بعد يوم. ويشير تبادل الآراء هذا إلي أن المفتي كان في حاجة ملحة لتهيئة المجتمع العربي، وحسب وجهة نظره فإن هذه التهدة لن تتحقق إلا بإجراء فوري ومقابل إجراء كهذا كان المفتي مستعداً لتقليص مواقف الرفض الرئيسية لدي الزعامة القومية الفلسطينية، مثل الاعتراف بوعد بلفور وبوطن قومي من أي نوع.

وعندما قدم "الخمسة" مذكرتهم للوكالة اليهودية في ١ يونيو، أدرك موشيه شاريت جيداً ما يواجهه . ولأسباب مختلفة لم يتحدث شاريت عن مباحثات داف يوسف - العلمي، وركز المشكلة في النقاش داخل إدارة الوكالة - "هل يمكننا عموماً، أن نتحدث عن اتفاق علي أساس الحد من الهجرة بصورة ما؟" وأجاب هو عن سؤاله : "إذا كان هناك احتمالات للتوصل إلي اتفاق فهذا أنذا مستعد للتفاوض . وما أقصده هو اتفاق لمدة خمس سنوات لكنني لا أستطيع الموافقة علي ٢٠,٠٠٠ مهاجر في السنة بعد أن وصلت الهجرة في العام أكثر من ٦٠,٠٠٠ أنني أوافق علي هجرة ٥٠,٠٠٠ لمدة خمس سنوات ."

ومع تطور النقاش انقسمت إدارة الوكالة بالتساوي بين مؤيدي الاتفاق بهذه الصيغة وبين رافضين لأي إمكانيات تحديد الهجرة طوعاً . ولأن الموضوع لم يحسم، تقرر الأخذ برأي بن جوريون وفايتسمان، والذين كانا حينذاك في لندن. ولم يصل اقتراحهما بالرأي إلا في ٩ يونيو وكلاهما أيد

استمرار الاتصالات علي أساس الاستعداد للحد من الهجرة، بشرط أن تجري المفاوضات عن طريق ممثلين معتمدين للوكالة وليس شخصيات خاصة وهكذا تحققت الأغلبية داخل إدارة الوكالة لصالح استمرار الاتصالات علي الأساس المقترح علي ضوء ذلك أصبح الطريق مفتوحاً أمام موشيه شاريت لمواصلة المفاوضات غير أن اللجنة المركزية في ماباي لم تتخذ بعد قراراً في هذا الموضوع بل أن الأغلبية اتسمت بمعارضة الاستمرار وفي نفس الليلة عقدت جلسة اللجنة المركزية للماباي وفيها ألقى شاريت بكل ثقله مؤيداً استمرار الاتصالات من خلال انتقاد حاد للاعضاء الذين لا يفهمون إطلاقاً الواقع العربي . وبالرغم من ذلك لم تتوصل اللجنة المركزية إلي أي قرار.

وفي الوقت الذي انشغل فيه الجانب اليهودي ببلورة موقفه في المفاوضات مع العرب، ازداد الوضع سوءاً في المجتمع الفلسطيني الذي بدأ صبره ينفذ بعد ما تنازعه الأمل الذي غرسه فيه الزعماء العرب واليأس من الواقع الذي عاد فلطمهم علي وجوههم، يأس قد ازداد لأنه في كل مرة تروج فيها شائعة مفادها أنه سيتم وضع حد للهجرة وسيتوقف الإضراب، تأتي أفعال أو كلمات لتتكرر الأمر والآن بدأ موسم الحصاد في الانتهاء والفلاحون الذين اعتادوا البحث في فترة الصيف عن عمل آخر، كان من الصعب عليهم أن يجنوه - فالمدينة العربية أضربت، والمستخدم اليهودي قلص للغاية من تشغيل العرب وكذلك فعلت الحكومة . ولم تبق أمام الأغلبية أية إمكانية لإيجاد عمل فوجدوا سبيلهم إلي "العصابات"، وكان ذلك أيضاً بالنسبة للآخرين ضرورة ملحة . وكان بالمدينة كثيرون لم يستطيعوا تحمل الإضراب لأسباب اقتصادية وبدأت تتكشف ظاهرة منتهكي الإضراب. وأدت هذه الظاهرة إلي رد فعل خطير في دوائر المتطرفين الذين أهدروا دماء منتهكي الإضراب، وبالفعل بدأت التصفيات الجسدية - في البداية ضد منتهكي الإضراب ثم فيما بعد امتدت إلي منافسين شخصيين أو سياسيين . وفي هذه الأجواء اختار بعض قادة المعارضة مغادرة البلاد، بينما تم إبعاد الآخرين عملياً من اللجنة العربية العليا بعدما نقلت جلساتها إلي مكاتب المجلس الإسلامي الأعلى، أما قادة "الاستقلال" فاما اعتقلوا أو تم نفيهم.

وهكذا تركت الساحة خالية تقريباً للمفتي، غير أن هذا الوضع لم يكن يحظى بأي ترحيب، إذ أنه كان من الصعب أقناع المواطن بالاستمرار في الإضراب بينما المفتي وبقية موظفي الإدارة غير مضربين . الأكثر من ذلك، كان من الصعب علي السكان أن يتحملوا الممارسات البريطانية في القرى والمدن، تلك الممارسات التي استهانت بكرامة العائلات والقرى العربية . وتعرض المفتي للضغط أيضاً داخل عائلته . فطالب جمال الحسيني بالتزام خط يتفق مع موقف الشعب، بينما تمسك المفتي باتحاد موقف لاثير البريطانيين ضده وكان رد المعارضين علي هذا الموقف من المعارضة :

"إذا كان هناك بريطانيون استقالوا من مناصبهم احتجاجاً

على ممارسات الجيش في القرى فكيف وانت رئيس المجلس الاسلامي لاتستقيل بل ولا تضرب حتى بعد ان علمت باتلاف نسخ من القرآن الكريم بايدي جنود بريطانيين في نابلس. " وقد واجه المفتي هذا النقد بما قدمه للمجتمع من وعود بانه سيتم الحد من الهجرة وتحقيق الاهداف العربية في القريب ومن اجل ذلك وايضا من اجل تقليل الخلاف داخل الزعامة الحسينية، ارسل جمال الحسيني على راس وفد الى لندن ومن هناك بدأ ارسال برقيات متضاغة من اهمها في ٢٠ يونيو البرقية التي حملت البشرى باتفاق وشيك مع البريطانيين، مفاده :

١ - سيتم وقف الهجرة لمدة عامين وتمنح الصفة القانونية للمهاجرين الموجودين بالفعل في البلاد.

٢ - فور الاعلان عن ذلك يتم وقف الاضراب واعمال العنف.

٣ - تصل لجنة تحقيق رسمية بريطانية ويقام مجلس تشريعي فور انتهاء عملها.

هذه التصريحات لاقت انكاراً فورياً من جانب البريطانيين واليهود وهكذا ترنح المجتمع العربي بين اليأس والأمل. ويبدو ان الوقت قد ضاق بالمفتي عندما طالب موسى العلمي اليهود بالاسراع في ردهم، والتقى به موشيه شاريت مرة اخرى وعرف منه ان شرط اى تقدم هو الالتزام من جانب اليهود، التزام يجعل من الممكن وقف الاضراب فوراً. ووعده شاريت بالحصول على رد حتى ٢٤ يونيو وتم الاتفاق على اجراء لقاء آخر في هذا التاريخ. وفي ٢١ يونيو عقدت جلسة اللجنة السياسية للماباي وعرض شاريت محادثته مع موسى العلمي وطالب بقرار واضح في موعد غايته ٢٤ يونيو. وطالب شاريت من حزبه التفويض بالتحدث مع العلمي حول الهجرة بمعدلات عام ١٩٣٥، وقال ليزي ما هو رد الفعل... على ذلك. فاذا انفرجت الامور - فلتنفرج وان لم تنفرج - فمن الممكن ايضا بعد ذلك ان نواصل التباحث حول قضايا الحكم والأرض، يجب ان نواصل.

لم يحظ شاريت الا بالبرود ولكن بسبب موقفه الواضح تقرر نقل النقاش الى اللجنة المركزية للحزب وبعد ذلك بيومين اجتمعت اللجنة المركزية لبحث هذا الموضوع فقط لاغير مع ضرورة التوصل الى قرار نهائي ومن جديد القى شاريت بكل ثقله لصالح استمرار الاتصالات.

"لقد قطع العرب المستعدون للتحدث معنا الآن شوطاً طويلاً فوسط الدوائر الأكثر تطرفاً وخطراً بين العرب دار الحديث في العام الماضي على ان اليهود مضطرين الى تحقيق نسبة ٤٠% من السكان. وكان الكلام عن هذه النسبة بالطبع على اعتبار انها حداً أو هدفاً نهائياً، غير ان في ذلك ايضا ما يشير الى تكافؤ في العدد... ومن أجل ذلك عقدت هذه الجلسة بصورة عاجلة اذ أن القسم السياسي يواجه وضعاً لا يمكن معه الانتظار كثيراً ومن المحذور عليه خلق انطباع بالتملص من الوضوح مع العرب."

وبدأ نقاش طويل وحاد اتضح منه ان معظم المتحدثين يعارضون التفاوض على اساس تقييد الهجرة. ولم يتم التصويت اذ ان ذلك كان مسلماً متبعاً عندما يوشك عضو

بارز ان ينهزم، ومن ثم يفهم العضو الإشارة بدون تصويت. وربما بسبب ذلك سجل في هوامش المضبطة "ان اقتراح هـ. كبلان بعدم اتخاذ قرار، قد قبل. وهو قرار بعيد المدى للغاية وكان واضحاً لشاريت ان صوتاً واحداً من حزبه لا يؤيد استمرار المباحثات وتولد عن ذلك موقف غريب - فادارة الوكالة الجهة الرسمية قبلت استمرار الاتصالات على اساس الحد من الهجرة، وكان موشيه شاريت نفسه وبين جوريون يؤيدان هذه الاتصالات، بينما تعارضها اللجنة المركزية للماباي. وقد أوقف موشيه شاريت رئيس القسم السياسي للوكالة العمل بقرار إدارة الوكالة حتي يتخذ قرار في اللجنة المركزية للماباي والذي جاء مخالفاً باتباع سياسة تتسق وقرار مركز الحزب دون الجهة الرسمية. وفي اجتماعهم في ٢٤ يونيو خشي شاريت من فشل الاتصالات وطبقاً لصيغة العلمي فقد طلب منه شاريت تفويضاً مكتوباً من المفتي، الأمر الذي لم يكن بالطبع في الحسبان خلال هذه المرحلة.

في هذه الأثناء استمر المجتمع العربي يتأرجح بين اليأس والأمل - وتزايد الضغط البريطاني مثال ذلك، تفجير ٤٧ منزلاً في يافا القديمة في يوم واحد وتلاشي الأمل في التوصل إلي شيء يوقف الإضراب. وفي هذه الأجواء التي لا يمكن التكهّن فيها بما سيحدث نشرت إحدى الصحف المثل الشائع الآتي:

"النقي عنترة، شاعر جاهلي وحاتم الطائي في الطريق. سأل حاتم عنترة ما هي الشجاعة؟ فأجاب عنترة "ضع أصبعك بين أسناني وخذ أصبعي بين أسنانك، عض بكل قوتك وأعض أنا أيضاً وبدأوا في العض بقوة، صرخ حاتم "كفي" فقال عنترة ان الشجاعة هي الصبر. فلو انتظرت قليلاً حتي أصرخ أنا من شدة الألم لكنت أشجع مني، لكنك سبقتني وصرخت أولاً، لذلك فأنا أشجع منك."

وأضافت الصحيفة: "للأسف أيها العربي! أصبعك في فم كارهك وأصبعه في فمك. فكُن عنترياً وانتظر.

وفي الوقت الذي وصلت فيه الاتصالات لحل مشكلة الإضراب إلي نهايتها، عاد الأمير عبد الله وحاول أن يقترح علي اللجنة العربية العليا خدماته الطيبة كوسيط بين الفلسطينيين والبريطانيين. وعاد إليه أعضاء اللجنة، وفي ٢٦ يوليو ١٩٣٦ تباحثوا حول حل ممكن. ومن ثم أصبحت الآن مطالب اللجنة العربية العليا أكثر اعتدالاً نسبياً عما كانت عليه في بداية الإضراب. وطالب الأعضاء بـ :

١ - وقف الهجرة مدة بقاء اللجنة الرسمية.

٢ - اطلاق سراح النشطاء السياسيين.

٣ - اطلاق سراح معتقلي الإضرابات.

٤ - إلغاء العقوبات الجماعية.

ومن جانبه اقترح عبد الله باسم البريطانيين وقف اطلاق النار وبناء عليه تتوقف أعمال العنف وبالمقابل يخرج الجيش والشرطة البريطانية من القرى.

وكانت اقتراحات الأمير تعتبر إلي حد ما أساساً لدعوة الملوك العرب التي أدت إلي وقف الإضراب بعد ذلك بثلاثة

اشهر غير ان هذه اقتراحات لم تكن مقبولة لدى الحاج أمين لأسباب واضحة منها ألا يسمح بتدخل الأمير في شؤون أرض إسرائيل (فلسطين). وكان التهديد الاشد علي المفتي هو توحد قوات الأمير المعارضة والبريطانيين، ذلك التوحد الذي حاول بكل قوته أن يمنعه بشكل دائم علي ما يبدو. ونتيجة ذلك الاجتماع توجه عبد الله إلي الوكالة اليهودية للمطالبة ببادرة لوقف الهجرة حتي يتيح ذلك للعرب وقف الإضراب وقبول الطلب بالرفض علي ضوء ما أوضحنا سابقاً..

وفي منتصف يوليو ١٩٣٦ وصل إلي فلسطين دانيال أوليفار، مدير مدرسة القوافريين في بيروت، وحاول التوسط بين اليهود والعرب علي أساس المفاوضات التي أجراها زعماء الطائفة مع فايترسمان في لندن. وهو موضوع عديم الأهمية اذا خلا من توضيح موقف المفتي كما شرحه أمام أوليفار: "أن المطالبة بوقف الهجرة فقط حتي تحسم اللجنة الرسمية في الموضوع - والتي تعد تنازلاً وتراجعاً عربياً عن المطالبة بالوقف التام للهجرة - هي في حد ذاتها معتدلة فنحن لا نصر علي المبادئ التي قدمها العرب في بداية الإضراب، ولكن فقط يجب وقف الهجرة حتي يصدر قرار نهائي بشأن مصيرها."

وربما تجدر الإشارة في هذا المقام إلي المعوقات الأساسية لتحقيق تفاهم يهودي عربي فقد كان من الصعب علي زعماء السياسة الداخلية الصهيونية إتخاذ وتمير قرار يتعارض مع بند رئيسي في برنامجها حق كل يهودي في الهجرة إلي أرض إسرائيل كما كانت الصعوبة الكبيرة لدي قادة السياسة العربية الداخلية هي التحول عن المبادئ التي تبلورت في بداية الإضراب وقف الهجرة وشراء الأراضي. والطريف أن كل طرف حاول أن يثني الطرف الآخر عن مطالبه، غير أن الهوة كانت أكبر من أن يمكن سدها. وقد جسدت هذه الصورة أكثر من أي فترة أخرى ان اتصالات إبريل - يونيو ١٩٣٦ كانت تسعى إلي تحقيق اتفاق برغبة حقيقية وكما سيتضح فيما بعد في اتصالات أخرى - ربما بدت أكثر جدية - أنها لم تشر إلي تحرك حقيقي عن المواقف الأولي وعلي ذلك بدا أنها استهدفت ضرورات تكتيكية، واعتمدت بشكل أقل علي دافع سياسي حقيقي للاتفاق.

في ٢٩ يوليو أعلن عن تشكيل طاقم اللجنة الحكومية الرسمية المقرر أن تأتي إلي فلسطين بعد انتهاء الاضطرابات. وكان ذلك مبرراً وإشارة لحزب الدفاع القومي الذي كان علي رأس المعارضة ليطالب بالاستجابة لمبادرة عبد الله ويعلن عن انتهاء الإضراب ووقف أعمال العنف، وإعداد المسوغات العربية أمام اللجنة. ولكن كما اسلفنا، لم يكن المفتي يستطيع الموافقة إزاء هذه المناورة فرفضت اللجنة العربية العليا أخذ قرارا يقبل وساطة عبد الله.

وفي ٢٠ أغسطس وصل إلي البلاد السياسي العراقي نوري السعيد وفي جعبته مبادرة لانتهاء الإضراب، والتي لم تختلف كثيراً عن مبادرة عبد الله إلا في بند واحد أعطي حق التدخل في شؤون أرض إسرائيل فلسطين للعراق وليس لعبد الله.

وقد كشفت وساطة نوري السعيد عن أبعاد الانشقاق في المعسكر العربي الفلسطيني بنطاقها الواسع. فالمعارضة التي يمثل زعمائها - في هذه المرحلة - طبقة التمويل الفلسطيني من الأثرياء وبخاصة أصحاب البساتين - بدأوا يشعرون بالخوف علي مصير محاصيلهم في العام القادم أيدت هذه المبادرة ولم تجد مبرراً واضحاً لافشالها، بينما مؤيدو المفتي لم يمنحوا أية فرصة للمبادرة: "لقد فشل نوري ولم يسفر تدخله عن أي شيء". فالمفتي لا يرغب في اقرار سلام علي أرض إسرائيل (فلسطين) عن طريق أي شخص ينتمي أو يمث بصلة قرابة إلي عائلة الهاشميين. والمفتي هو الذي يحبط الآن جهود نوري كما سبق وأحبط محاولات الأمير عبدالله. وقد أدي رفض المفتي لسماع أي اقتراح مصدره هاشمي إلي تهديد زعماء المعارضة بأنهم سيسبقون من اللجنة العربية العليا ويقومون بعمل مستقل. وصادف هذا الخبر هوي البريطانيون فاقترحوا فيما بعد علي راجب النشاشيبي وحسين الخالدي الاستقالة من اللجنة العربية العليا وتحدي زعامة المفتي بتأييد بريطاني. وما كادت الفكرة تتحقق في منتصف سبتمبر، حتى تخلت عنها الحكومة خوفاً من افتضاح تورطهم للمفتي.

والرأي العام الذي أستفزه فشل محاولات نوري السعيد والهاشميين للوساطة - حيث حظيت بتأييد الغالبية - تنبه إلي أن الفشل نبع من اعتبارات شخصية للمفتي، فاوضحوا للمفتي ومؤيديه أن الوقت يعمل في غير صالحهم - ولا يمكنهم الاعتماد علي عامل الوقت فحسب لرفض المبادرات التي يمكن أن تؤدي إلي وقف الإضراب والتي ليست ذات مساوي واضحة وفي نفس الوقت بادرت هذه العناصر بالتوجه إلي ابن سعود الذي وافق علي التوسط بينهم وبين البريطانيين. ولم يتعجل ابن سعود من جانبه للقيام بهذه الوساطة حتي يتلقي الأذن من البريطانيين. وتم ذلك فقط بعد ٨ سبتمبر، الموعد الذي أجمع فيه أعضاء اللجنة العربية العليا مع المنوب السامي الذي حاول اقناعهم بقبول وساطة عبدالله. وبعد ما اتضح أن المفتي لن يستسلم، أعطيت الإشارة لدخول ابن سعود في المسيرة.

ومع انتصاف سبتمبر تقريباً بدأت الزعامة الصهيونية تدرك أن هناك استعداداً بريطانياً لوساطة زعماء عرب من خارج البلاد - هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يقبله المفتي، وحل عارضه الصهاينة معارضة شديدة لأنه يمنح الشرعية لأطراف عربية أخرى بالتدخل في قضية أرض إسرائيل (فلسطين) في ذلك الوقت انتاب الجانب اليهودي إحساس بتفويت الفرصة حول الاتصالات مع العرب، خاصة في ظل حقيقة أن الإضراب قد لاحت نهايته دون تدخل صهيوني واتضح للوكالة أن هناك خطراً بأن الحل الذي سيقبله البريطانيون سيتضمن بشكل ما وقف الهجرة وبما لا يقل أهمية عن ذلك، أعلن في شهر سبتمبر بالجريدة الرسمية أنه خلال عام ١٩٣٦ وصل فقط ٢٢٠٠٠ مهاجر - وهنا خسر اليهود أقوى ورقة مساومة في اتصالاتهم بالعرب - الهجرة ومعدلها. فطالما كان متاح ٦٥٠٠٠ مهاجر في السنة مثلما

في ١٩٢٥ كان شاريت يستطيع أن يتحدث علي تحديد الهجرة بـ ٥٠.٠٠٠ مهاجر في السنة.

وعلي هذه الخليفة حاولت الوكالة اليهودية استغلال قناة الاتصالات الأخيرة الباقية - مباحثات مع اللاجئين السياسي السوري د. شهبندر في مصر، والتي كانت قد بدأت في يونيو واستمرت في تباطؤ. وعندما أعلن د. شهبندر أن عضو اللجنة العربية العليا يعقوب الغصين موجود في مصر، وصل إلي هناك أيضاً في نفس اليوم داف يوسف والتقي مع د. شهبندر وفي هذه المباحثات قدم داف يوسف مقترحات لم تكررهما الوكالة اليهودية مرة أخرى وإنما نفترض أنها استهدفت إعادة الوكالة إلي العملية السياسية، التي كما أسلفنا لم يكن لها مستقبل بدونها وربما علي حساب الصهيونية. ومن بين هذه المقترحات غير المألوفة:

١- الموافقة علي قانون حماية الفلسطينيين من نزع الملكية.

٢- الحد من شراء الأراضي من قبل اليهود لمدة خمس سنوات.

٣- التكافؤ السياسي.

٤- الحد من الهجرة لمدة خمس سنوات علي أن يكون العرب منطقيين في الأرقام التي سيحددونها. ومن جانبه اقترح د. شهبندر تساوي السكان ٥٠٪ يهود - ٥٠٪ عرب وأوضح أنه يقترح ذلك بعلم المفتي.

لم تكن تلك هي المرة الوحيدة التي يتلقي فيها اليهود مقترحات بأسم المفتي بشأن التكافؤ العددي. ففي حالة أخرى أعلن أن المفتي كان مستعداً لعرض كهذا حتي يثبت لمعارضة في المعسكر الفلسطيني، وأيضاً للبريطانيين، أن اليهود غير مستعدين حتي لقبول مثل هذا الاقتراح، لأنهم لا يسامون بل هدفهم إبادة العرب من فلسطين وفي ختام محادثات د. شهبندر - داف يوسف اتفقا علي الاجتماع مرة أخرى في اليوم التالي بعد أن يتشاور د. شهبندر مع يعقوب الغصين. والواقع أن د. شهبندر لم يتباحث مع يعقوب الغصين، الذي بقي في مصر لتبادل البرقيات مع ابن سعود حول مسألة "وساطة الملوك" وما أن تلقى الردود عاد فوراً إلي القدس. ومع ذلك جرت مباحثات أخرى طالب فيها د. شهبندر أن يعرف الأعداد المنطقية المعقولة، وحدد داف يوسف ١٠٠.٠٠٠ سنوياً لمدة ثمانية سنوات. وبذلك انتهت المقابلة مع التزام د. شهبندر بنقل فحوي المباحثات إلي الفلسطينيين. وبالفعل نُقلت فحوي المباحثات ورفض أعضاء اللجنة العربية العليا حتي مناقشته. وكان أساس الرفض الادعاء بأن اليهود لا يسعون إلا إلي احباط أي تقدم في المفاوضات ووقف الإضراب وتسرب الموضوع إلي الصحافة التي نشرت المبادرة اليهودية، والرفض العربي ومبرراته، محاولة أن تسخر من الوكالة اليهودية.

لم يمض وقت طويل، وفي أعقاب دعوة "الملوك والأمراء" العرب إلي اللجنة العربية العليا، وجد الإضراب طريقه للتوقف وتم التوصل إلي صيغة للتصالح بين دعوة الملوك والأمراء وبين رغبة المعارضة وساطة عبد الله ورغبة المفتي وساطة ابن سعود في ١٤ سبتمبر عن طريق عوني عبد

الهادي.

وتلخيصاً لهذا الجزء نوضح، أن أحد التوجهات السياسية أثناء فترة الإضراب في ١٩٢٦ كان استعداد المفتي ودوائره للتوصل إلي اتفاق سياسي مع اليهود، اتفاق يعني اعترافاً باعلان بلفور وبوطن قومي يهودي في فلسطين. ذلك الاحتمال الذي رفضه اليهود كما أسلفنا بسبب موقف مركز مبياي اللجنة المركزية وتوضيحاً لهذا الموضوع في مركز ماباي في نهاية سبتمبر ١٩٢٦ ٢٩-٢-٢٦، قال بن جوريون كلمات محفزة واخترنا أن نختم مناقشة هذه الفترة مستشهدين بما قال:

"لقد كان المركز (اللجنة المركزية) علي مدي الأشهر الأخيرة إما وعاءاً لإعلام سياسي أو نادي لمناقشات أكاديمية، لكنه لم يكن مركزاً لنشاط سياسي لأنه لم يستطع التوصل إلي نتيجة في القضايا المطروحة، غير أن التاريخ لا ينتظر حتي يحدد مركز الحزب الأمور، فالأمور تمضي بنفسها أو أنها لا تمضي في وقتها وليس هناك ما نفعله أكثر من ذلك لها... وفي هذا الوقت أنقطع التاريخ اليهودي لسنوات طويلة، أن شخصاً ما مضطر للعمل أو للخيانة، فتفويت الفرصة المناسبة للعمل يعتبر خيانة... وأنتي أريد أن أصرح لكم في نفس القضية التي نوقشت في المركز دون نتيجة: إن التفاوض مع العرب علي أساس تحديد أعداد الهجرة لمدة خمس سنوات. يجعلني أري نفسي ملزماً بالعمل. ولست أدري هل تعتبر فرصة إذا كان الطرف الثاني مستعداً للتفاوض... (قراءة: كانت الأغلبية في المركز ضد. شاريت: لم يحدث هذا. كانت هناك أفكار متباينة في اللجنة المركزية.. وفي تقديري لو أن تصويتا جري لاتخذوا قراراً بمنع التفاوض، لكنهم لم يطرحوا الأمر للتصويت ولم يصدر منع رسمي مع افتراض أنني أنا نفسي استنتج عدم المضي في هذا السبيل.

منذ نهاية الإضراب وحتى انتهاء عمل اللجنة الرسمية: أن ما تم تصوره كحل لجميع مشكلات الساعة - نهاية الإضراب بطريقة أو بأخرى، اتضح بسرعة أنه تطلع مبالغ فيه. وعلي المستوي السياسي، ففي الجلسة الأولى للجنة العربية العليا بعد انتهاء الإضراب دعا راغب النشاشيبي إلي حل اللجنة والعودة إلي حياة حزبية منتظمة، لأنه لم تعد هناك حاجة لمثل هذه الهيئة ويبدو أنه استشعر قدرته - متحالفاً مع الأمير عبد الله - علي تحدي زعامة المفتي. وفي المقابل، أعلن المفتي أنه يجب الاستمرار في الإطار الحالي علي الأقل حتي انتهاء عمل اللجنة الرسمية ولم يجد راغب النشاشيبي القوة المطلوبة لحل اللجنة العربية العليا بمبادرة منه ولكن في إطار دور يلعبه المفتي وبذلك علي سبيل المثال، بدأ حوار بشأن طريقة الظهور أمام اللجنة الرسمية - اعتقد الحاج أمين أنه إذا تقيد العرب بقضايا معينة، سيتبعهم اليهود ويطرحون العكس وستقترح اللجنة حلاً وسطاً، وإذا ما حدث ذلك فسيواجه العرب خياراً - إما يوافقون علي نتائج اللجنة وبذلك يعترفون بحق اليهود في وطن علي أرض فلسطين، أو يرفضون وتبدأ حرب جديدة ضد اليهود

والبريطانيين. مقابل ذلك طلب راغب النشاشيبي طرح مواضيع محلية فقط مثل وقف الهجرة، منع بيع أراضي وما شابه، في حين كان رأي المفتي أنه يجب التحفظ في طرح القضايا بدعوة أن الوعود لم تتحقق للشريف حسين.

وقد منح موقف المفتي فرصة جديدة ورحبه للأمير عبدالله ليجادل من جديد حول مصير أرض إسرائيل الغربية. وباعتباره آخر من تبقي في الساحة السياسية من أبناء الشريف حسين ومن كان موكلاً بالمكاتبات مع ماكماهون، فكان هو السلطة الأعلى والأنسب لتحقيق الوعود التي قطعت وهو أكثر دراية بها من أي عربي آخر. كانت هذه خلفية تفكير عبدالله في تلك الفترة لدرجة أن بن جوريون فكر في معاملته كشريك في اتفاق ما، علي عكس موقف شاريت بأن عبد الله ليس إلا أداة بريطانية لا يملك أن يتخذ موقفاً بل أنه فقط ينفذ الأوامر لذلك فمن الأفضل التوصل إلي اتفاق مع البريطانيين.

ولكن الفلسطينيين واجهوا مشكلات أخرى مع انتهاء الإضراب. فالفلسطينيون الذين لعبوا دوراً فاعلاً في أعمال العنف كانوا مطاردين من قبل الشرطة وأصبح من الصعب عليهم العودة إلي أوضاعهم المعتادة وفضل كثيرون منهم الاستمرار في العمل السري، واتجهوا إلي اللجنة العربية العليا حتي توليهم اهتمامها. بالإضافة إلي ذلك، فإن روافد كاملة في الاقتصاد الفلسطيني قد تضررت إلي الحد الذي كان من الصعب فيه إعادة بنائها وأبرز مثال على ذلك ميناء يافا والذي طالاه الإضراب وحتى بعد انتهاء الإضراب لم يكن عليه طلب كبير، فأصحاب الشاحنات وجدوا لهم بديلاً أثناء الإضراب ومن ثم خسروا أسواقاً بعد الإضراب. وكانت هناك مشكلة أخرى كامنة في أن المجتمع العربي قد استجاب لدعوة وقف الإضراب لأنه قد عاني منه بالفعل، ولكن ما من سبيل إلي نسيان أن هذا المجتمع الذي أضرب نصف عام تقريباً لم يكن مستعداً للتضحية دون مقابل. وقد ألحت صيغة وشكل الدعوة إلي وقف الإضراب إلي أن "ملوك وأمراء العرب" قد حصلوا علي تنازلات بريطانية، والتي ربما بنونها لم يقيم أي أساس لوقف الإضراب. ولقد أدى استمرار الهجرة بعد وقف الإضراب، وكذلك انعدام القدرة علي تقديم أي إنجاز، أدى ذلك إلي الاستياء والتذمر ضد اللجنة العربية العليا التي "اتضح أنها تخدم فقط أصحاب رؤوس الأموال علي حساب أهل القرى".

هذا الاستياء لم يترك خياراً أمام أعضاء اللجنة العربية العليا إلا الإفصاح عن عدم الرضا مما يحدث، وهكذا ومع اقتراب وصول اللجنة الرسمية إلي البلاد، وبعد إعلان جدول عمل جديد، تقرر مقاطعة اللجنة الرسمية. وقد قللت هذه الخطوة بالفعل من الضغط العام، غير أن المسرح بقي خالياً للأمير عبد الله الذي حاول الاستحواذ علي حق تمثيل الفلسطينيين، وحتى بدون ذلك، الحق ترك عبد الله انطباعاً مؤثراً علي اللجنة سواء بشهادته أو باقتراحاته الواقعية - بتقسيم أرض إسرائيل (فلسطين) وضم الجزء العربي إلي الامارة.

وداخل اللجنة العربية العليا أثيرت مناقشات جديدة عندما طالب راغب النشاشيبي بإيجاد وسيلة ليدلي بشهادته أمام اللجنة الرسمية وذهب إلي أبعد من ذلك فطلب من البريطانيين أن يجبروه بالقوة علي الإدلاء بشهادته أمام اللجنة. وقد علم المفتي بالأمر فوبخه: "المطمح الوحيد الآن ليس في ألقاب شرفية أو في مرتب التمثيل في البرلمان، ولكن تقرير المصير السياسي لعرب أرض إسرائيل (فلسطين)". غير أن المواجهات داخل اللجنة العربية العليا كانت لا قيمة لها أمام المنازعات التي توالى في جميع أنحاء البلاد مع انطلاق سراح المعتقلين، الذين يعودتهم إلي منازلهم زرعوا الاستقرار في التجمعات السكنية المختلفة من طريق الدعوة إلي تحدي موقف الحاكم المحلي. وكانت الحالة الأكثر بروزاً في هذا المجال مدينة نابلس التي كان توزيع القوي فيها متساوياً تقريباً بين الاستقلال والمعارضة. واختل الميزان عندما تم نفي زعماء الاستقلال في المدينة، الأمر الذي سمح لرئيسها المعارض، سليمان طوقان، بتثبيت وضعه. وما أن عاد المعتقلون وعلي رأسهم مدحوح السخن، وناصر كامل، وأكرم زعتر حتي اندلع الصراع من أجل السيطرة الفعلية علي المدينة. وبسرعة تم حسم لنزاع لصالح سليمان طوقان بعد طلب تدخل البريطانيين ومنذ ذلك الحين نجح سليمان طوقان في تقوية موقفه أيضاً علي المستوي القطري، حتي أن مؤيديه طالبوا بإنشاء حزب مستقل. غير أنهم فشلوا في نهاية الأمر بتدخل الأمير عبد الله، لكن ذلك لم يمنع سليمان طوقان من مهاجمة المفتي شخصياً، وطالب بأن يتم تقسيم أموال التبرعات لتضجري الإضراب في جبل نابلس بواسطته، ورفض المفتي هذا الطلب.

وجاء توحيد قوي المعارضة، وتعاظم مكانة عبد الله، وازدياد الضغط علي المفتي وما أشيع بأن شهادة عبد الله تركت انطباعاً إيجابياً علي اللجنة الرسمية، ليضع المفتي أمام خيار لا بديل عنه بشن حرب عاصفة. وهذه الحرب دارت في عدة جبهات: أولاً، ألغيت مقاطعة اللجنة الرسمية وعرض المفتي ورجاله موقفهم امامها. ثانياً، اضطرت المفتي في هذا التوقيت إلي التزام خط إيجابي مناوئ للبريطانيين وأقدم علي ذلك ابتداء من الإدلاء بشهادته أمام اللجنة، وفيها أدان علناً الحكومة وممارساتها. ثالثاً، القيام بمصادمات عنيفة شملت الأصابات الجسدية لعراضي المفتي. رابعاً، توجه المفتي في فبراير ٢٧ لأداء فريضة الحج وانتهر الفرصة ليطالب المساعدة من ابن سعود. بما فيها إمكان هجرة قبائل من الحجاز إلي غرب الأردن. وخامساً، عمل المفتي علي تحريض القبائل ضد الأمير بصورة مباشرة. وقد حظيت منطقة جبل نابلس باهتمام خاص فبعث إليها المفتي حملة دعائية واسعة ضد سليمان طوقان، وكل ذلك علي حساب المجلس الإسلامي الأعلى وقد أدى هذا الصراع بالطبع إلي ازدياد ملموس في الاصابات الجسدية داخل المجتمع العربي. وفي الشتاء وصل الطرفان إلي ذروة الدعاية الاحتفالية بمناسبة عيد النبي موسي، والذي كان، بشكل تقليدي، هو بؤرة الصدامات بين كافة الأطراف، ولكن قبل

حلول هذا الموعد وقع حادث اغتيال إبراهيم طه زعيم حركة العمال الفلسطينيين في حينها الذي دعا لمعارضة سلطة المفتي واتباعه ومحاولة اغتيال رئيس بلدية حيفا حسن شكري وبعد هاتين المحاولتين، علت الصيحات المناهضة للإرهاب الداخلي، فخفضت حدته وبحلول موعد الاحتفال بعيد النبي موسى مرت أيامه في هوء نسبي وكانت المصادمات أقل بكثير مما توقعه الجميع.

وفي نهاية فبراير بدأت مقالات في الصحافة العربية تشير إلى أن اللجنة الرسمية ستوصي علي ما يبدو بالتقسيم. وفي أعقاب ذلك حددت الأحزاب العربية لنفسها موقفاً من هذه القضية. ففي الاستقلال رفضوا الاقتراح بشدة وفضلوا أن تبقى أرض إسرائيل بتعقيدها حتي تتبلور خطة مشتركة لجميع الزعماء والدول العربية. وحزب الدفاع القومي بزعامة المعارضة كان يميل إلى تأييد فكرة التقسيم فعن طريق هذا الترتيب سيحصل اليهود علي مساحة معروفة، دون احتمال لتوسيعها، وستتاح للعرب فرصة لانتقاذ كل ما يمكن انتقاذه. وينصب الأمير عبد الله علي رأس القسم العربي. ويبقى اليهود وحدهم داخل البحر العربي الكبير فيختنقوا في عزلتهم. أما الحزب العربي الفلسطيني (المجلس الإسلامي الأعلى وحزب الحسينيين) فقد عارض التقسيم لأن اتفاقاً بناءً علي هذه الخطة يمثل اعترافاً بوعدهم ببلفور وبوطن قومي يهودي.

وقد رأينا أنه مع بداية الإضراب كان هناك استعداد من جانب المفتي وحزبه للتوصل إلى اتفاق مع اليهود مغزاه الاعتراف بما رفضوه الآن. وعلي ذلك، يبدو لنا أنه في هذه الحالة كانت أهمية البعد الإيديولوجي قليلة ونبع أساس المعارضة من الخوف أن تؤول السيطرة علي المنطقة العربية فيما بعد التقسيم إلى عبد الله والمعارضة وفيما بعد ذلك بكثير، وفي حفل شاي مع بعض أعضاء البرلمان البريطاني، ذكر جمال الحسيني أنه في حالة إقرار التقسيم فإن عرب إسرائيل سيوافقون بشرط ألا يؤول القسم العربي لعبد الله. ووصلت تلميحات بهذا المعني أيضاً للوكالة اليهودية.

ولم تمر الشائعات حول تقسيم محتمل مرور الكرام علي الجانب اليهودي، وثار داخل الحركة الصهيونية جدل حاد حول مسألة التقسيم، حتي ساد الخوف من الانقسام داخل الحركة بسبب ذلك. ومع نهاية إبريل أخبر موشيه شاريت مركز الماباي أنه يعتزم القيام بعدة خطوات للتفاوض مع العرب: "اعتزم أن أقول لهم إن موضوع التقسيم واقعي للغاية، وأن اليهود لا يريدون هذا الحل، ويبدو لنا أن العرب أيضاً مضطرون لمعارضته. وإذا كانوا بالفعل يعارضونه، إذن فعليهم أن يدركوا أنه ليس هناك سوي طريق واحد لمنع التقسيم - اتفاق فيما بيننا." بهذا المعني توجه موشيه شاريت إلى عوني عبد الهادي واقترح عليه تشكيل جبهة عربية يهودية ضد التقسيم. فرفض عبد الهادي الفكرة بحجة أنه طالما ليس هناك ما يؤكد أن اللجنة ستقبل التقسيم، ومن المحتمل أن تقبل جميع المطالب العربية، فلن يتحاور العرب علي تعاون مع اليهود.

وفي الخامس من يونيو نشرت صحيفة فلسطين علي مسؤوليتها أن موشيه شاريت التقى بالمفتي من أجل تشكيل جبهة عربية يهودية مشتركة ضد التقسيم. وقالت الصحيفة أن المفتي وافق علي القيام بدور لتنشيط هذا التنظيم. وأوضحت الصحيفة أن المفتي يوافق علي التعاون مع اليهود لأن ذلك في نظره أفضل من إقامة مملكة عربية مستقلة بزعامة الأمير عبد الله، كما قالت الصحيفة أن عوني عبد الهادي عارض المشروع وقد أنكر كل من شاريت والمفتي ما نشرته الصحيفة إنكاراً واهياً - وقال شاريت أن الصحيفة قصدت علي ما يبدو لقاءه بعوني عبد الهادي، الأمر الذي لم يتماشى علي ما يبدو مع ما ذكره عوني في مقالة بقلمه. وبعد مرور عشر سنوات اعترف شاريت بأنه التقى بالمفتي، غير أنه لم يذكر الأسباب.

وقد ظل المفتي في غرة أثناء عملية النشر واتصل به صفوت يونس الحسيني تليفونياً مطالباً أياه تكذيب النبأ بشكل عاجل. وأجاب المفتي أنه مبدئياً يمكن أن ينكر صفوت يونس هذه الأقوال علي أن يقوم المفتي بتكذيب النبأ عند عودته إلى القدس. ونعرف من مصدر آخر أن المفتي كتب إلي شكري القوتلي الذي توجه إليه اليهود باقتراح تشكيل جبهة مشتركة ضد التقسيم. ونحن بدورنا نفترض أن مثل هذه المقابلة قد تمت بالفعل. علي أي الأحوال، فمئذ اللحظة التي نشر فيها الموضوع في الصحافة لم يكن هناك احتمال لانجازه.

والنشر في حد ذاته كان جزءاً من توحيد القوي في المعسكر العربي عند إعلان تقرير اللجنة الرسمية ومن ثم كانت فرصة أمام ممثلي المعارضة بتحريض من الأمير، للاستقالة من اللجنة العربية العليا حتي يمكنهم تأييد التقسيم مع إعلان توصيات اللجنة. وتهيأت لهم هذه الفرصة في ١ يوليو، بعد محاولة اغتيال فخري النشاشيبي، وفي المقابل سعي الاستقلاليون إلى إيجاد توتر وعدم استقرار متواصل نظراً لأنه من غير المحتمل أن توصي اللجنة بحل مرض للعرب.

وهنا تثار مسألة الدافع لدي شاريت لتشكيل جبهة يهودية عربية ضد التقسيم، مع أن الأغلبية في حزبه ظلت تناصر التقسيم رغم أن الجدل لم يكن قد أنتهي ويبدو لنا أن وراء هذه المبادرة كان الخوف من مواجهة تحالفات معارضة للتقسيم، تكون مستعدة بل ربما مهياة لتدمير ماباي وتقويض سيطرته علي الحركة الصهيونية. وكان للمفتي أيضاً دافع مشابه - فممنع التقسيم معناه كما هو واضح، وقف تسليم أرض إسرائيل الغربية القطاع الغربي من فلسطين لسلسلة عبد الله. وفي ٧ يوليو أعلن تقرير اللجنة الرسمية وبدأ عهد جديد في السياسة الفلسطينية.

منذ إعلان تقرير اللجنة الرسمية حتي رسالة أورمسفي جور:

فور إعلان تقرير اللجنة الرسمية جرت مناقشته في مجلس اللوردات وفي البرلمان، وخلال هذه المناقشة قدم هربرت صموئيل خطة بديلة للتقسيم، مفادها دولة مزدوجة القومية ذات أغلبية عربية وحقوق قومية للأقلية اليهودية. وكان لهذا

الأقتراح أهمية كبيرة تحولت - بتغييرات مختلفة - إلى أساس لمداولات العلاقات المستقبلية، والفكرة الرئيسية التي أفرزت "الكتاب الأبيض" عام ١٩٣٩ .

ومع إعلان التقرير والتوصية بالتقسيم، أعلنت اللجنة العربية العليا (لم يكن بها آنذاك أعضاء حزب الدفاع القومي - حزب النشاشيب الذي تشكل عام ١٩٣٤) رفضها اقتراح التقسيم وبالمقابل أرسلت برقيات إلى قادة الدول العربية تطالبهم بمعارضة التقسيم بأي وسيلة ممكنة. ففي المساجد، وفي الشوارع، وفي كل مكان كان هناك أحد رجال المفتي، وانتشرت الدعوة إلى الخروج ضد التقسيم. وراجت شائعة بأن صاحب فكرة التقسيم هو الأمير عبد الله، وأن زبانيته في حزب الدفاع القومي يسعون إلى إعطاء قطعة من البلاد لليهود وأنهم متهمون بشق صفوف الشعب الذي يوشك وطنه أن ينهب.

ومما لا شك فيه أنه بهذا النشاط السريع نجح المفتي في تعبئة الأغلبية الصامتة بتأييد حاشد لموقفه. وأمام موجة معارضة التقسيم الشديدة لم يجرؤ حزب الدفاع القومي علي الأعراب عن موقف مختلف وأصدار بيان إدانة للتقسيم. وقد تعرضت دار فلسطين الصحفية للهجوم لأنها تجرأت بنشر مقال يدعو إلى دراسة التقسيم باعتباره طريقة ممكنة لحل المشكلة، واضطر سليمان طوقان الذي رفض إدانة التقسيم إلى الاستعانة بحارس خاص خوفاً من الجمهور. وشيئاً فشيئاً اضطّر مؤيدو التقسيم إلى التراجع وإدانته.

وكان انتصار المفتي سريعاً وتاماً، حتى أنه في ١٢ يوليو قد استشعر الثقة الكافية في نفسه ليرسل وفد سلام إلى سليمان طوقان وأن يطلب من حزب الدفاع القومي أن يعيد أعضائه إلى اللجنة العربية العليا، بجحة أن التقسيم يعد نكبة عامة يجب عليهم جميعاً معارضته. وفي النهاية، فقد تراجع أيضاً الأمير عبد الله الذي بقي منعزلاً بتأييده للتقسيم، تراجع في موقفه واتجه إلى حل مشكلاته مع ابن مسعود والمفتي بالطرق السلمية.

علي ذلك، ففي يوليو ١٩٣٧ أحرز المفتي نصراً سياسياً هاماً في المعسكر العربي ويمكن القول أنه فقط في هذه المرحلة أصبح زعيماً لا ينازع للمجتمع الفلسطيني. والآن، بعد أن انتهى خطر عبد الله - وعلي الأقل في الوقت الحاضر، كان المفتي قادراً علي تأسيس قوته داخل البلاد، وانتهاج سياسة قومية وأقل تأثراً بضروريات من متطلبات السياسة الداخلية. وكان الهدف السياسي هو منع التقسيم - بالقوة أو بطرق سلمية، وإذا لم يكن من الممكن منع التقسيم يتم التأكد اذن من أن الجزء العربي لن يذهب إلى عبد الله ويسبب هذا التحديد للأهداف، زادت أهمية الاتصالات باليهود، لأنه إذا كان من الممكن اثبات أن هناك حواراً يهودياً عربياً، ولو كانت الفرضية الأساسية للجنة الرسمية هي عدم امكانية التعايش بين يهود وعرب، فإن فكرة التقسيم عندئذ كانت ستقتلع من جذورها وكان لهذا الحوار ميزة أخرى تكمن في قرار البرلمان البريطاني بإحالة اقتراح التقسيم لتفصل فيه لجنة المفوضين بعصبة الأمم، التي كانت ستتدخل فيما بعد

لاقرار الاقتراح في سبتمبر. وكانت الفكرة هي إيجاد تفاوض يهودي عربي والسعي لوقف اتخاذ أي قرار طالما أن هناك اتصالات تجري للتوصل إلى اتفاق يهودي عربي.

وجاء المسعي الأول في هذا الاتجاه من عزت طنوس عضو الوفد الإعلامي الفلسطيني في لندن الذي استقر في الولايات المتحدة. فقد تقدم باقتراحه إلى المنظمات غير الصهيونية في بادئ الأمر. فطالب لجنة المفوضين أن تؤجل اجتماعها حتي تسمح لليهود والعرب بالتوصل إلى اتفاق. واقترح اتفاقاً لمدة عشر سنوات، تصبح في نهايتها نسبة السكان اليهود ٤٠٪ من أجمالي السكان في أرض إسرائيل مشابهاً لاقتراح هربرت صامويل. وقام متلقو الاقتراح بعرضه علي فايتسمان الذي رفضه من الوهلة الأولى. لسببين: أولاً أنه علي العرب التوجه إلى الوكالة اليهودية وليس إلى عناصر لا صفة لها بالإضافة لذلك. فإنه لم يكن واضحاً لفايتسمان إن كان لدي عزت طنوس تفويض من المفتي بتقديم اقتراحات. واعتبر فايتسمان أن المباحثات ليست إلا مناورة عربية تهدف إلى إحباط خطة التقسيم، كما أوضحنا سابقاً وأضاف، فيما يعتقد، أنه كلما أقتنع العرب أن الحكومة تعتزم تطبيق التقسيم، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين الاتفاق الذي قد يتحقق. وقد وافق شاريت علي رد فايتسمان وأضاف أن الزعامة الصهيونية مستعدة للبدء في أي وقت بمفاوضات دون شروط مسبقة مع الزعماء الفلسطينيين.

وقد طلب الزعماء في الولايات المتحدة من فايتسمان أن يتباحث في لندن مع جمال الحسيني لكي يؤكد أنه أيضاً يشارك طنوس اقتراحاته. والمعروف أن جمال الحسيني قد أيد بالفعل الحوار مع اليهود. وفي أغسطس قال ان علي العرب ان يختاروا بين اتفاقيات اليهود. وبين الثورة علي البريطانيين، وبعد ذلك بعدة سنوات وردت أقواله التالية: "إذا كنتم تعتقدون أن دولة عربية ستقوم، فانكم مخطئون فما حدث في الماضي هو ما سيصبح آتياً. ولو فكر الطرفان العرب واليهود معاً، لتوصلوا لاتفاق ما أيا كان." وقد رأينا أنه كان مستعداً في ظروف معينة لقبول التقسيم أيضاً.

وفي ٢٢ يوليو التقى جمال الحسيني بنورمان بنتفيتش وقدم له قاعدة بعيدة المدى للاتفاق احترنا أن نورد الاتفاق بصيغته الموجزة فيما يلي:

- ١- اليهود والعرب لهم الحق في أرض إسرائيل.
 - ٢- الطائفتان تعارضان تقسيم وطن مشترك.
 - ٣- العرب يعترفون بحق اليهود الأخلاقي في وطن بأرض إسرائيل ومن هنا فانهم يعترفون أيضاً بحق اليهود من دول أخرى في الهجرة إلى أرض إسرائيل بشروط:
 - أ- تكون الهجرة اليهودية لمدة ... سنة ترك المكان خالياً حتي يتفق الطرفان وحتى تتخذ العلاقات بين الطرفين مسارها. يتم الحد من العدد وبشكل ما يتحدد كنسبة من السكان المقيمين ويخضع لفروق في معدل الزيادة الطبيعية.
 - ب- لا يتمتع اليهود بامتياز سياسي بل بحق مواطنة كاملة.
- وفي مقابل محادثات لندن، توجهت عناصر من الاستقلاليين

إلى ج.م. كليريسكي في القدس باسم المفتي وتقدموا باقتراح لإجراء محادثات. لم يتطور الاقتراح لأي نقاش وكان مدى أهميته يعتمد على رد شاريت وقد كتب تقريراً عن الاقتراح إلى بن جوريون وأضاف أنه لن الأهمية البالغة توضيح جدية اقتراحات العرب قبل اجتماع المؤتمر الصهيوني الـ ١٤ في القدس في أغسطس ١٩٣٧ وإننا نعتقد أن الأهمية البالغة تابعة من عمق الحوار في الحركة الصهيونية حول مسألة التقسيم - لقد وجدت هذه المسألة تحالفات غير محتملة بين مؤيدي "نولة إسرائيل الكاملة" ومؤيدي دولة ذات قوميتين، كان هدفها منع التقسيم وشكلت هذه التحالفات تهديداً حقيقياً على فكر الماباي، وكان من شأن الحوار أن يصل إلى ذروته في المؤتمر وأن يحسم أثناءه.

لم يكن هذا الانقسام في الصهيونية خافياً عن أعين العرب، وبالفعل كان أحد أهداف إجراء محادثات مع غير الصهيونيين هو إيجاد مثل هذا التفاهم المحتمل مع يهود، وإيجاد أرضية لتعميق الفجوة داخل الحركة الصهيونية. كما أن الصحافة العربية لم تتجاهل هذا الأمر إذ كتبت عن "أنشقاق عميق" في صفوف الحركة الصهيونية "انشقاق نتوقع أن ينكشف أثناء المؤتمر الصهيوني المرتقب"، وفي المقابل نشرت مقالات تشرح مواقف الأحزاب الصهيونية المختلفة مع إبراز مواقف د. ماجنس ونورمان بنتفيتش. وقد حظي المؤتمر الصهيوني الـ ١٤ بمتابعة حذرة في الصحافة العربية - فقد خصصت معظم الصحف صفحة على الأقل لتقارير عن المؤتمر. فنشرت خطب زعماء الحركة الصهيونية بالكامل وبالنص والتعليق عليها. وحظيت الخطب التي دعت إلى التفاهم مع العرب باهتمام بارز. وحظي "المؤتمر اليهودي العام" الذي نظمه غير الصهيونيين بتغطية أوسع قليلاً، وفيه تعالت دعوة فريورج إلى تحبيذ السلام في أرض إسرائيل على تقسيم البلاد. والواقع أنه في نفس يوم النشر وفي نفس النسخ ورد قول بن جوريون، بأن تفاهماً يهودياً عربياً سيحدث فقط عندما يصبح اليهود قوة لا يمكن للعرب أن يتجاهلوا. وأضافت الصحيفة أن ما قاله بن جوريون يشير إلى أنه لا يعرف العرب - فبحكم أنتمائهم فانهم مستعدون للقتال ألف سنة أخرى.

ومن أجل اجتماع لجنة المفوضين المنوبين في بداية سبتمبر في جنيف، سافر إلى هناك جمال الحسيني وعزت طنوس، وأرسل من البلاد عوني عبد الهادي وقد أجري هذا الوفد بمباحثات مع د. ماجنس وآخرين، وعلي ما يبدو فقد توصل المتداولون إلى اتفاقية محددة استناداً إلى خطة هربرت سمويل.

بعد أن حقق جمال الحسيني وعوني عبد الهادي أساساً مشتركاً مع غير الصهيونيين في جنيف، عاد جمال الحسيني إلى البلاد ليحصل على تفويض بمواصلة المحادثات على أساس الاتفاق الذي تحقق. وحسب تقرير استخباري، فإن الحسيني عندما وصل إلى مقر المجلس الإسلامي الأعلى، سأل المفتي - الذي أسر دائماً عدم الثقة في تعامله مع أي

مباحثات مع اليهود - لماذا أسرع بالحضور. أجاب جمال بأن الساعة الفاصلة قد حانت - فعلي عرب أرض إسرائيل أن يعلنوا ثورة صريحة - بمساعدة حكومة أجنبية - ضد إنجلترا واليهود. وإذا لم يأخذوا بهذا الطريق فيجب أن يوافقوا على الجلوس مع اليهود حول مائدة مستديرة. وفي هوامش التقرير سجل أن المفتي يعترف بمعوقات الاحتمال الأول ويبدو أنه لا خيار أمام العرب إلا المضي في الطريق الثاني وفي تقرير من مصدر آخر للاستخبارات ورد: "يدرك الوفد العربي أنه لا مناص من فرض التقسيم إلا باتفاق مع اليهود. وبناءً على ما اقترحه الوفد اتخذت اللجنة العربية العليا قراراً بالجلوس مع اليهود حول مائدة مستديرة، وصدرت الأوامر للوفد بالسعي إلى تحفيز إنجلترا لتدعوهم إلى هذا اللقاء. يقولون إن المفتي وافق على هذا الحوار كتكتيك فقط". وقد رسم د. ماجنس أيضاً صورة مشابهة في توضيح تلقاه من إدارة الوكالة بعد نصف عام من ذلك، فإذا كان هناك شك ما بشأن قرار اللجنة العربية العليا حول استمرار الاتصالات، فربما تلقي المحادثة التليفونية التالية ضوءاً على ما حدث. ولاهميتها سنورها كاملة. وكان طرفاها هما عجاج نويهش وعزت دروزه:-

عجاج: لم أرغب في التحدث مع جمال بالأمس، لكنني اعتقد أن الوفد ارتكب خطأ فادحاً بموافقته الجلوس حول مائدة مستديرة مع اليهود. عزت: لقد وافق الوفد على الاجتماع بناءً على توصية أصدقائنا في لندن وفي جنيف بشرط أن تتوقف الهجرة وشراء الأراضي وتأسيس دولة قومية في البلاد. عجاج: هل كان هناك أساس لافتراض الوفد بأن يوافق اليهود على هذه الشروط؟ عزت: حسب أقوال جمال وحسب خطابات عوني فقد وعد د. ماجنس أعضاء الوفد بأن اليهود الأمريكيين في إدارة الوكالة سيسعون لاقتناع زملائهم الصهاينة بالموافقة على الشروط العربية بعد تعديلات قليلة مثل معدل الحد من الهجرة وإقامة دولة ذات قوميتين. عجاج: ولكن، ألا تعتقد أن الوفد بموافقته الاجتماع حول مائدة مستديرة مع اليهود، قد أتاح للمعارضة أيضاً فرصة إيجاد سبيل للتفاوض مع اليهود؟ عزت: هذا مرتبط بشروط التفاوض. عجاج: أقول لك الحقيقة، أنني مندهش جداً من أن عوني الذي أيد على مدى عشرات السنين سياسة "عدم التعاون" مع اليهود، يوافق على الاجتماع حول مائدة مستديرة معهم. عزت: إذا كان هناك ما يدعو إلى الاندهاش، فهو إصغاء الوفد لأقوال ماجنس ورفاقه بينما كل فرد منا يدرك عدم أهمية أي تفاوض أو اتفاق لا يحظى بموافقة حزب العمال الفائز حالياً على الحركة الصهيونية. عجاج: أنني أعارض أي اتفاق مع اليهود. عزت: المفتي أيضاً، وعوني وأنا نعارض الاتفاق مع اليهود. ولكننا أردنا أن نشبث لإنجلترا ولعصبة الأمم إننا مستعدون للمضي في اتفاق مع اليهود لكنهم يرفضون. عجاج: أنني أفهم مقصدكم، لكن لا تفترض أن اليهود حمقي حتي لا يدركون هدفكم. أية أقوال تجدي مع مجانين مثل ماجنس وكليريسكي وغيرهما!، أو مع أشخاص دهاء وسياسيين مثل بن جوريون وشارتوك ود.

فايتسمان. فمثل هؤلاء لا يمكن خداعهم بأي شكل. أنهم يصرون علي مطالبهم بشدة ومن غير المحتمل أن يسمحوا لأناس مثل ماجنس بتوجيه سياسة اليهود مع العرب. ولعلك تذكر بالتأكيد المباحثات التي أجراها شاريتوك مع عوني قبل عدة أشهر. لقد قال صراحة أن اليهود سيقاثلون بكل قواهم ضد وقف الهجرة أو وقف شراء الأراضي وقد وافق المؤتمر الصهيوني علي أقوال شاريتوك ولم يلتفت لكلام المعارضين. عزت: كان للوفد مقصد آخر بالموافقة علي الاجتماع حول مائدة مستديرة وهو افشال المؤتمر الصهيوني وإيجاد انقسام بين أحزابه، عجاج: وفشل الوفد في ذلك أيضاً. عزت: من فضلك تمر علي هذا الصباح للتشاور لأنه محظور علينا أن نجري حواراً كهذا عبر التليفون.

كان من الممكن أن تدعم هذه الوثيقة تأويلات كثيرة، لكننا لا نسعي هنا إلا إلي استخدامها كسند للقرار الذي اتخذته بالفعل اللجنة العربية العليا الذي يؤيد مؤتمر "مائدة مستديرة" مع اليهود، ولو إننا نعتقد أن فحوي المحادثة لم يصل إطلاقاً إلي شاريت أو بن جوريون أو فايتسمان، الذين لم يكونوا موجودين وقتها في البلاد. وفي أعقاب المحادثة أبرق داف يوسف إلي شاريت يقول: "نما إلي علمنا من مصادر تليفونية أن عزت دروزه قال: لقد وعد ماجنس الوفد العربي في جنيف أن الأمريكيين بالوكالة سيعملون علي اقناع الصهاينة بالموافقة علي شروط العرب لمؤتمر مائدة مستديرة". ...أضاف أيضاً أن الأسباب تكتيكية. ويبدو من ذلك أن داف يوسف أختار أن يحذر شاريت من الخطر النابع من السياسة الصهيونية الداخلية، وتغاضي عن الدلالات الأخرى للمحادثة من جانب آخر، ولأسباب مختلفة، فهناك شك كبير في أن يكون بن جوريون أو شاريت قد أطلعاً علي فحوي الحادث بأكملها. في الوقت الذي كانت فيه ذات صلة بالموضوع.

في مقابل هذه الاتصالات، كانت المنظومة السياسية العربية منشغلة في أغسطس ١٩٣٧، بتنظيم تمرد جديد والاستعداد لمؤتمر بلودان. والمتتبع للمحادثات التليفونية في المجلس الإسلامي الأعلى يجد بها ما يشير إلي أن هذا النشاط تم برعاية المجلس، وأن المفتي بسط سيطرته التامة علي الممثلين الفلسطينيين في المؤتمر، باعطاء الفرصة والتمويل لسفر الذين يرغب فيهم.

لقد دل مؤتمر بلودان أكثر من أي شيء آخر علي الانتصار التام للمفتي علي الساحة العربية الفلسطينية، الانتصار الذي اكتمل فقط في صيف ١٩٣٧ فقد منع راغب النشاشيبي من الاشتراك في المؤتمر في حين وجه الدعوة لأعضاء آخرين من حزب النشاشيبي، حزب الدفاع القومي، والذين لبوا الدعوة بشكل جماعي ومن شرق الأردن دعي لاجئون سياسيون ومعارضون آخرون للأمير عبد الله. وقد أعطي دعم الدول العربية مكانة للمؤتمر، وحظي ترأس المفتي لممثلي فلسطين إلي المؤتمر باعتراف الدول العربية، كزعيم لا منازع له لعرب فلسطين.

وكان المفتي في حاجة لهذا التأييد وطوال صيف ١٩٣٧

جرت الاستعدادات لثورة جديدة تفوق نتائجها ثورة ١٩٣٦. شملت الاستعدادات شراء أسلحة وذخيرة، جمع تبرعات وتجنيد أفراد وخُصص جزء من الترتيبات الأخيرة للثورة الجديدة ليتم أثناء مؤتمر بلودان وكانت الخطة إثارة القبائل في شرق الأردن بإمدادهم بالسلاح عن طريق ابن سعود، وفور اندلاع الثورة ترسل قبائل من الحجاز للاستيلاء علي أمانة شرق الأردن باسم الدفاع عن أرض إسرائيل فلسطين وفي نهاية العملية تقوم قوات ابن سعود بتقسيم الأردن وتستولي علي الضفة الغربية وهنا يعلن وقف إطلاق النار وتبدأ مفاوضات تنتهي باقرار وتنفيذ التقسيم، بدون عبد الله وتحت إمرة ابن سعود تم الإعداد لهذه الثورة مع مطلع أكتوبر "وفي هذه المرة سيلعب المفتي دوراً فاعلاً. والمهم في هذه الخطة الطموحة هو الإطار الذي يشمل قبول التقسيم ودولة يهودية. وهو موقف كان يتسق مع موقف جمال الحسيني الذي كان مستعداً لقبول التقسيم بدون عبد الله، كما كان هذا أيضاً موقف عوني عبد الهادي، الذي قال خلال مباحثات جنيف: "أن العرب لا يعارضون مبدأ دولة يهودية، لكن هذه الدولة يجب أن تكون في حدود الجزء الذي دشنه اليهود مثل تل أبيب. أما ضم صفد وعكا إلي هذه الدولة فلا يمكن أن يوافق عليه العرب". وفي رده علي سؤال اعتبر عوني عبد الهادي أنه لكي يتم التقسيم، فإن علي اليهود أن يتنازلوا عن الجليل. وكما سنري فيما بعد أن ذلك لم يكن التعبير الوحيد الذي كان يمكن عن طريقه التوصل إلي حل علي أساس التقسيم ورغم ذلك، وفي أفضل ما نما إلي علمنا، لم تجر أي محاولة حوار علي أساس التقسيم.

وقد اخفقت تماماً خطط الثورة وكذلك محادثات السلام، عندما قتل في ٢٦ سبتمبر، حاكم المنطقة الشمالية بالوكالة، لويس أندروس. واستغل البريطانيون هذا الاغتيال كمبرر لتنفيذ القرارات التي اتخذوها منذ فترة بشأن حل اللجنة العربية العليا، وتسريح المجلس الإسلامي الأعلى والتخلص من المفتي وفور حادث الاغتيال أمر البريطانيون بحل اللجنة العربية العليا وبعد ذلك بوقت قصير بتسريح المجلس الإسلامي الأعلى، فاعتقلوا ونفوا من بين أعضاء اللجنة قدر ما أمكنهم، ومنعوا عودة من كان منهم خارج البلاد آنذاك. واعتبرت اللجان الوطنية في المدن المختلفة خارجة علي القانون، وهكذا في خلال اسبوع واحد تمت تصفية المؤسسة السياسية الفلسطينية. وعلي خلفية ذلك، تشكل تنظيم سياسي في المنفى كان مقسماً في الواقع إلي قيادة سياسية في المنفى خاصة حول المفتي في لبنان ومكتب قيادة الثورة في دمشق، تحت سلطة الاستقلاليين والذي تولي إدارة نشاط الخلايا الفدائية في ذلك العام وقد فقد المفتي معظم مصادر قوته قبل الفرار من البلاد، والواقع أنه لم تبق له سوى مكانته في نظر الشعب. في نفس الوقت، بدأ أن الأهداف السياسية التي تبناها قبل هروبه أصبحت إبعادها أقل أهمية بعد ذلك.

فالبدء باضطرابات جديدة؛ سيثبت للبريطانيين أن أبعاد الزعماء لم يحل المشكلات ولن يوقف أيضاً المعارضة

الشعبية، والرغبة في تغيير أورماسفي جور وزير المستوطنات الموالي للصهيونية كما يعتقد العرب، وخلق تأييد واسع داخل أرض إسرائيل فلسطين للمفتي ورجاله، ولن يتيح ذلك لعبد الله والمعارضة فرصة استقلال الفراغ الذي نشأ من القضاء على المؤسسة الحسينية، فتولد وضع في فلسطين لم تستطع الدول العربية إزاعه التخلي عن الفلسطينيين.

وظل المفتي راغباً في التفاوض مع اليهود، رغم هذه القرارات. إذ كان يمكن للمفاوضات أن تعمل على تحويل الرأي العام في بريطانيا وتقطع الطريق على إمكانية التفاوض بين اليهود والمعارضة.

ولكن يبدو أن المعارضة لم تشتغل بالتخطيط للتفاوض. فقد راجت بين زعمائها فكرة ألا تحاول الاستحواذ على زعامة المجتمع العربي طالما أن النفوس متأججة عقب إقصاء المفتي واعتقدوا أنه من الأفضل الانتظار حتي تسقط البلاد بأيديهم كالثمرة الناضجة. وكان يوسف حنا مخبر الوكالة - وهو على ما يبدو يوسف حنا رئيس تحرير جريدة فلسطين - قد ذكر أنه حاول حث راغب النشاشيبي ليصدر بيان أدانة ما أو يبدي المشاركة لمشاعر الحزن السائدة، لكن النشاشيبي رفض، لأنه لم ير في ذلك أهمية - فستؤول إليه البلاد في نهاية الأمر.

ورغم هذه الأجواء الصعبة فإن محاولات الاتصال لم تنقطع. وفي هذه الفترة بدأت تبرز مبادرة كانت امتداداً للاتفاقات التي تحققت خلال الصيف والضرورات السياسية النابعة من الوضع الجديد. بدأت هذه المبادرة ببرقية بعث بها ألبرت حيامسون إلى أرتور لوريا، أدعي فيها أن لديه سبباً قوياً للاعتقاد بأن العرب ممثلين ومسؤولين مستعدون للقاء ممثلين يهود لبحث إمكانية تسوية مشكلة أرض إسرائيل فلسطين. وفي هذا الاتجاه أوضح حيامسون ما أسماه "أساس لتفاوض يقبله العرب."

١ - إقامة دولة مستقلة على أرض إسرائيل في موعد سيتم تحديده.

٢ - المساواة في الحقوق بين مواطني الدولة دون تفرقة دينية أو عرقية.

٣ - في المرحلة الانتقالية يستمر الانتداب البريطاني مع انتقال تدريجي للصلاحيات المحلية.

٤ - يمنح حكم ذاتي تام للطوائف في الشؤون الخاصة بها. وبذلك يقام وطن قومي يهودي ولكن ليست دولة يهودية.

٥ - نسبة السكان اليهود في أرض إسرائيل فلسطين وبعد ذلك في شرق الأردن لا تتجاوز تقديراً معيناً سيكون أقل من ٥٠% من السكان المحليين.

٦ - ستكفل الحكومة البريطانية حقوق الطوائف المختلفة بعد ما تقام الدولة المستقلة.

٧ - ستحتفظ بريطانيا بحقوق خاصة في حيفا.

٨ - هذا الاتفاق سيكون لفترة يتم تحديدها ويمكن تجديدها.

ويتضمن الاقتراح تنازلات غير قليلة من جانب العرب وهي فيما يبدو تتعلق بالفترة المحددة، التي يسمح فيها لليهود بالوصول إلى معدل أقل من ٥٠% من سكان فلسطين وشرق

الأردن في آن واحد. بمعنى أن الاقتراح أشتمل على إمكانية الهجرة على نطاق واسع. لكنه حمل في طياته فخاً - فإذا قامت دولة مستقلة حسب البند ١ فإن البند ٨، الذي ينص على أن الاتفاق مؤقت، لن تكون له أية قيمة. وكان خوف إدارة الوكالة والماباي أن يكون الهدف هو تحويل اليهود إلى أقلية أبدية وعلى ذلك، لم يكن هناك تردد في إدارة الوكالة ولو للحظة واحدة بأنه يجب رفض الخطة، ولكن كان الرفض صعباً على أرضية اقتراح عربي بهجرة موسعة واتفاق سلام، خاصة بعد فترة روجت فيها الدعاية اليهودية بأن لب المشكلة اليهودية العربية هو معدل الهجرة. من جانب آخر، كان المقصود باتفاق سلام مع الفلسطينيين في مرحلة ضغط على الاستيطان وتقطيع حاد للمجتمع اليهودي... في أرض إسرائيل وما عداها هو الميل إلى أي تسوية يتم التوصل إليها، تلغي التقسيم فحسب وكان رداً سلبياً لادعاء كفيل بالسماح للمفتي بالإدعاء أن اليهود يسعون إلى السيطرة على البلاد، فما هم حتي لا يقبلون بصيغة الـ ٥٠% - ٥٠%. وبسبب ذلك تقرر رفض المبادرة لإدعاءات فنية. من ذلك مثلاً، تعنت زعماء الوكالة في معرفة هوية مقترحي المبادرة، علي اعتبار أنه في هذه المرحلة من الاتصالات، لن يتجرأ المفتي بالوقوف صراحة في جانبها.

وحقيقة الأمر، أن اقتراحاً تبلورت عناصره علي يد حيامسون والكولونيل نيوكومب (مؤيد للعرب بشدة) بعد ما حصلوا علي "ضوء أخضر" من اللجنة العربية العليا وفقاً لقرارات أغسطس ١٩٣٧ وعلي ما يبدو، أن صيغة الاقتراح قد نقلت بالمقابل إلى المفتي والذي أشار إلى أنه في هذه المرحلة ليس مخولاً بمناقشة مصير شرق الأردن أو اتخاذ إجراءات تؤثر على مستقبلها. زيادة علي ذلك، فهو لا يمكن أن يوافق طالما لم يفوض لذلك من قبل مؤتمر عربي أو ما شابه، علي أي زيادة في عدد اليهود في أرض إسرائيل (فلسطين) مقابل عددهم الحالي. وطبقاً لما جنس فبسبب هذه التحفظات لم يقدم هذا الاقتراح باسم المفتي. في غضون ذلك بدا أن المبادرة - التي كان هدفها النهائي أقرب ما يكون لخطة هريبرت صامويل - كانت لها أهداف بعيدة المدى. ففي صيف ١٩٣٨ كتب الكولونيل نيوكومب لرئيس حكومته، "هكذا أوجدنا إطار حلول للمشكلات، تحظى بقبول جميع العرب وقدر كبير من اليهود، لكن بقية الجماعة المثيرة للصخب خاصة يهود شرق أوروبا حتي لم يقوموا بمناقشتها لأنها تحول بينهم وبين دولة يهودية."

وفي نهاية الأمر، كان رد حيامسون "يقف الاقتراح أعضاء أو بعض أعضاء اللجنة العربية العليا. لم أذكر المفتي بالاسم ولكن يمكنني أن أفعل ذلك." وقد أثار هذا الرد أسئلة أكثر مما قدم من إجابات، فطرحت تساؤلات جديدة، كان الرد عليها أنه سواء المفتي أو جمال الحسيني قد قبلوا الوثيقة كأساس للنقاش، ورغم مخاوفه، طلب شاريت من الوسطاء ترتيب مقابلة له مع نفس العرب، إذ أن طريقة الأسئلة والردود لم تحقق أي تقدم. فاتصل حيامسون بموسي الحسيني، الذي كان كاتباً مشهوراً وهو أحد أبناء عائلة

الحسيني الذي عمل في لندن أثناء دراساته لنيل درجة الدكتوراه وبعثاً سوياً برقية بنفس المعني إلي المفتي وعلي خلفية رد المفتي غير المعروف لنا بادر موسي الحسيني بمقابلة مندوب يهودي (بكشتانسكي) وأوضح، أن العرب فهموا أن الوكالة وافقت علي النقاش علي أساس وثيقة نيوكومب، ولكن العرب غير مستعدين للموافقة علي "صيغة أقل من ٥٠% يهود من إجمالي السكان، بل فقط ٢٥% لمدة عشرة أو ربما خمسة عشر عاماً". "في مقابل الاعتراف بالعربية كلغة رسمية، ويسمح لليهود بالهجرة إلي دول عربية وبذلك يتم أنقاذ مليونين من يهود أوروبا يتم استيعاب مليون منهم في أرض إسرائيل ومليون أخري في الدول العربية. كما أضاف أن هذه الأفكار تحظى بموافقة جمال الحسيني، عزت طنوس، عوني عبد الهادي، وحسين الخالدي. وكان رد بكشتانسكي أن "حتي المعارضين للتقسيم سيفضلونه بسبب هذه الأفكار". "ورد موسي الحسيني: "لن أعارض أكثر من ذلك، وجود دولة يهودية إذا لم تتضمن حيفا والجليل، ومن ناحية أخري لست واثقاً من موقفني بخصوص ما إذا كانت النقب أو جزء منها ستدخل أم لا في أرض دولة يهودية".

هذا الغموض في الجانب العربي، والخوف من أن يطرح الغرب موافقة مبدئية يهودية لمناقشة هذه الوثيقة التي قدمها حيامسون ونيوكومب كما لو كان استعداداً يهودياً للتخلي عن مواقف أساسية في سياسة الاستيطان، أدت إلي تغير في الموقف اليهودي. كما ساهمت مختلف ما نشرته الصحافة في البلاد عن الاتصالات، في هذا التحول، وخشيت الوكالة أنها فقدت السيطرة علي المفاوضات، وانتاب الخوف زعماءها لأن الصحف تقدمهم وكأنهم وافقوا علي إقلية يهودية إلي الأبد كجزء من اتفاق نهائي وعلي ذلك تقرر إنهاء الاتصالات بوضوح تام.

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ عقد بن جوريون مؤتمراً صحفياً قال فيه:

"يؤسفني أن أقول أن الشائعات والتلميحات التي نشرت في الصحافة العربية وراجت وسط المجتمع العربي من شأنها فقط تضليل الرأي العام ورسم صورة كاذبة بأن هناك احتمالاً للاتفاق علي أساس تحديد أقلية يهودية - ولا فرق إذا كانت هذه الأقلية ٢٥% أو ٩٤% في أرض إسرائيل. وعلي هذا الأساس لن يقر أي اتفاق ولا يُحتمل حتي أن تكون هناك أية مفاوضات".

وقد أرهصت هذه الكلمات بالانسحاب السريع لدوائر المفتي من الاتصالات مع إدارة الوكالة وأوضحوا للوكالة أنه إذا لم يكن اليهود مستعدين لقبول تسوية ٤٩% - ٥١% فيبدو أنهم لا يسعون إلا ليصبحوا أغلبية في البلاد، وذلك يعد دافعاً لاندلاع حرب، وليس بالتأكيد أساساً للحوار. زيادة علي ذلك، فإن إعلان بن جوريون ألحق ضرراً بالغاً بموقف مؤيدي الحوار في المعسكر العربي. وحذرت هذه الدوائر الوكالة أنها بموقفها هذا تعطي المفتي مارمي إليه من زمن طويل - دليلاً أمام البريطانيين أن اليهود هم الذين لا يمكن مساومتهم، وأنهم غير مستعدين لأي تسوية تحيد عن أغلبية يهودية في

أرض إسرائيل.

علي أية حال، فنهاية هذه المبادرات التي شاركت فيها الوكالة اليهودية، جاءت في يناير ١٩٢٨، بحجة أن بعد ما قاله بن جوريون ليس هناك ما يمكن مناقشته. أضيف إلي ذلك، أنه في ٢ يناير ١٩٢٨ نشرت رسالة أورماسيفي - جور إلي المندوب السامي، والتي تشير إلي تشكيل لجنة التقسيم لجنة وودهاد ومن تحديد صلاحيات اللجنة كان من السهل إدراك أن تنفيذ التقسيم تأجل لشهور عديدة، وربما، أن الخطة لم تغادر الإدراج.

وفي مقابل ذلك، لم يبدأ د. ماجنس. فسافر إلي بيروت في ١١ يناير ١٩٢٨، وحاول مقابلة المفتي ومن غير الواضح أن كان قابله بالفعل أو أن اتصاليهما قد تم فقط عن طريق وسطاء، غير أن زيارته تلقي المزيد من الضوء علي مبادرة حيامسون - نيوكومب. ففي ١٢ يناير أورد ماجنس في تقرير إلي شاريت أنه قد اتضح له أن حيامسون ونيوكومب تجاوزا الصلاحية التي منحت لهما، لإجراء مفاوضات وضمنوا اقتراحهم بنوداً لم يكن العرب مستعدين لها، وأن اقتراحهم ليس ملزماً للعرب. بعد أضاف د. ماجنس تقييماً شخصياً بأن حيامسون ونيوكومب لم يتجاوزا الصلاحية التي منحت لهما عن طريق جمال الحسيني وآخرين في سبتمبر بجنيف، بل أن العرب عدلوا عن موافقتهم لهما. "في الماضي كان هناك رأيان. رأي المفتي بعدم الالتقاء مع الوكالة اليهودية؛ ورأي جمال بالموافقة علي الالتقاء. وذات يوم قالوا لي إنه سواء جمال أو العرب الآخرين ليسوا مستعدين للالتقاء مع الوكالة علي أساس تلك الصيغة".

أننا نفترض أن هذا التغير في الموقف جاء بدرجة كبيرة بسبب الأقوال التي أدلي بها بن جوريون في المؤتمر الصحفي، الأقوال التي أطاحت بالأرض من تحت أقدام مؤيدي الحوار مع اليهود.

وفي النهاية نورد بهذا الخصوص مصدراً عربياً تعامل مع مسألة حيامسون - نيوكومب. "قد أوردناه بالكامل لأهميته: "إن إنشاء دولة يهودية سبب قلقاً شديداً لأولئك الذين يعز عليهم مصير أرض إسرائيل (السلطين). وأغلبهم بذلوا جهداً ليثبتوا إمكانية حل المشكلة عن طريق تفاهم عربي - يهودي وليدحضوا الافتراض الأساسي للجنة بيل بعدم إمكان تحقيق سلام سياسي بين العرب واليهود في أرض إسرائيل، وبناءً علي ذلك فلا حاجة للتقسيم. وقد سعي كل من د. شهبندر، نوري سعيد، د. طنوس وزعماء عرب آخرون، خلال العام المنصرم إلي إسقاط هذا الافتراض المسبق، في لندن وفي جنيف بهدف القضاء على خطة إنشاء دولة يهودية. ويبدو أن اليهود قد إدركوا هذه المناورة ولم يستجيبوا للاقتراحات التي قدمها إليهم الوسطاء. ولم يتخل هؤلاء الزعماء العرب عن جهودهم؛ فقد أوجتوا اتصالاً بزعماء الطائفة اليهودية في إنجلترا وباريس ونيويورك، وهم زعماء كانوا مستعدين للتفاوض مع العرب علي أساس تجاهل الاقتراح بإنشاء دولة يهودية، وإقامة دولة مستقلة في أرض إسرائيل، بما يضمن أغلبية عربية ثابتة في البلاد وقد رحب

المفتي بهذا الإنجاز وأمر المفاوضين بالمضي في جهودهم. غير أن أولئك للإسف الشديد، تجاوزوا الصلاحية الممنوحة لهم وقدموا عدة اقتراحات لم يستطع عرب أرض إسرائيل قبولها بأي حال، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة. للدرجة أن بعضهم تمادي إلى حد الموافقة على السماح بأن تصل نسبة السكان اليهود إلى ٤٩% من مجموع السكان خلال فترة من السنوات، في الوقت الذي أصبحت مصالح العرب تتمسك بضرورة ألا تتخطى نسبة اليهود في أرض إسرائيل النسبة الحالية، أي ٢٠%.

يناير ١٩٢٨ - يناير ١٩٢٩،

منذ رسالة أورميسيفي جور إلي مؤتمر سانت جيمس عندما بقي د. ماجنس في بيروت في ١١ يناير ١٩٢٨، طلب منه المفتي أن يستوضح بشكل شخصي من شاريت، إذا ما كان شاريت يعتقد أن هناك أملاً في التوصل إلى اتفاق على أساس الشروط التي نقلها د. ماجنس شفويًا هذه الشروط غيرت عدة بنود في وثيقة حيامسون نيوكومب. وكان التغيير الرئيسي في البند ٥ وطبقاً له سيكون عدد اليهود هو العدد الحالي وفي البند ٧ حيث تبدد الإطار الزمني للاتفاق فأجاب شاريت بالنفي التام وكان السؤال الآخر هل ستوافق الوكالة على مقابلة العرب بعد أن تعرف بموقفهم هذا.

وكان رد شاريت على هذا السؤال أن الوكالة ترفض تماماً هذا المبدأ ولن تدخل في نقاش بناءً عليه، ولكن إذا أراد العرب، بعد أن عرفوا أن هذا هو موقف الوكالة، الالتقاء فالوكالة مستعدة لذلك. وقد نقل شاريت هذه الإجابات إلي د. ماجنس في ١٤ يناير ١٩٢٨ وسجل في مفكرته "إنتهي هذا الفصل من التفاوض العربي اليهودي، علي ما يبدو."

ومنذئذ فصاعداً رفضت الوكالة المشاركة في اتصالات أساسها هو اقتراح نيوكومب أو تعديل له وفيما يبدو، أنه لم يكن هناك نية في بوائر المفتي لقطع الاتصال باليهود. وكما اعتقد اليهود، بأن تهديد الدولة اليهودية يشكل ضغطاً على العرب للتوصل إلى اتفاق مرض لليهود، كذلك اعتقد العرب أن تراجع بريطانيا عن فكرة الدولة اليهودية سيمثل ضغطاً على اليهود للتوصل إلى اتفاق مناسب للعرب.

توجه د. ماجنس إلي بيروت ومعه إجابات شاريت وحول ما حدث هناك نجد روايتين علي الأقل، فطبقاً للرواية الأولى منها أن ماجنس ألتقي بنوري سعيد وعزت طنوس وقام الثلاثة بوضع نص معدل جديد لصيغة حيا مسون نيوكومب، أكثر اعتدالاً من صيغة المفتي. وحسب رواية أخرى رفض المفتي الصيغة المقترحة وأثناء المناقشات وافق د. ماجنس علي أقلية يهودية دائمة في أرض إسرائيل ووعد باقناع إدارة الوكالة بقبول هذا الحل وإلا فسيستقيل من الاتحاد الصهيوني إذا ما رفض اقتراحه.

وطبقاً لصيغة نوري سعيد التي استشهد بها طه الهاشمي في مذكراته، التقي نوري سعيد ود. ماجنس والأسقف الانجليكاني للقدس وتوجهوا سوياً إلي المفتي باقتراح أن اليهود "سيبقون أقلية لمدة عشرين سنة." فطلب منهم المفتي

موافقة إدارة الوكالة، لكنهم لم ينجحوا في الحصول عليها واقترح المفتي علي نوري السعيد ترك هذه المفاوضات لأنه من غير المحتمل أن يتحقق شيء من ورائها. رفض نوري سعيد ذلك وتوجه إلي لندن. وهناك تباحث مع بعض اليهود واستنتج أنه بالإمكان التوصل إلي تفاهم مع غير الصهيونيين أما مع الوكالة فلا. بعد ذلك عاد نوري إلي بيروت وأخبر د. ماجنس أنه بدون حل موضوع الأقلية اليهودية لن يكون هناك اتفاق، وأنه يعتقد بأن إدارة الوكالة ستوافق علي ذلك إذا ضمنتته بريطانيا. وأكد نوري أن اللجنة العربية العليا سترد بالإيجاب وهو تأكيد غريب جداً في ضوء معارضة المفتي لأي وساطة هاشمية المنبع كما أكد علي دور ماجنس في الحصول علي رد مماثل من الجانب اليهودي.

لم ترفض الوكالة اليهودية فحسب التعامل مع هذه الاقتراحات، بل أنها اختلقت الأقاويل علي د. ماجنس حتي أنه خلال شهرين فقد مكانته المحترمة وسط المجتمع اليهودي. وبعد هذا التقييم بدأ يبتعد عن السياسة العليا في إدارة الوكالة وخلال فبراير ١٩٢٨ عرضت اقتراحات من نوع جديد. لم تسع إلي تسوية شاملة بل إلي تسوية مؤقتة تستهدف وقف إطلاق النار بين الأطراف، غير أنها تضمنت أيضاً بنوداً بوضع حد للهجرة لا يتجاوز ١٢,٠٠٠ مهاجر سنوياً، ورفضت الوكالة مناقشة ذلك.

مثلاً حدث في المرحلة السابقة، ففي هذه الاتصالات أيضاً لم تطرح أية مبادرة من جانب المعارضة، التي فشلت في وضع زعامة بديلة. وقد شذ عن ذلك فخري النشاشيبي وفخري عبد الهادي. إذ بدأوا بتنظيم "عصابات ضد العصابات" التي سميت لسبب ما "عصابات السلام." ولكن فيما عدا ذلك فإن صوتاً لم يسمع لزعماء المعارضة - الذين فر بعضهم من البلاد. وفي شهر إبريل ١٩٢٨ بدأت عملية أدت في النهاية إلي مؤتمر سانت جيمس. وخلال هذا الشهر أعد هربرت سامويل، ألبرت حيامسون والكولونيل نيوكومب اقتراحاً جديداً علي أساس الاقتراحات التي أستعرضناها. وفي الصيف وصل نيوكومب بهذا الاقتراح إلي العراق وطلب من عناصر عراقية التوسط بينه وبين المفتي.

وللأسف، لم نجد مادة بخصوص هذا الاقتراح وما تلاه حتي سبتمبر، في الوقت الذي تم تقديمه كخطة بريطانية لاجتماع مؤتمر كهذا، وكان انطباع بن جوريون أن الهدف من المؤتمر "اتفاق يهودي عربي يفرض علي اليهود ويؤدي إلي تجميد المشروع الصهيوني." وخلص بن جوريون إلي أن "الحكومة قد قررت تسليمنا لأيدي العرب. فلا دولة ولا هجرة" غير أن اليهود لم يجنوا مفراً من الاشتراك في المؤتمر.

ومن الجانب الفلسطيني كان محكوماً علي المؤتمر من البداية بالفشل، لأن أي نقاش حول مستقبل البلاد كان يجب أن يتعامل مع نسبة اليهود بين السكان. ومناقشة هذه المشكلة كان يعنى اعترافاً عربياً غير مباشر بالحقوق اليهودية في فلسطين. وفضل الجانب الفلسطيني أن مجرد استعداده لمناقشة الموضوع سيعتبر تنازلاً مؤثراً يفرض تنازلاً علي نفس المستوي من الجانب اليهودي. بخلاف ذلك، فإن رفض

البريطانيين السماح للمفتي بالاشتراك في المؤتمر أدّى بالضرورة إلى منعه ممثليه من الموافقة على أي حل لا يتأسس على موقفه الشخصي. عن وهذا الرفض البريطاني كتب "يوسف:"

"لماذا يرفض توجيه الدعوة لمن يسمون الزعماء المتشددّين من العرب، بينما أعلن، هذا الأحق، بصراحة أنه سيدعو الوكالة اليهودية؟ وهل هذه الوكالة المتعقّنة ليست أكثر تشدداً من الزعماء الذين سبق ذكرهم؟ ومما لا شك فيه الآن، أن ماكونالد الأحق لو كان قد دعا د. ماجنس ولورد صامويل كمنوبين، فإن صورة الوضع بأكملها كانت ستتغير. وقد أرسلت برقية بهذه الفكرة الباهرة أمس إلى لندن..."

ويبدو أن ثقة كبيرة كانت متوفرة لدى الجانب العربي بأن البريطانيين يعتزمون أن يحققوا للعرب إنجازاً حقيقياً، لذلك كما اعتقدوا، فإن البريطانيين لم يدعوا زعماء عرب من دول أكثر من اللازم (كان قد دُعيت دول عربية مجاورة) حتى لا يتحقق لهم أي هدف.

فلماذا أعلنت الوكالة في نهاية الأمر أنها كانت تدرك أمل العرب؟ ويبدو أن المبرر الوحيد الذي جعل الوكالة اليهودية تشارك هو الخوف من أنها إذا رفضت، كان سيدعي من خلفها د. ماجنس وزمرته.

لم يكن الموقف الفلسطيني واحداً. فبينما طالب المفتي بمقاطعة المؤتمر لأسباب مختلفة، كان هناك آخرون، حتى من معسكره اعتبروا أن المقاطعة هي خطوة غير محسوبة. وربما نبعت معارضة المفتي من أن مكانته ستتأثر من المؤتمر ولن يعترف به زعيماً للفلسطينيين. لذلك اغتاز جمال الحسيني الذي قال للمفتي: "لقد انتهت الثورة. والآن يجب أن نعود لممارسة السياسة - وحضور ممثلين من الدول العربية الموالية للبريطانيين ضمن قراراً مناسباً للعرب، لذا، فإن بريطانيا لن تخيب أمل أصدقائها." أما تكتل المعارضة فقد أيد الاشتراك في المؤتمر لأسباب أخرى. فقد رأت المعارضة في المؤتمر فرصة لاقصاء الحسينيين عن الزعامة وطلبت من البريطانيين دعوة وفد خاص بها.

وأنتهي الأمر بأن ضم الوفد العربي راغب النشاشيبي ويعقوب فراج اللذين أنضما خوفاً من أن يقوم البريطانيون بتوجيه الدعوة مباشرة لآخرين.

خاتمة

حاولنا بذلك أن نشير إلى أن عدة خيارات سياسية قد تواترت في آن واحد في الواقع السياسي بكافة جوانبه. وبنظرة تاريخية، فقط حظي كل واحد من هذه الخيارات بدرجة أهمية مختلفة من جانب كل عنصر في المنظومة السياسية. لكن البحث التاريخي، في حقيقة الأمر، يجب أن يناقش أيضاً الآثار المتبادلة لهذه الخيارات وتأثيراتها العامة على تشكيل السياسة التي تتبع في نهاية الأمر. ووجدنا أن الزعامة اليهودية والفلسطينية، حتى بعد تبنيها خياراً واحداً، استمرت في التعامل مع خيارات أخرى. وعلى المستوى

السياسي الداخلي أدّى هذا التعامل لترضية أو تسكيت عناصر المعارضين للخيار الرئيسي، وعلى المستوى التكتيكي الخارجي كان هناك أثر مشابه، وعلى المستوى الإستراتيجي أدّى بصورة عامة إلى الأخذ في الحسبان أن خياراً ثانوياً قد يصبح اتجاهاً سياسياً رئيسياً.

وقد عرضنا لسؤال كيف يكون محتملاً في فترة تصعيد معروفة في العلاقات اليهودية العربية في أرض إسرائيل (فلسطين) أن تلمس أيضاً زخماً كبيراً لاتصالات بقصد تحقيق تسوية يهودية فلسطينية. وما أستنتجناه هو أن تسوية يهودية عربية كانت قائمة من ناحية الخيار السياسي لدى المعسكرين، وأن تصعيداً سياسياً قد أدّى إلى تصعيد مقصود أيضاً في هذا المجال. ورغم أن التصعيد الذي بدا على السطح في الأعمال العدائية وفي محاولات تهديّة متناقضة في الخفاء، يبدو أن الأمر لم يكن كذلك، بل كان المقصود خيارات سياسية شرعية تختلف أهميتها بما يتفق والمتطلبات التكتيكية الداخلية والخارجية الإستراتيجية للمستفيد.

من هذا الإستنتاج يتضح أن "العرب" لم يكونوا كياناً متجانساً بل فرقاً سياسية، مختلفة ذات أهداف متباينة. فمثلاً أيدت المعارضة التقسيم على أمل أن تمكن هذه التسوية لعبد الله أن يسيطر على البلاد ويتخلص من المفتي، بينما التزم المفتي من جانبه بسياسة لا تسمح لأي عنصر هاشمي بالتدخل في شؤون فلسطين، ومن أجل هذا الغرض قام بتعبئة تأييد الدول العربية المجاورة وبالائتلاف مع ابن سعود، والأمثلة الأخرى كذيرة على انعدام التجانس السياسي بين الفلسطينيين لذلك، كان المعيار الذي اخترناه لمعرفة ماهية الاتفاق الذي كان الفلسطينيون مستعدين لقبوله، هو معيار الاتفاق في الرأي - وهذا الذي أتفق عليه الجميع هو على الأرجح "هدف فلسطيني". وفي المصادر التي توفرت لنا لم نجد ولو اقتراح أو مبادرة عربية واحدة اتضح منها استعداد لمناقشة مسألة الأغلبية اليهودية في أرض إسرائيل، ونفترض على ذلك، أنه كان هناك إجماع عربي ضد حل يتأسس على احتمال أن يكون اليهود أغلبية.

وكان هناك إجماع آخر في الرأي. ويبدو أنه كان هناك استعداد بديل للاتفاق مع اليهود، اتفاق يضمن ألا يصبح لليهود أغلبية في أرض إسرائيل (فلسطين)، والموافقة على هجرة واسعة نسبياً والاعتراف بحق اليهود في وطن قومي بأرض إسرائيل. والجدير بالذكر أن معظم الاقتراحات شملت استعداد دول عربية مجاورة لاستيعاب يهود كجزء من الحل. ويبدو أيضاً أنه كان هناك استعداد بشكل معين للتقسيم، رغم أن التقسيم بأسلوب عبد الله والمعارضة لم يكن مشابهاً للتقسيم بصيغة المفتي، وعلى أية حال، فإن نفس المساحة التي كان العرب مستعدون لإعطائها لليهود لم تشمل الجليل. وإذا كان الأمر كذلك، فإن اتفاقاً يهودياً عربياً كان يمكن أن يحدث فقط داخل حدود الإجماع العربي في الرأي والتي ذكرناها آنفاً.

◆ ترجمات عبرية ◆

سلام شرم الشيخ

ملف العدد

هآرتس ٥/٩/١٩٩٩

الصيغة الكاملة لاتفاق شرم الشيخ

٢- إعادة الانتشار :
يتعهد الجانب الإسرائيلي بالخطوات التالية التي تتعلق بالمرحلة الأولى والثانية من إعادة الانتشار:
(أ) في ٥ سبتمبر ١٩٩٩ سينقل ٧٪ من المناطق C إلى مناطق B.
(ب) في ١٥ نوفمبر ١٩٩٩ سينقل ٢٪ من مناطق B إلى مناطق A و ٣٪ من مناطق C إلى مناطق B.
(ج) في ٢٠ يناير عام ٢٠٠٠ سينقل ١٪ من مناطق C إلى مناطق A و ٥٪ من مناطق B إلى مناطق A.
٣- الافراج عن المعتقلين :
(أ) سيشكل الطرفان لجنة مشتركة ترعى القضايا المتعلقة بالافراج عن المعتقلين الفلسطينيين.
(ب) ستفرج حكومة إسرائيل عن فلسطينيين ومعتقلين آخرين، من الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل ١٢ سبتمبر ١٩٩٢ والذين اعتقلوا قبل ٤ مايو ١٩٩٤. ستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الافراج عنهم في المرحلتين الأولى. سيتم تقديم هذه القوائم إلى الهيئات المعنية كتوصية، عن طريق لجنة المتابعة والصياغة.
(ج) ستنفذ المرحلة الأولى من الافراج عن المعتقلين في ٥ سبتمبر ١٩٩٩ وتضم ٢٠٠ معتقل. وتنفذ المرحلة الثانية من الافراج عن المعتقلين في ٨ أكتوبر ١٩٩٩ وتضم ١٥٠ معتقلًا.
(د) ستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أخرى بالأسماء التي ستقدم إلى الجهات المعنية عن طريق لجنة المتابعة والصياغة.
(هـ) سيسعى الجانب الإسرائيلي للافراج عن معتقلين فلسطينيين قبل عيد الفطر القادم.

تتعهد حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتنفيذ التام والمتبادل للاتفاق المرحلي وكافة الاتفاقيات الأخرى التي تحققت منذ سبتمبر ١٩٩٢ (أي الاتفاقيات السابقة)، وكافة التعهدات السابقة النابعة من الاتفاقيات السابقة.
وبدون المساس بالمطالب الواردة في الاتفاقيات السابقة، وافق الطرفان على:
١- المحادثات حول التسوية النهائية:
(أ) بالنسبة لتنفيذ الاتفاقيات السابقة، سوف يستأنف الطرفان بشكل عاجل محادثات التسوية النهائية، وسوف يبذلان الجهد المطلوب للتوصل إلى الهدف المشترك، ألا وهو الاتفاق حول التسوية النهائية التي تعتمد على جدول الأعمال المتفق عليه، أي الموضوعات المختارة التي تم تأجيلها لمحادثات التسوية الدائمة وموضوعات أخرى ذات اهتمام مشترك.
(ب) يؤكد الطرفان تفهماهما بأن محادثات التسوية الدائمة سوف تؤدي إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ - ٣٣٨.
(ج) سيبذل الطرفان كل الجهد لاستكمال اتفاق اطار حول كافة موضوعات التسوية الدائمة خلال خمسة شهور من موعد استئناف محادثات التسوية الدائمة.
(د) سيتوصل الطرفان إلى اتفاق شامل حول كافة قضايا التسوية الدائمة خلال عام من موعد استئناف محادثات التسوية النهائية.
هـ- سيتم استئناف محادثات التسوية الدائمة بعد تنفيذ المرحلة الأولى للافراج عن المعتقلين والمرحلة الثانية من إعادة الانتشار، الأولى والثانية، بما لا يتأخر عن ١٢ سبتمبر ١٩٩٩. وقد أعربت الولايات المتحدة في مذكرة وإي عن استعدادها لاستضافة هذه المحادثات.

٤- اللجان :

(أ) ستبدأ لجنة الانتشار الثالث في عملها بما لا يتأخر عن ١٢ سبتمبر ١٩٩٩.

(ب) لجنة الرقابة والتوجيه، وكافة لجان المرحلة الانتقالية (مثل لجنة شئون المدنيين واللجنة الاقتصادية المشتركة، واللجنة المشتركة لشئون الأمن، واللجنة القانونية واللجنة الدائمة للتعاون)، وكذلك اللجان التي تحددت في مذكرة وائى، سوف تستأنف و/أو تواصل عملها، طبقاً للموقف، بما لا يتأخر عن ١٢ سبتمبر ١٩٩٩. سيتضمن جدول أعمال لجنة الرقابة والتوجيه، في عام ٢٠٠٠، مشروعات مجموعة الدول المانحة/السلطة الفلسطينية في المناطق C، ومسألة المناطق الصناعية.

(ج) اللجنة القائمة لشئون المهجرين سوف تستأنف عملها في الأول من أكتوبر ١٩٩٩ (البند ٢٧ من الاتفاق المرحلي).

(د) سيطبق الطرفان، بما لا يتأخر عن ٣٠ أكتوبر ١٩٩٩، توصيات اللجنة الاقتصادية الخاصة (بند ٦ III مذكرة وائى).

٥- الممر الآمن :

(أ) تشغيل الطريق الجنوبي للممر الآمن لتحركات الأفراد، والمركبات والسلع، ابتداء من أول أكتوبر ١٩٩٩ (الملحق ١ بند ١٠ - الاتفاق المرحلي)، طبقاً لتفاصيل التنفيذ، مثلما سيرد بالتفصيل في بروتوكول الممر الآمن، الذي سيتفق عليه الطرفان بما لا يتأخر عن ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩.

(ب) سبب تفق الطرفان على تحديد نقطة الممر في الطريق الشمالي للممر الآمن مثلما تحدد في الملحق ١ بند ١٠، الشرط 4 - C بالاتفاق المرحلي، بما لا يتأخر عن ٥ سبتمبر ١٩٩٩.

(ج) يتم تطبيق بروتوكول الممر الآمن بشأن الطريق الجنوبي على الطريق الشمالي للممر الآمن مع التغييرات التي سيتم الاتفاق عليها.

(د) مع الاتفاق على موقع نقطة الممر في الطريق الشمالي للممر الآمن، ستبدأ وتستمر إنشاءات المنشآت المطلوبة والأعمال المرتبطة بها. في الوقت ذاته سيتم إنشاء منشآت مؤقتة لتشغيل الطريق الشمالي، بما لا يتأخر عن أربعة أشهر من موعد الاتفاق على التحديد الدقيق لنقطة الممر.

(هـ) في الفترة التي ما بين تشغيل نقطة الممر الجنوبية للممر الآمن وتشغيل نقطة الممر الشمالية، ستقدم إسرائيل المساعدة في عمليات الانتقال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع استخدام الطرق التي لا تعد طرق ممر آمن، إضافة إلى الطريق الجنوبي للممر الآمن.

ولن يؤثر تحديد نقاط الممر على محادثات التسوية الدائمة (الملحق ١ - بند ١٠ شرط، الاتفاق المرحلي).

٦- الميناء البحري لغزة :

وافق الطرفان على المبادئ التالية، من أجل المساعدة وإتاحة عمليات البناء في الميناء البحري لغزة. هذه المبادئ لن تمثل حق التصرف و/أو تستخدم سابقة لنتائج المحادثات حول التسوية الدائمة:

(أ) يوافق الجانب الإسرائيلي على أن يبدأ الجانب الفلسطيني في أعمال البناء في الميناء البحري لغزة وكل ما يتعلق به، في أول أكتوبر ١٩٩٩.

(ب) يوافق الطرفان على عدم تشغيل ميناء غزة البحري قبل

التوصل إلى بروتوكول مشترك حول الميناء، فيما يتعلق بجوانب تشغيله، بما فيها الأمنية.

(ج) ميناء غزة البحري هو حالة خاصة، على غرار مطار غزة، حيث أنه يقع في منطقة تحت مسؤولية الجانب الفلسطيني ويستخدم كنقطة انتقال دولية. لذلك، وحتى يتم التوصل إلى اتفاق مشترك حول الميناء البحري، ستتم كافة العمليات والترتيبات المرتبطة بإقامته وفقاً لما ورد في تعليمات الاتفاق المرحلي، وبخاصة تلك المرتبطة بالممرات الدولية، مثلما ورد في بروتوكول مطار غزة.

(د) سيضمن البناء وسائل مناسبة للتفتيش الأمنى والجمارك على الأفراد والسلع، وكذلك إقامة منطقة تفتيش في الميناء.

(هـ) في هذا الصدد، سيسمح الجانب الإسرائيلي بشكل دائم بتنفيذ الأعمال المرتبطة بإنشاء الميناء البحري بغزة، بما في ذلك تحرك الوحدات البحرية والمعدات والموارد والمواد المطلوبة من الميناء وإليه.

(و) سيقوم الجانبان بتنسيق هذه الأعمال، وبخاصة التخطيط والنشاط، عبر جهاز مشترك.

٧- قضايا الخليل :

(أ) شارع الشهداء بالخليل سيفتح أمام حركة المركبات الفلسطينية على مرحلتين تم تنفيذ المرحلة الأولى وستتم المرحلة الثانية وستنفذ بما لا يتأخر عن ٣٠ أكتوبر ١٩٩٩.

(ب) سيفتح سوق القصة فيما لا يتأخر عن أول نوفمبر ١٩٩٩، طبقاً للاتفاق الذي سيتوصل إليه الطرفان.

(ج) ستجتمع لجنة الاتصال المشتركة على مستوى رفيع بما لا يتأخر عن ١٣ سبتمبر ١٩٩٩ من أجل بحث الوضع في الحرم الإبراهيمي (الملحق ١ بند ٧ الاتفاق المرحلي، وطبقاً للبروتوكول الأمريكي في ١٥ يناير ١٩٩٨).

٨- الأمن :

(أ) سيعمل الطرفان، طبقاً للاتفاقات السابقة، على ضمان العلاج الفوري والفعال والنشط لأي حدث يشمل خطر الارهاب أو عملية ارهابية أو عنف أو تحرير، سواء قام بها فلسطينيون أو إسرائيليون. لذلك، سيتعاون الطرفان، ويتبادلان المعلومات وينسقان السياسة والأنشطة. سيرد كل جانب فوراً وبفعالية على الأحداث المتوقعة لعمل ارهابي، أو عنف أو تحرير، ويتخذ كافة الخطوات المطلوبة لمنع مثل هذه الأحداث.

(ب) استمراراً للاتفاقات السابقة، يلتزم الجانب الفلسطيني بتنفيذ تعهداته في مجال والتعاون الأمنى، والتعهدات الجارية وقضايا أخرى نابعة من الاتفاقات السابقة، وبخاصة التعهدات التالية النابعة من مذكرة وائى:

* استمرار خطة جمع الأسلحة غير المرخصة، وخاصة الإبلاغ عنها.

* القبض على المشتبه فيهم وخاصة الإبلاغ عنهم.

* تقديم قائمة بأسماء أفراد السلطة الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي بما لا يتأخر عن ١٣ سبتمبر ١٩٩٩.

* لا تتأخر بداية الاطلاع على لقائمة بواسطة لجنة المتابعة والتوجيه عن ١٥ سبتمبر ١٩٩٩.

٩- يدعو الطرفان المجموعة المانحة الدولية لزيادة التزامها والدعم المالى للتنمية الاقتصادية الفلسطينية وعملية السلام

الإسرائيلية - الفلسطينية.

١٠- من خلال الاعتراف بحيوية توفير مناخ ايجابي للمحادثات، لن يبادر الطرفان أو يقدموا على إجراءات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة طبقاً للاتفاق المرحلي.

١١- الالتزامات التي تقع في تواريخ بها أعياد أو عطلات تنفذ في أقرب يوم عمل تال لها، وستدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد أسبوع من توقيعها.

الجدول الزمني :

١٠ سبتمبر: دخول الاتفاق حيز التنفيذ بعد أسبوع من التوقيع عليه.

١٠ - ١٣ سبتمبر: (جاء في الاتفاق تاريخ ٥ سبتمبر، ولكن التنفيذ سوف يؤجل لأسباب فنية):

- بداية الانسحاب، حيث سيتم تحويل ٧٪ من المناطق C (التي تحت السيطرة الإسرائيلية) إلى مناطق B (تحت السيطرة المشتركة).

- الإفراج عن المجموعة الأولى من المعتقلين.

- بداية عمل لجنة ترتيب وتنظيم الصلاة في الحرم الإبراهيمي.

١٣ سبتمبر: (ذكرى توقيع اتفاق أوسلو):

- استئناف مفاوضات التسوية الدائمة.

- استئناف أو بداية عمل جميع اللجان الإسرائيلية - الفلسطينية.

- بداية عمل لجنة الانسحاب الثالث.

- تقديم قائمة بأسماء رجال الشرطة الفلسطينية لإسرائيل.

أول أكتوبر :

- فتح الممر الآمن الجنوبي خضوعاً للتوصل إلى بروتوكول مفصل.

- بداية بناء ميناء غزة.

- استئناف اللجنة الرباعية لهجرى ١٩٦٧، بالتنسيق مع مصر والأردن.

٥ أكتوبر :

- قرار حول تحديد الممر الآمن الشمالي (نقطة الدخول إلى الضفة الغربية).

٨ أكتوبر : (يوم المعتقل الفلسطيني):

- الإفراج عن ١٥٠ معتقلاً.

١٥ أكتوبر :

- إبلاغ فلسطيني عن خطة سحب الأسلحة.

- إبلاغ فلسطيني عن اعتقال المشتبه فيهم بالارهاب.

- بداية فحص قائمة أسماء الشرطة الفلسطينية.

٢٠ أكتوبر :

- استكمال عمل اللجنة الاقتصادية.

- فتح الجزء الثاني من شارع الشهداء أمام المرور في الاتجاهين.

أول نوفمبر :

- فتح جزئي لسوق الخليل وتحويله إلى سوق تجزئة.

١٥ نوفمبر :

- المرحلة الثانية من الانسحاب، حيث سيتم تحويل ٢٪ من

المناطق B إلى مناطق A (تحت السيطرة الفلسطينية التامة) و ٣٪ من مناطق C إلى مناطق B.

بداية ديسمبر : (عشية صوم رمضان) :

- الإفراج عن عدد آخر من المعتقلين (حسب عادة كل عام).

٢٠ يناير ٢٠٠٠ :

- المرحلة الثالثة والأخيرة للانسحاب، حيث سيتم تحويل ١٪

من المناطق C و ١٠، ٥٪ من المناطق B إلى مناطق A.

٥ فبراير ٢٠٠٠ :

- تشغيل الممر الآمن الشمالي، حسب البروتوكول.

١٢ فبراير ٢٠٠٠ :

- التاريخ المحدد لاتفاق الإطار حول الوضع النهائي.

١٢ سبتمبر ٢٠٠٠ :

- التاريخ النهائي للاتفاق الدائم.

هاتسوفيه ٦ / ٩ / ١٩٩٩

بقلم / حاجي هوفرمان

اتفاقية لا بأس بها بالنسبة للفلسطينيين

باراك فسوف نجد أن رئيس وزراء إسرائيل قد جاء إلى عرفات بعرض جيد للطرفين وهو أن يتنازل عرفات الآن عن المرحلة الثالثة من الانسحاب مع دمج هذه المرحلة بالتسوية الدائمة، وفي المقابل يحصل عرفات على كثير من الهدايا. ولكن عرفات قابل هذا العرض بالرفض الشديد وحصل على جميع الهدايا، وما هي التفاصيل :

لم تتضمن اتفاقية شرم الشيخ دمج المرحلة الثالثة من الانسحاب بالتسوية الدائمة وقد جاء في خطاب الضمانات الذي قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت صراحة أن أي تأجيل في التسوية الدائمة لن يمنع أي انسحاب.

قبل عدة أسابيع وخلال الاستعدادات للمفاوضات مع الفلسطينيين تلقى باراك دراسة من جهات أمنية ذات خبرة كبيرة في المفاوضات مع الفلسطينيين حول أسلوب إدارة المفاوضات من جانب عرفات. وقيل لباراك أن رئيس السلطة الفلسطينية يثير مشاكل كجزء من تكتيك المفاوضات ويسير على الحافة ويروج أكاذيب كجزء من المفاوضات أيضاً، لذلك لا يجب تصديقه ولا يجب تقديم أي بادرآت طيبة إليه ولا تعرض عليه هدايا لأن أي هدية سوف تمنح له سوف يتعامل معها على إنها في جيبه.

وقد تأكد باراك من صدق هذه التحذيرات ولكن على حساب شعب إسرائيل لأنه لو لخصنا أول مفاوضات أجراها إيهود

وعلى الرغم من الرد السلبي لعرفات فسوف يتم الافراج عن الأسرى حتى أولئك الذين لطخت أيديهم بالدماء، ليس أولئك الذين ارتكبوا جرائم قتل فعلية ولكن الذين ساعدوا القتل والمتورطين في العمليات الارهابية.

وقد حصل الفلسطينيون في اتفاقيات شرم على ٢٪ أخرى كهدية في المرحلة الأولى من الانسحاب. وطبقاً لاتفاقية واي، ففي المرحلة الأولى من الانسحاب كان من المفروض أن تسلم إسرائيل ٥٪ من المنطقة "C" إلى المنطقة "B". ولكن في الأسبوع القادم ستسلم إسرائيل لهم ٧٪ من المنطقة "C" وبذلك تتسع المنطقة التي تقع تحت سيطرتهم A و B على حد سواء من ٢٩٪ الآن إلى ٣٦٪. وبعد شهرين، أي في حوالي الخامس من نوفمبر ستنتهي جميع مراحل الانسحاب، وأي تأجيل حققه باراك لم يزد عن خمسة أشهر فقط.

هذا وهناك مرحلة ثالثة من الانسحاب وطبقاً لاتفاقية شرم الشيخ فإن الطرفين ملزمان بالتنفيذ الكامل والمتبادل للاتفاقية المرحلية وجميع الاتفاقيات الأخرى التي تم التوصل إليها بين الطرفين منذ سبتمبر ١٩٩٣ وتنص الاتفاقية على عقد المؤتمر الخاص بالمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار قبل الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٩ - أي في الأسبوع القادم - غداة رأس السنة تبدأ المفاوضات حول إعادة الانتشار الثالث.

وليست هناك محميات طبيعية - وإذا كان بنيامين نتنياهو قد تمكن من تحقيق حد أدنى من الانجاز وهو أن تكون نسبة ٣٪ محميات طبيعية ويحظر على الفلسطينيين البناء فيها - فإن اتفاقية شرم الشيخ لا تتضمن هذا الحظر أو حتى قيوداً على أعمال البناء. والمغزى خطير للغاية من ناحية خريطة

الانسحاب - لأنه طبقاً لخريطة باراك لن يكون هناك انسحاب في صحراء يهودا ولكن الانسحاب سيكون كله في ظهر الجبل. وهذا يعني أن الفلسطينيين سوف يحصلون على ١٥٠ كيلو متراً أخرى من المنطقة "B" في ظهر الجبل، وبدون أن تكون هناك أية قيود فيما يتصل بالبناء. وهذا يعني أن هناك مساساً خطيراً باحتياطي الأراضي التابعة للمستوطنات.

وليس هناك مبدأ المعاملة بالمثل. فعلى الرغم من أن الفلسطينيين التزموا من جديد بتنفيذ جميع تعهداتهم مثل اعتقال المطلوبين وجمع الأسلحة غير الشرعية وتقليص حجم الشرطة الفلسطينية، ولكن هذه الأفعال ليست مشروطة بالانسحاب، فعلى سبيل المثال سيعاد النظر في قائمة رجال الشرطة بعد شهر ونصف الشهر، أي في الخامس عشر من أكتوبر، ولكن الفلسطينيين سيحصلون في الأسبوع القادم على الحصص الأولى من الانسحاب وهي ٧٪. وهل هناك من يؤمن بأن عرفات سوف يجمع في الأسبوع القادم الأسلحة غير الشرعية؟ لقد حصل عرفات على مجموعة كبيرة من الهدايا ومن بينها المر الأمن مع تاريخ دقيق لتشغيل هذا المر (الأول من أكتوبر) وميناء بحري مع تاريخ دقيق لبدء أعمال البناء (الأول من أكتوبر) ومجموعة كبيرة من الهدايا في الخليل مثل استمرار فتح شارع الملك داود (الشهداء) وتسليم سوق الجملة المجاور لحي أبونا إبراهيم (ابراهيم أفينو) وإعادة النظر في أنظمة الصلوات في الحرم الإبراهيمي (مغارة المكبلا)، وهذا يعني وفقاً للمعلومات التي توافرت في الأسبوع الماضي إدخال رجال شرطة فلسطينيين إلى الجزء الإسلامي من مغارة المكبلا.

هآرتس ٨/٩/١٩٩٩
بقلم / عمير اميس

من الذي يحدد .. ما هو دائم ؟

بكلمات أقل تأدياً - فإن إسرائيل، وبضمان مصطلح "دائم" لا تستطيع تقليل عدد الفلسطينيين الذين سيعيشون داخل حدود الكيان السياسي الفلسطيني الجديد. وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن مصطلح "الدوام" أو "الثبات" بهذا المعنى ينتمى واقعياً إلى الماضي، ويشير إلى اعتراف متبادل بفشل الطرفين في أن يمحوا أحدهما وجود الآخر من خريطة البلاد الذهنية والحقيقية.

من ناحية أخرى، فإن اصطلاح "ثابت" أو "نهائي"، الذي يعني ايجاد المستقبل وتثبيت دعائم له، يعد أكثر طموحاً مما ينبغي، وينشر أوهاماً كاذبة بين الطرفين. وتعود الزعامة الفلسطينية فتتعهد بأن المستقبل "الدائم" سيتشكل طبقاً للتأويل الفلسطيني لقرارات الأمم المتحدة (دولة داخل حدود ١٩٦٧، بدون مستوطنات، تضم القدس الشرقية مع حق العودة إلى حدود الدولة الجديدة - وربما - داخل حدود إسرائيل نفسها أيضاً). ولا ضرورة لمزيد من الكلمات ذات التأويلات التي تتعدد عما يراه الإسرائيليون. في الوقت نفسه يشعر الجانب الإسرائيلي اليهودي أنه مستبعد من الجدل

"الحل النهائي": عبارة تعنى في اللغة العربية واقعاً سيئاً، وأحياناً يقولها متحدثون فلسطينيون (غير رسميين) عندما يقصدون وضع العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية فيما بعد التسويات المرحلية. وتعريفهم هذا يخلو بالطبع من أى دلالة مصطلحية بالنسبة لنا نحن اليهود. كلمتان أخريان يكثر ترديدهما على ألسنة متحدثين فلسطينيين رسميين؛ "الوضع النهائي" و"المرحلة الدائمة". وفي العبرية نسمع "التسوية الدائمة" أو "الوضع الدائم".

واصطلاح "ثبات" يجسد المطلب الإسرائيلي والدولى من الحركة القومية الفلسطينية؛ بأن تتخلى عن "الخطة المرحلية لتحرير كل فلسطين". وأن تعترف بحق الوجود لدولة إسرائيل كدولة يهودية في البلاد، التي ولد فيها ثمانية ونصف مليون شخص يعيشون اليوم في أنحاء العالم أو هم أبناء وحفدة لمن بها ويسمون أنفسهم فلسطينيين.

ويمكن أن نجد في المصطلح أيضاً تعهداً إسرائيلياً بأنها تخلت عن خطط ما للتوطين، وعن التزامات تقل أو تكثر للتوسع دون توقف، وعن محاولة السيطرة على "التوازن السكاني"، أو

التقليدي التاريخي حول انعكاسات نجاح خلق ثقافة وبولة خاصة به في أرض إسرائيل التي كانت تضم حتى عام ١٩٤٨ أغلبية عربية. وطبقاً "للثبات" - "الدوام" كما يتجسد الآن، يتوقع الإسرائيليون اليهود أن ينسى الفلسطينيون ماضيهم ولا يتذكرون من المستقبل كما يشكله الآن التفوق الإسرائيلي. لنفرض نجاح الخطة الطموحة، وأنه خلال عام ستنتهي المحادثات ويتحقق التفاهم المأمول حول القضايا الخمس المعقدة: اللاجئين، والحدود، الاستيطان، القدس، والمياه. والواضح أن إسرائيل تعتزم استغلال تفوقها العسكري والاقتصادي والسياسي والمتعلق بالأرض حتى النهاية لكي تخطط لتسوية تكون ملائمة قدر الامكان لما سبق وحددته حكومات إسرائيل المتوالية باعتباره مصلحة إسرائيلية. ولكن ما هي المصلحة الإسرائيلية؟ إذا استخلصنا من تصريحات واضعي السياسة الإسرائيلية فإن المصلحة الإسرائيلية هي ضمان أن تبقى جميع المستوطنات عند التوصل إلى التسوية الدائمة على حالها داخل حدودها الإدارية المبالغ فيها في الضفة والقطاع، وأن تتضمن التسوية استمرار هذه المستوطنات في استيعاب مئات الآلاف من اليهود. ما هي نسبة الأراضي من الضفة الغربية والقطاع التي ستبقى للفلسطينيين بعد خصم مناطق المستوطنات والمعسكرات التي ستحميها؟ المصلحة الإسرائيلية تقضي بأن تكون هذه النسبة أصغر ما يمكن. وسيضمن ذلك الضعف الفلسطيني، وبولة القومية اليهودية ستضغط بهذا الاتجاه. ولنفرض حتى أن المصلحة الإسرائيلية لن تضار من عودة جميع اللاجئين

الفلسطينيين إلى الكيان السياسي الفلسطيني في الضفة وغزة؛ فنهاية المطاف أن الاتفاقات يتم توقيعها مع منظمة التحرير الفلسطينية الملزمة بالتوصل إلى حل قومي لمشكلة الشعب الفلسطيني كله، وغالبية لاجئون. فما هو الوقت المطلوب حتى يمكن للجماهير الفلسطينية المتزاحمة للعيش بصورة طبيعية على أقل من خمس الأراضي في حدودها الانتدابية، وللقبول كأمر واقع بالمستوطنات اليهودية، والتي رسالتها تلخص في عدم المساواة والتظاهر بالقوة الإسرائيلية؟ وكما هو الوقت المطلوب حتى يستمر دون ازعاج هذا "الدوام" - أو "الثبات" في الوضع لحماية ورعاية تدريجية لكلا الشعبين؟

ولكن .. تعالوا نفترض العكس، حيث يحدث خلال عام انقلاب دراماتيكي في الرأي العام الإسرائيلي وفي فكرة الدفاع والأمن ويتم القبول بالتفسير الفلسطيني سابق الذكر لقرارات الأمم المتحدة ولجوهر السلام "العادل والدائم" فتصبح القدس عاصمة واحدة لدولتين؛ والمستوطنون يتم اخلاؤهم وانتشارهم أو يبقوا ويتحولوا إلى مواطنين فلسطينيين، واللاجئون يسمح لهم بالعودة والعيش في أي من شطري الخط الأخضر كمواطنين إسرائيليين أو فلسطينيين، ويحصلون على تعويضات مقابل معاناتهم، وفيهم وفقدان أراضيهم وممتلكاتهم. فمن ذا الذي يمكن أن يكون واثقاً أن مفهوم "الدوام" أو "الثبات" لن يحل محله إذن، وبالتدريج فكر جديد يتجاوز القومية للعيش في دولة واحدة؟

ملحق معارف السياسي
١٩٩٩/٩/٦
بقلم / موشيه زللك

ماذا حصل عرفات من الأمريكان

الضمانات الأمريكية لإسرائيل تتناول التعهد "أثناء التفاوض" بينما الالتزام والتعهد للفلسطينيين يتناول حالة التوقف في التفاوض.

إن باراك بعد اتفاق شرم الشيخ، مثلما ننتيا هو بعد اتفاق واي، كلاهما يميل إلى الاعلان عن الرضا التام عن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها. وأنهم يعلمون أن حالة النشوة هي أداة فعالة ومفيدة، وبواسطتها من الممكن لفترات إبعاد أزمات أخرى والتي تتدفق على أبواب الحكومة، مثل أزمة الميزانية وأزمة يوم السبت. ولكن بدلاً من التباهي بالانجازات فمن الأحسن على مساعدى باراك وليس رجال القانون بالذات، أن يحاولوا توضيح ما قيل في خطاب الضمانات للفلسطينيين. فإذا ما كان في أيديهم وعداً من هذا النوع، فإنه لن يجدى الاختيار الأول الذي زرع بالمسيرة "وهو اتفاق الإطار" بعد خمسة أشهر. ففي هذه الحالة لا يوجد احتمال لمرونة عرفات. فالزعيم الفلسطيني سيفضل إعلان من طرف واحد لارساء البولة الفلسطينية على إعطاء موافقته على حل وسط اقليمي، بعد أن يفسر الضمانات الأوروبية - أمريكية كتأييد ممكن

الأمور التي وعد بها عرفات في خطاب الضمانات الأمريكي تثقل على النشوة الإسرائيلية.

بماذا تعهد الأمريكان والأوروبيون لعرفات في إطار خطابات الضمان التي سلموها إياه نحو مذكرة شرم الشيخ؟ هل اكتفوا بالتعهد بأن إسرائيل سوف تلتزم بالجدول الزمني للتسوية النهائية، مثلما يعتقد الإسرائيليون الذين أداروا المفاوضات؟ أم أن عرفات صادق، عندما أعلن أمس في روما أنه تلقى وعوداً بتأييد ومساندة أوروبا وأمريكا في إرساء بولة فلسطينية بإجراء من طرف واحد، إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق شامل حتى التاريخ المحدد.

إنه ليس أمر لطيف اتهام بولة حليفة إستراتيجية بمحاولة غش إسرائيل، حيث أنها في خطاب الضمانات لإسرائيل تؤكد أمريكا على أنه ليس مقبولاً لديها إعلان الفلسطينيين من طرف واحد عن إقامة دولتهم. ومع كل ذلك من الصعب تجاهل الإعلان الفلسطيني. وإذا ما اتضح يوماً ما أو تم الكشف عن الصيغة الرسمية للخطابات، فإنه من المحتمل أن تقوم السيدة أولبرايت ومساعدوها بتبرير التناقض في كلمتين فقط، وهي أن

لهذا الإعلان.

وليس مستبعداً أن التعهدات التي حصل عليها عرفات من أمريكا ومن الاتحاد الأوروبي قد رفعت من شجاعته لكي يعلن في احتفال شرم الشيخ عن تطلعاته لتحديد القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية. أئتم ليس ذلك تعبيراً جديداً على عرفات، فهو يردد ذلك في الخطب العلنية، ولكن رفع هذا الشعار في الاحتفال الذي أعد للتعبير عن الاتفاق بالتأكيد كان مفاجئاً لباراك.

فلم يكن ذلك دليلاً على روح التسليم المتبادل، بل دعوة للتحدى المستمر لموقف إسرائيل فيما يتعلق بالقدس. إنه لديه الشجاعة لتحدي باراك بسبب نجاحه في التغلب عليه في مسألة التدخل الأمريكي في المفاوضات. إن عرفات خرج من المفاوضات بمساندة قوية مع خطاب ضمانات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على عكس جهود باراك من أجل إعادة التفاوض المباشر إلى مسيرته الثنائية بدون تدخل أمريكي. إن علامات الاستفهام حول مذكرة شرم الشيخ أكثر من

بنودها. لماذا، على سبيل المثال، تم توقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية وليس مع السلطة الفلسطينية؟ هل حتى يتم التأكيد على وضع منظمة التحرير الفلسطينية في شتاتها، كمن تحمل علم العودة؟ وماذا سيكون على ميناء غزة بعد أن تحدد موعد تشغيله إذا لم يحصل الطرفان لأي إتفاق حول الترتيبات الأمنية التي سيتم اتباعها فيه؟ وماذا يحدث إذا لم يستطع الطرفان الوصول إلى الترتيبات الأمنية الحيوية خلال الوقت المحدد لتشغيل الممران الأمان؟

لقد تم تحديد تاريخين كهدفين في إتفاقية شرم الشيخ: فبراير عام ٢٠٠٠ لاتفاق إطار عام، وسبتمبر عام ٢٠٠٠ للتسوية الدائمة. وفي كليهما يترك الاتفاق علامات استفهام كبيرة. فماذا سيحدث إذا لم يستطع الطرفان الوفاء بهذا التاريخ. إن إعلان من طرف واحد من قبل الفلسطينيين من الممكن أن يساعد إسرائيل على تنفيذ حل الوسط الاقليمي المرغوب لديهم. إن الخطر يكمن في حالة الذعر الإسرائيلية من جراء خطوة كهذه.

ملحق معارف السياسي

١٩٩٩/٩/٦

بقلم / أوري أفيري

مسألة الحمار

باراك وصل للاتفاق بالطريق الصعب، وفي الطريق فقد الثقة والرغبة الطيبة الفلسطينية.

حمار ينظر بعيون غاضبة إلى من يركبه ويسأل: "هل هذه النزعة بالفعل ضرورية؟". إن ذلك الكاريكاتير تم توزيعه في البلاد في الأيام القاسية للحرب العالمية حتى يؤدي إلى التوفير في البنزين.

وأنا أشبه نفسي بذلك الحمار، وأسأل رئيس الوزراء: هل كل هذه الضجة حول اتفاقية واي كانت ضرورية في الحقيقة؟ إنني أعلم ما خسرنه في هذه العملية، ولكني لا أعلم ماذا كسبنا.

لقد خسر باراك شيئاً لا يقدر بثمن. فقد أثار إنتخابه موجة كبيرة من السعادة والأمل في أوساط الفلسطينيين وسائر العرب. فقد كان ذلك بمثابة النسمة العلية العابرة. فبعد السنوات الثلاث من التخريب والخداع لنتنياهو، ها هو ذا شخص جديد والذي وعد بأن يخطو تجاه السلام.

في الشهر الأخير خاب الأمل وتوقفت الفرصة. لقد بدأ باراك كنموذج محسن لنتنياهو. فإسلوبه، إسلوب الإملاءات ولي الذراع والتهديد، هدم الثقة في الجانب الفلسطيني ومرة أخرى تولد مناخ من المواجهة: طرف يجب أن يخسر حتى يكسب الطرف الآخر. وذلك ليس بالضبط الوصفة لانجاز السلام.

تلك هي الخسارة. وماذا عن المكسب؟ من الصعب رؤيته. فالانسحاب الذي تلتزم إسرائيل بتنفيذه تأجل لعدة أسابيع. لصالح من ذلك؟ فقط لمن يأمل في الانفجار المتجدد لليأس والعنف. فمحاولة باراك ربط الانسحاب الأساسي بإنجاز

اتفاق جديد، أي لخضوع الفلسطينيين لشروطه، باعت بالفشل. كما أن إسرائيل سوف تطلق سراح ٢٥٠ سجيناً، في مقابل ٤٠٠ والذين طلبتهم السلطة الفلسطينية. لصالح من ذلك؟ فمن يصرخون بعبارات "الدم على أيديهم" في اليمين عندنا سيصرخون على أية حال. ولدى الفلسطينيين فقد فسد الاحتفال. فإن إطلاق سراح السجناء (محاربي الحرية في نظر كل الفلسطينيين، والمخربين في نظر معظم الإسرائيليين) لن ينظر إليها لدى الفلسطينيين كلفتة إسرائيلية لحسن النوايا. بل سينظر إليها كخضوع إسرائيلي للضغط. فالتفكير في السجناء المعذبين في غياهب السجون سيمنع الفرصة. فهل هذا من الحكمة؟

لقد وصل باراك إلى جدول زمني والذي يحدد أنه يجب الوصول إلى إطار اتفاق خلال نصف عام وإلى الاتفاق الكامل خلال عام. فأي إنجاز هنا؟ فالفلسطينيون مهتمون بحل أسرع بكثير من الإسرائيليين. فليس هناك أي حاجة لدفعهم. والبرنامج الزمني لن يفرض على الفلسطينيين الموافقة على ما لا يرغبون في الاتفاق عليه. فإما يتحقق إلى هذا الحين حل وسط منطقي يستطيع الطرفان أن يتعايشوا معه، وإما لا.

لقد تعهد الفلسطينيون ألا يعلزوا عن إقامة دولتهم خلال عام. وعلى كل حال لم يكن الفلسطينيون ليفعلوا ذلك، طالما أن هناك احتمالاً لحل متفق عليه. وقد تنهد الأمريكيان بالعمل على ألا تقيم حكومة باراك مستوطنات، لا تهدم منازل، لا تمهد طرق دائرية ولا تصدر أراضى. إن باراك كان يمكنه أن يتعهد بذلك

أيضاً بدون الحاجة لزيارة السيدة العجوز. إن كل هذه المسألة كان للزوم لها تماماً. لقد كان في استطاعة باراك أن يفتح الصفحة الجديدة وأن يبرهن على أنه يوجد تغيير للصورة الأحسن. خسارة أنه محاط بشلة من رجال الموساد والشاباك والحكام العسكريين على المعاش. وكل ما أخشاه إذا ما أظهروا لهم صورة سلام، لا يعرفوا ما ذلك.

ورغم كل ذلك، فيجب علينا أن نبارك أيضاً هذه الخطوة. فعلى أية حال لقد تقدم الموضوع إلى الأمام، وأي تقدم للأمام هو جيد. فالفلسطينيون سوف يتسلمون في الشهور القادمة مزيداً من الأراضي. والمزيد من السجناء سوف يطلق سراحهم. وهناك تعهد واضح بوقف المستوطنات الزاحفة.

وفي الأساس، ومن الواضح الآن تماماً أن هدف التسوية الدائمة هو إقامة دولة فلسطين إلى جانب إسرائيل، وهناك احتمال منطقي بأن تلك الدولة ستقوم بعد عام. إن سياسة عرفات تتكامل، ببطء ولكن بثقة. فالميناء الجديد وفتح الممر

الآمن سوف يجسدان الانجازات في الحياة اليومية. وكذلك في الجانب الإسرائيلي سوف يؤدي الاتفاق إلى التنمية والازدهار. فإن الشعور بالتقدم السياسي سوف يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد. وهناك احتمال لاستئناف الاستثمارات الخارجية، والأمريكان سوف يمنحوننا بقشيشاً كبيراً.

والآن من المتوقع مفاوضات صعبة، فرجال باراك سوف يحاولون تقييد الدولة الفلسطينية بالذرائع الأمنية، وربطها بسلاسل الحديد بالاقتصاد الإسرائيلي، وتمزيق أراضي منها بدعوى "قتل المستوطنات". ولكن ذلك المنطق الذي عمل في الأيام الأخيرة سوف ينتصر وسيسيطر على المسيرة كلها. إن العالم يريد السلام، معظم الفلسطينيين يريدون السلام، معظم الشعب الإسرائيلي يريد السلام، وفي نهاية الأمر فإن باراك نفسه يريد السلام. إذاً يالها من خسارة على كل لحظة ضائعة.

هاتسوفيه ٨ / ٨ / ١٩٩٩

بقلم / اسحاق دويتش

الثمار الفجة للفوضى

المفاوضات، ولذلك فقد طال أمد المفاوضات أكثر وأكثر وضاع كثير من الوقت. ولذلك صدرت كثير من البيانات من مكتب حزب العمل ورئيسه إيهود باراك، تقول أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو المسئول عن المماطلة في المفاوضات السياسية وقالوا عنه أنه يتحدث بلغتين وأنه لا يحترم التزاماته.

وقد قيل هذا الكلام من أجل الهجوم على الحكومة وعلى رئيسها. وهكذا وضعوا بذور الفوضى وأثبتوا للآخرين عدم مصداقية إسرائيل وصوروا الفلسطينيين على أنهم ينفذون جميع التزاماتهم. ونفس الكلام يقوله الآن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني صائب عريقات وكذلك الدكتور أحمد طه (كعضو كنيست أو كمستشار لياسر عرفات) تماماً نفس الكلام وفي أحوال مشابهة.

وتجدر الإشارة إلى أنه طوال ثلاث سنوات دارت في إسرائيل معركة تشهير تهدف إلى الاساءة إلى الحكومة وإلى رئيسها. وحتى تكون هذه الحملة فعالة، كانوا على استعداد لضرب العدو في "الداخل" وخدمة الحليف من الطرف الآخر. وكان النجاح رائع بل ومبالغ فيه. والآن توجد حكومة جديدة لا بأس بها، ويجب على هذه الحكومة أن تواجه نفس الأمور بالضبط. ولكن هذه الأمور شأنها شأن السلاح ذي الحدين.

هناك أزمة في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان انسحاب الوفد الفلسطيني برئاسة صائب عريقات من المحادثات واجهة لهذه الأزمة فيقول الفلسطينيون أن رئيس الوزراء يتحدث بلغتين وهناك فجوة كبيرة بين تصريحاته وأفعاله. وفي ظل هذا الوضع ليس هناك داع للاستمرار في التفاوض. ورئيس الوزراء الذي نتحدث عنه ليس بنيامين نتنياهو ولكن إيهود باراك. وهذه العناوين غير مأخوذة من صحف خريف ١٩٩٩ ولكنها منشورة في صحف صدرت منذ أيام معدودة. وهي تتعلق بمحادثات حكومة السلام برئاسة إيهود باراك مع الفلسطينيين.

ولكن ما هو تعليق مكتب رئيس الوزراء؟ ففي البيان الرسمي الذي أصدره المكتب جاء أن إسرائيل تقترح إحراز تقدم فعلي، في الوقت الذي يرد فيه الفلسطينيون بعنف لخدمة أهداف داخلية. ولكن الحقيقة هي أن التشدد لخدمة أهداف داخلية لا يميز طرف واحد فقط، حيث أن الذين أصدروا البيان في القدس في حاجة إلى إبداء التشدد لخدمة أهداف داخلية. ونحن نعلم أن لديهم حكومة وائتلاف وجماهير عريضة يتابعون عن كثب ويقلق ما يحدث في المفاوضات السياسية. ويجب على إيهود باراك أن يثبت أنه يصارع ولا يسارع بالتنازل أو الانسحاب.

وفي واقع الأمر فإن المشكلة أكثر عمقاً. فقد حاولوا في إسرائيل طوال ثلاث سنوات إقناع الرأي العام هنا والعالم أجمع بأن إسرائيل هي المسئولة عن المساومة في

أى عنيد هذا العرفات

ملحق معارف السياسى
١٩٩٩/٨/١٥
بقلم / أورى أفيرى

إسرائيل تروج مليون سبب بأن رئيس السلطة الفلسطينية يخلق أزمة واى، ماعدا السبب الحقيقى: إقتراح باراك سببى..

ماذا دهاه، ماذا؟ لماذا يتصلب هكذا؟ ماذا جرى له .. عرفات هذا؟

إيهود باراك مندهش. المقربين منه يتعصبون. ويتسألون لماذا يخلق فجأة أزمة من لا شىء؟ هذا بالطبع من أجل إحتياجات داخلية. مجرد مزعج ويأمل أن يتدخل كليتتون ويخشى أن يخطف منه السوريون الأضواء ويرغب فى جذب الانتباه.

الكثير من الشرح والإيضاح، ماعدا الشرح الوحيد البسيط فى جوهره وهو أن عرفات يؤمن بأن إقتراح باراك خطير للغاية على القضية الفلسطينية.

على ما يبدو، فإن الإقتراح ساذج للغاية. باراك يريد أن يغير الاتفاق لصالح الجميع. نعم أيضاً لصالح الفلسطينيين (وكان باراك يعرف ما هو جيد للفلسطينيين أكثر من عرفات) ولكن بدون غصب أو إكراه. إذا أرادوا .. سيأكلون .. وإذا لم يريدوا لن يأكلوا. فإذا لم يرغب الفلسطينيون فسوف يحقق باراك الاتفاقية كما هى تقريباً.

أحقاً؟ إن إتفاقية واى وقعت فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨، وكان عن المفترض أن ينتهى تنفيذها خلال ١٢ إسبوعاً، أى قبل ما يزيد عن نصف عام. والآن يعد باراك بالتوجه لإستعدادات فى بداية سبتمبر، من أجل البدء فى تنفيذ الاتفاق فى بداية أكتوبر.

ولكن، يقول باراك لعرفات، إن ذلك لن يكون مجدداً لكم. فسوف تكون هناك مشاكل مع المستوطنين. إن تنفيذ واى سوف يأتى بالشرطة الفلسطينية بالفعل إلى مداخل المستوطنات. وأى عملية صغيرة سوف تهدد المفاوضات حول الوضع النهائى للخطر. ويهدد "المقربون": إذا أغضبتم باراك الآن، فسوف ينتقم منكم فيما بعد.

هناك مثل عربى يقول: "عذر أقبح من ذنب" فحسب القصص الشعبى قام واحد من رجال البلاط الملكى لهارون الرشيد بزغد (قرص) السلطان فى مؤخرته، وعندما غضب السلطان سارع رجل البلاط واعتذر: أسف، كنت أعتقد أنها زوجتك.

يقول المقربون ليس مجدداً الدخول فى مواجهة مع المستوطنين الآن. ويضيفون: "من الأجدر تأجيل الانسحاب حتى يتم إنجاز التسوية النهائية. إذا سيكون تلقائياً هناك إنسحاباً كبيراً. سوف ننفذ كل الإنسحابات مرة واحدة. أليس من الأجدى لكم التنازل الآن عن إنسحاب صغير من

أجل التبسيط على الإنسحاب الكبير بعد ١٥ شهراً؟ للوهلة الأولى هذا يبدو منطقياً. ولكن عندئذ تثار الأسئلة الموجهة لباراك.

السؤال الأول: أولاً: إذا كنت تخاف الآن من مواجهة مع المستوطنين، حيث لا توجد مستوطنة واحدة فى حاجة للتفكيك، وبصفة عامة نحن نتحدث عن تقريب للقوات الفلسطينية، كيف لا تخاف ألف مرة عندما تضطر، عند مجيئ اليوم، لإجلاء عشرات المستوطنات بالفعل؟ إذا كنت تخشى من تفتت الائتلاف الحكومى بسبب إنسحاب صغير، فماذا سيحدث لذلك الائتلاف حين يأتى هذا اليوم؟ وربما أن هذا الخوف سوف يمنع منك الموافقة على التسوية النهائية، والتي ستتضمن إجلاء مستوطنات؟ وربما أحسن جنود جيش الدفاع الإسرائيلى يخشى من "سلام الشجعان" ويسعى "لسلام الجبانات"؟

ثانياً: على أى أساس أنت تحدد الوقت؟ لقد قال إسحاق رابين أنه لا توارىخ مقدسة. ولهذا فإن إسرائيل لم تف تقريباً بأى إلتزام فى إتفاق أوسلو فى الوقت المحدد له. لا رابين ولا بيريز ولا نتتياهو. والآن يأتى رئيس وزراء جديد ويبدأ طريقه بأنه يطالب بتأجيل كل ما تم الاتفاق عليه فى الماضى. من أين له أن ما سيأتى فى المستقبل هو أكثر دقة؟

إن هناك إشارات بالفعل. فى البداية إلتزم باراك وتعهد أن ينجز التسوية النهائية خلال ١٥ شهراً. بعد ذلك عاد ورجع فى عهده، وقال أن القصد ليس بإتفاق بالفعل، ولكن بإعلان مبادئ. وبعد ذلك قال أن الأمر ليس كذلك بالضبط، وأن النية هى فقط فى إنطلاقة. وبعد ذلك قال أن الـ ١٥ شهراً ذلك أمراً تقديرياً، وأن ذلك قد يستغرق عاماً وربما يستغرق عامين. إذا فسوف تكون هناك إنطلاقة بعد سنتين، وإعلان مبادئ بعد ثلاث سنوات، وتسوية نهائية بعد أربع سنوات وتصديق فى الحكومة، بالكنيست واستفتاء شعبى بعد خمس سنوات. ومتى سيكون هناك إنسحاباً حقيقياً؟

إن التجربة تبرهن أنه بعد أن تقوم إسرائيل بالتوقيع على إتفاقية، تبدأ مفاوضات جديدة تماماً على التنفيذ. وتثار مشاكل، والجيش يطالب بتعديلات. ويبدأ جدال داخلى. ويتم تشكيل لجان فرعية. فصحة طويلة. والنتيجة: أن الانسحاب الأول لباراك سوف يتأجل لسنوات عديدة وعديدة. إذن لماذا فى الواقع عرفات غير موافق؟ مجرد عنيد !

تراجع عن سياسة النعامة

تعتبر تكتيكية فحسب. وفي هذه النقطة نرى أن نوى الإيمان العميق يرون أن تحقيق السلام عملية تستلزم إجراء مفاوضات واتصالات، وأيضاً من أجل تحديد الأهداف النهائية والتي ستتحقق من خلال التقدم في الاتصالات الثنائية بيننا وبين الفلسطينيين. ولكن، على الرغم من المخاوف من ظهور عدو من الأبواب الخلفية لإسرائيل، فإن الاتفاق في الرأي العام في إسرائيل هو أنه ستقام في نهاية الأمر دولة فلسطينية مستقلة، ومن ثم فإن ذلك يستلزم التوقيع على إعلان مبادئ يحدد بشجاعة وصراحة أنه بعد الانتهاء من المساومات توافق إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية شريطة أن يوافق الفلسطينيون على ضم مناطق الضفة الغربية وغزة التي ستبقى تحت السياسة الإسرائيلية.

وعلى ضوء تهرب الفلسطينيين من المفاوضات حول التسوية الدائمة، فإن موافقة إسرائيل على التراجع عن سياسة النفاق في مسألة إقامة الدولة الفلسطينية يجب أن ترجع العرب عن مخاوفهم من إمكانية استمرار الوضع الحالي للحكم الذاتي. والتوقيع على مثل هذا الاتفاق سيقول من مخاوف المتشككين من تحقيق حلم "السلامي" الفلسطيني، ولذلك فإن عدم موافقة الفلسطينيين على التوقيع على إعلان المبادئ المقترح يجب أن يوقظ رجال "السلام" من سباتهم. ويبدو أنه من المهم الآن أن نكشف استعداد أو عدم استعداد الفلسطينيين للتوقيع على مثل هذا الاعلان وبصفة خاصة حتى تعرف الحكومة الأمريكية التي تمارس الضغط مدى استعداد الجانب الفلسطيني في هذا الصدد. ولذلك فإنني أرى أنه من الأفضل في هذه المرحلة أن ننتقل من سياسة النعامة إلى سياسة طائر الرمل الذي يقيم نفسه من التراب بواسطة الموافقة التامة على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية وبالشروط التي تساعدنا على اجبار العرب على التوقيع الآن على اتفاقية مبادئ توضح إذا كان توجههم نحو "السلام" أم نحو "السلامي".

يبدو أنه لا يوجد مواطن واحد في الدولة لا يضع يده على قلبه لعلمه أنه في نهاية الأمر ستقام دولة فلسطينية. كذلك فإن هناك كثيرين يوافقون - سواء علانية أو في داخلهم - على أنه من الطبيعي أن يقيم كيان وطني ويسعى إلى الاستقلال. ومن بين المتشككين، من يعترفون بأنه في ظل ظروف معينة فإن هذا الاستقلال الذي من شأنه أن يقلل من تبعية الفلسطينيين لنا والتزاماتهم تجاهنا سيكون في صالح إسرائيل. ولكن من المعروف أن الخوف الكبير الذي يكمن في قلوب معظم الإسرائيليين هو أنه إذا كانت إسرائيل القوية قادرة على مواجهة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والتي من شأنها أن تتزود بالدبابات وأسلحة الهلاك، فإنه من الصعب مواجهة الأعمال الإرهابية والتخريبية إذا استمرت بعد تنفيذ مراحل الانسحاب المختلفة.

وفي هذه النقطة نجد إسرائيل تقف بين رجال "السلام" و"السلامي"، في الوقت الذي يعتقد فيه رجال اليسار إيمان أو عقيدة دينية تقول أن إعادة مناطق في نطاق مراحل الانسحاب سوف تضمن قدوم مسيح السلام، ولكن رجال اليمين يراودهم خوف شديد من مجرد فكرة إعادة المناطق وهم يشعرون بأنه بالنسبة للفلسطينيين الذين مازالوا يتمسكون بأسلوب "السلامي" فإن الانسحاب الثاني والثالث يمثلان مرحلتين على طريق إقامة الدولة الفلسطينية على كل أراضي إسرائيل المحتلة. وإذا كان الفلسطينيون قد وقعوا معنا على اتفاقيات انسحاب فإن ضعاف الإيمان يشعرون بالخوف لاعتقادهم بأن هذه الاتفاقيات ليست إلا مراحل طبقاً للنظرية التي تقول: "يجب أن نأخذ كل ما تعطيه إسرائيل" وأنه وفقاً لشريعة "طابا" فإنهم سوف يقاتلون من أجل استعادة آخر شبر من أراضي فلسطين المسلوقة، نظراً لأنه بعد إعادة المناطق ستكون إسرائيل في موقف ضعف ولذلك فإن المتشككين يروون أنه من الأفضل عدم إعادة المناطق إذا كان السعي نحو تحرير كل فلسطين يبرز في استئناف الأعمال الإرهابية.

وعلى فرض أن جميع الإسرائيليين يتفقون في الرأي وعلى فرض أنه بعد التوصل إلى التسوية الدائمة والتي من المتوقع أن تأتي معها بالسدم، ستتوقف جميع الأعمال الإرهابية فإن الخلافات حول أسلوب تحقيق السلام المأمول

(*) البروفيسور روتنبرج يعمل أستاذاً لعلم النفس في الجامعة العبرية.

مطلوب خلق وإبداع

هآرتس ٨/٨/١٩٩٩
بقلم / أمنون رفائيل



الأمور لن يكون سهلاً ولذلك فنحن في حاجة إلى ذلك الخلق والابداع الذي يساعدنا على تحقيق الهدف وتكون له بصماته سواء في الجواهر أو في الشكل على حد السواء. ففيما يتصل بالجواهر، فنحن في حاجة إلى حل يتسم بالابداع والخلق في مجال المياه يضع في الاعتبار احتياجات المنطقة بالكامل، حيث أن التوزيع غير العادل لموارد المياه القليلة سوف يعدل على إثارة الفوضى، وأما الحل الظاهري أو الشكلي فإنه يتم عن طريق إقامة هيئة خاصة تكون مسئولة عن الحفاظ على الترتيبات التي يتم التوصل إليها بين الطرفين بهدف التخفيف من المساس بالسيادة في حالة السماح لدرف من الأطراف بالاشراف على التسوية في مناطق الطرف الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن الحل الابداعي لمشكلة اللاجئين يجب أن يشمل إعادة تقسيم رأس المال بين المجتمع الفلسطيني والذي يضم القليل من الأسر الفنية وعدداً كبيراً من الفقراء. وسوف يحاول الحل الخلاق ربط إعادة اللاجئين في نطاق دمج الأسر بعدد المهاجرين إلى إسرائيل في تلك الفترة ومثل هذا الحل الخلاق سيؤكد على أن حق العودة مكفول لكل فلسطيني سيعيش داخل النطاق الجغرافي للكيان الفلسطيني الجديد.

وفيما يتصل بالقدس، فإنه لن يكون من الممكن الحديث عن تقسيم القدس، ولكن من الممكن أن يمارس فيها نشاط من جانب نوى السيادة (إسرائيل والكيان الفلسطيني) وتوحيد القدس في نطاق بلدي واحد يضم جميع سكانها نون أن يكون لذلك علاقة بتبعيتهم كرعايا لأي طرف من الطرفين. وبالنسبة للحدود الشمالية فإنه سيكون من الممكن إقامة خطين: الأول فوق العمود والثاني فوق خط بحيرة طبرية. وتقوم إسرائيل بتنفيذ الانسحاب حتى خط العمود، ولكن ستقام منطقة مشاع بين هذا الخط وخط الماء، بحيث لا يتواجد فيها أي من الطرفين، وبذلك تستطيع إسرائيل أن تدعى أنها انسحبت من الجولان وتستطيع سوريا أن تكمسك بموقفها وهو أن إسرائيل انسحبت من جميع المنطقة التي احتلتها في عام ١٩٦٧.

(*) الدكتور رفائيل يعمل محامياً.

إن خطوات السلام الأخيرة التي اتخذها رئيس الوزراء تسير بسرعة كبيرة. ويبدو أن الشعور الذي يراود باراك هو أنه هب في اللحظات الأخيرة لانقاذ عملية السلام والتي كادت أن تحتضر بسبب الخطوات غير المسئولة لحكومة بنيامين نتنياهو. وليس هناك شك في أنه بدون بناء الثقة المتبادلة وإبداء الرغبة الأكيدة في الوصول إلى السلام، فإن عملية الحوار لا يمكن أن تستمر. ولكن عملية السلام ليست هدفاً ولكن وسيلة، حيث أن العيش في سلام مع الفلسطينيين ومع السوريين هو الهدف النهائي ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن يتحقق شيئين: التوصل إلى حلول وسط وأن يكون هناك خلق وإبداع، وبعبارة أخرى يجب أن يكون هناك مضمون وضرورة.

ولسنا في حاجة إلى عين ثاقبة بصفة خاصة من أجل رؤية الحلول الوسط والتي يمكن بواسطتها تحقيق السلام. وسوف تضطر إسرائيل إلى التنازل عن جميع مناطق يهودا والسامرة لصالح الدولة الفلسطينية المستقلة. وسوف يضطر الفلسطينيون إلى العيش فترة إنتقالية طويلة للغاية مع كثير من القيود والتي لا تفرض بصفة عامة على الدول ذات السياسة. وأما جيشهم - إذا جاز وصف قوات الشرطة الخاصة بهم بهذا الوصف - فسوف يكون محدوداً من حيث عدده وعتاده. وأما في المجال الجغرافي وأقصد المناطق التي ستبقى تحت سيطرتهم فسوف تتواجد قوات إسرائيلية.

وسوف يتم إزالة جميع المستوطنات وأما تلك التي ستبقى في المجال الفلسطيني فسوف تكون تحت نظام حكم فريد من نوعه، وفيما يتصل بحق العودة فإن الأمر سيقصر على دمج قليل من الأسر وسوف تضطر إسرائيل إلى إشراك المجتمع الدولي في توطين اللاجئين ودفع تعويضات لهم عن الاملاك التي تركوها في إسرائيل. وسيحظى الفلسطينيون في القدس بوضع خاص.

والحل في الشمال سيكون أكثر سهولة، حيث ستعود الجولان بالكامل مع وضع ترتيبات أمنية مرضية لإسرائيل. وسينفذ الانسحاب خلال فترة متفق عليها يتم خلالها وضع هذه الترتيبات الأمنية. وستتم إزالة المستوطنات وتتقدم علاقات الأطراف نحو التطبيع.

وحتى هنا تبدو الأمور واضحة وبديهية ولكن تنفيذ هذه

باراك هو أيضاً أملنا

السيد باراك المحترم،

في صيف ١٩٧٢ وصلني مظروف كبير وبه كتاب سميك الحجم إلى مكتبي في بيروت. فتحت المظروف ورأيت للحظة إسم الكتاب: "حياة جى جفارا" وفي تلك اللحظة أظلمت حياتي: فقد انفجرت الشحنة الناسفة التي نبتت في الكتاب ومزقت جسدي إلى إرب. فقدت عين، أعضائي تمزقت، وفقدت السمع. لقد أرسلت القنبلة بأيدي الموساد.

بعد ذلك بنصف عام كنت نائماً في شقتي في حي وردان ببيروت، في فترة النقاهة من جروحي، عندما سمعت أصواتاً باللغة العبرية تحت نافذتي. عبرية؟ في بيروت؟ في عام ١٩٧٣؟ لقد أوضحت لي أصوات طلقات النيران بماذا المقصود أو ماذا جرى. فقد علمت في الصباح أن ثلاثة من أصدقائي أغتيلوا في فراشهم. وقد نجينا أنا وياسر عرفات بالصدفة. وبعد ذلك علمت أنه أنت. كنت على رأس جنودك متخفياً في ملابس امرأة وخارجاً لنصب كمين لي ولأصدقائي. لقد مرت سنين طويلة على تلك الأيام. وأنا الآن لم أعد مقاتلاً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأنت لم تعد رجل كوماندوز. ولكن كلانا بقي مناضلاً في خدمة شعبه. وحسب ما أرى الأمور فإن الجمهور الإسرائيلي وضع بين أيديك مهمة: تكون أو لا تكون: ففي يدك وبمقدورك أن تجلب المصالحة التاريخية بين الشعب اليهودي والشعب العربي.

إن اليأس مازال باق في قلوبنا بعد أن بدا لنا في الأسابيع الأخيرة أنك تسير على نفس درب نتتياهو: تلعب بالوقت، لا تحترمنا. أما شعوري، على كل حال، فهو مختلف: فأنا أعتقد أنك تعلم أنه قد أتحت أمامك فرصة تاريخية. وليس لدى أي شك في أنك تستطيع أن تتلقى مساعدتنا، نحن الفلسطينيون، حتى نكون بمثابة الجسر لكم إلى العالم العربي.

أنت معروف للعديد من الفلسطينيين كبطل حرب. ولكن للغالبية معروف أكثر كمن إختاره الإسرائيليون لكي يبعد بنيامين نتتياهو والذي لم يذتر السلام. عليك أن تعرف أنك تمثل أمامنا - مثلاً إزاء شعبك - الأمل في إحراز السلام بنفس نوع الشجاعة التي أبديتها في ساحة المعركة. إنني أقول لك ذلك بصفتي الفلسدليني الأول الذي دعا إلى سلام مع إسرائيل على أساس الأرض مقابل السلام ومبدأ دولتين

لشعبين لأن عليك أن تدرك ذلك: بالنسبة للفلسطينيين فإن السلام هو خيار استراتيجي.

سوف أكشف لك أمراً للمرة الأولى وربما أنك لا تعرفه: في عام ١٩٨٨ تحدثت، بأوامر عرفات في التليفون مع المرحوم إسحاق رابين. نعم في عام ١٩٨٨. لقد كان رابين متشككاً فيما يتعلق بقدرة منظمة التحرير الفلسطينية على إرساء سلام. ولكنه أراد السلام ودفع حياته مقابل ذلك. ويقولون أنك مكمل مسيرة رابين. ياريت.

إنني لا أبالغ القول إذا ما قلت أن أبواب الشرق الأوسط لم تكن مغلقة، وربما لن تكون، مفتوحة أمام رئيس حكومة إسرائيلي أياً كان، مثلاً هي مفتوحة أمامك في هذه النقطة التاريخية الخاصة. واسمح لي أن أنصحك ألا تضع الرصيد والفرصة للسلام مع الفلسطينيين. إخرج من عباءة السياسي وانتقل لبدة الزعيم. وبفعلك ذلك سوف تمنح للفلسطينيين وللإسرائيليين على حد سواء أحسن فرصة لمستقبل أفضل.

إن أمن إسرائيل تحول منذ فترة بالفعل إلى مصلحة فلسطينية أولى في المقام الأول. ولهذا السبب فإن إستقلال فلسطين يجب أن يكون مصلحة أولى في المقام الأول بالنسبة لك. إنك مؤمن بنضوج الإجراءات. وأنا أقول لك أيضاً أن الشعب الفلسطيني مستعد وناضج بالفعل لمصالحة تاريخية حقيقية مع الإسرائيليين. فإنكم، مثلاً متشبعون من مصافحة الأيدي ومن التوقيع على الاتفاقيات التي صيغت بحكمة بأيدي محامين ورجال قانون. فالسلام بين الشعوب لا يمكن أن يكون مصاعاً بأيدي محامين.

إن السلام يتم ترسيخه بأيدي زعماء من نوعك، والذين يستطيعون نسيان الماضي، والتغلب على العقبات النفسية الشديدة بالمجتمع الإسرائيلي وعلاقاته بجيرانه الفلسطينيين فنحن جيران وسنكون هكذا إلى الأبد. إعطونا حقنا واحترامنا، ونحن سنكون الجسر لكم للعالم العربي.

(*) بسام أبو شريف هو المستشار الاستراتيجي لعرفات.

يديعوت أحرونوت
١٩٩٩/٨/٣٠
بقلم / جاد ليثور

في ظل خفض الميزانية، مصير باراك سيكون مثل مصير نتنياهو

أكثر من نصف مليار شيكل. وأوضح المسؤولون في مكتب رئيس الوزراء أن ٩٠٠٠ شيكل شهرياً يعتبر أجراً معقولاً والذين يحصلون على هذا القدر يمكنهم تحمل خفض المقترح. وبالإضافة إلى ذلك فإن وزارة المالية تخطط لخفض ميزانيات الوزارات بنسبة ٢٪ وهذا يشمل جميع الوزارات، ولكن هناك بعض الوزارات سيتم خفض ميزانياتها بنسبة كبيرة. فعلى سبيل المثال سيتم خفض ميزانية وزارة التعليم بحوالي ٤٠٠ مليون شيكل. كذلك تقترح وزارة المالية خفض مبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون شيكل من ميزانية الصحة وهذا يعني المساس بسلة الصحة التي يحصل عليها المواطنون. وهناك مساس مؤلم بصفة خاصة بميزانية وزارة الدفاع يصل إلى حوالي مليار شيكل.

هذا وقد أعرب بعض الوزراء عن استيائهم بسبب المساس بميزانيات وزاراتهم وخاصة خفض ميزانيات التعليم والرفاهية. وحذر وزير العمل والرفاهية ايلي يشاي (شاس) أنه في حالة عدم إفاقة رئيس الوزراء من غفوته ووضع حداً لجمود عقلية المسؤولين في وزارة المالية فإن مصير حكومته سيكون مثل مصير حكومة بنيامين نتنياهو. وأما وزير الصناعة والتجارة ران كوهين فقد أكد أن ما يحدث يعتبر انحرافاً ومساساً صارخاً بالخطوط الأساسية للحكومة والوعود التي قطعتها على نفسها أمام الجماهير. وفرض الضريبة على الطبقات المتوسطة يعتبر مساساً بالعدل الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، صرحت مصادر في الليكود بأن رئيس الوزراء باراك أخل بالوعد وأن خفض ٤٠٠ مليون شيكل من ميزانية التعليم يدل على عدم إدراك باراك لاحتياجات جهاز التعليم على الرغم من أنه وعد بأنه سوف يضع جهاز التعليم على رأس جدول أولوياته.

أكد رئيس الوزراء إيهود باراك أنه يوافق على التخفيضات التي تطالب بها وزارة المالية لميزانية عام ٢٠٠٠ والتي ستعرض على الحكومة، وتصل قيمة خفض إلى ٨,٥ مليار شيكل، كذلك يشمل هذا خفض المساس بإعانات المواليد، وخفضاً كبيراً في ميزانيات التعليم والصحة والدفاع.

وقد حضر المناقشات التي جرت أمس في مكتب رئيس الوزراء المسؤولين في وزارة المالية. وعرض خلالها على رئيس الوزراء عشرات المقترحات الخاصة بخفض الميزانيات والتي تبلورت في وزارة المالية في الأسابيع الأخيرة واقترحت وزارة المالية إجراء خفض قيمته سبعة مليارات شيكل ويتم اختيار بنود خفض من بينها تقدر بحوالي ٥,٨ مليار شيكل وهو المبلغ الذي وافقت عليه الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أن اقتراحات خفض التي وافق عليها باراك ستعرض على الحكومة لأقرارها.

وتشمل خطة وزارة المالية المساس بإعانات المواليد للأسر التي يصل عدد الأطفال فيها إلى أربعة أطفال ويكون العائل الرئيسي للأسرة يتقاضى أكثر من ٩٠٠٠ شيكل شهرياً. وسوف ينفذ خفض وفقاً لحجم الدخل. فعلى سبيل المثال نجد أن الأجور التي تتراوح ما بين ٩٠٠٠ حتى ١٢ ألف شيكل سيتم خفض ٥٠ شيكلاً من إعانة كل طفل من الأطفال، وأن الأجور التي تتراوح ما بين ١٢ - ١٥ ألف شيكل فسوف يتم خفض ١٠٠ شيكل من إعانة كل طفل. وأما الذين يتقاضون أجور تتراوح ما بين ١٥ - ٢٠ ألف شيكل فسوف يتم خفض ١٥٠ شيكلاً من إعانة كل طفل. وأما الذين يتقاضون أجور تزيد على ٢٠ ألف شيكل وليس لديهم كثير من الأبناء فلن يحصلوا على إعانة مواليد. وترى وزارة المالية أن تنفيذ الخطة سيوفر لخزانة الدولة

وإذا أمعنا النظر في مقترحات وزارة المالية بشأن خفض الميزانية يتضح لنا أن المسؤولين في وزارة المالية قد أصيبوا بضعف في الذاكرة.

فقبل عامين اقترح المسؤولون في وزارة المالية إجراء خفض مشابه في إعانات المواليد والتعليم والصحة والرفاهية. وفي ذلك الوقت لم يرق ذلك للوزراء دافيد ليفي وإيلي ياشي وإيلي سويا وناتان شرانسكي وإسحاق ليفي الذين هاجموا الأفكار التي طرحها المسؤولون في شعبة الميزانيات. وبالفعل فإنه عند التصديق على الميزانية قبل عامين لم يتم التصديق على أى خفض لإعانات المواليد، كذلك فإن جزءاً كبيراً من التخفيضات الأخرى في التعليم والصحة قد شطب من دفتر الميزانية.

ولكن يبدو أن المسؤولين في وزارة المالية يعانون بين الحين

والآخر من مرض النسيان حيث أنه والسبب ما يعتقد هؤلاء المسؤولون أن ليفي وياشي وأصدقائهما سوف يرفعون أيديهم موافقين هذه المرة على خفض الميزانية واستئصال مئات الملايين من الشيكلات من ميزانيات التعليم والرفاهية. وكان دافيد قد صرح في حينه أن حكومة نتنيا هو عبارة عن رحلة جوية لا تؤدي إلى أى مكان. وقد بدأ المحيطون بالوزراء الاجتماعيين أمس بالهمس واللمز ويقولون أن باراك ذاهب هو الآخر في نفس الرحلة.

وفي بعض الوزارات كانت هناك بالأمس بعض التقديرات الحذرة من قبيل أن الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال يمكنهم هذا العام النوم في هدوء ولن يساورهم القلق الفوري. ويقولون في دهاليز الوزارات أنه لم يتم هذه المرة أيضاً خفض إعانات المواليد.

ليسوا عبيداً للأسواق

هارتس ١٩٩٩/٨/٥
بقلم / ابراهيم طل

المحلية قد نجح في السيطرة على التضخم ولكنه في المقابل أغرق الاقتصاد في كساد عميق.

ومن أجل فهم الفجوة بين مواقف الأطراف في الصراع على السياسة الاقتصادية يجب أن نتفهم، ليس فقط الاختلاف في الأهداف بل أيضاً والاختلاف في المدى الزمني. فقد التزمت الحكومة الحالية بإعادة الاقتصاد إلى حالة الازدهار وتقليص معدل البطالة بدرجة كبيرة خلال أربع سنوات ونصف السنة. وكان هذا الأمر يستوجب أن تسير السياسة النقدية في خط متواز مع السياسة المالية وبصوره متناسقة ومدروسة. ولكن بنك إسرائيل يعمل وفقاً لجدول زمني لمدة عامين فقط. ويطمع محافظ بنك إسرائيل الحالي وحتى انتهاء فترة عمله (أغسطس ٢٠٠١) في الوصول إلى نسبة تضخم تشبه النسبة الأوروبية. وهنا نجد أن قوة الوسائل تعمل وفقاً للهدف وبتنوع الوضع في الاعتبار تأثير الاقتصاد الحقيقي (النشاط والصادرات والعمالة) ولذلك فهناك احتمالات ضئيلة جداً لأن تتوصل الحكومة وبنك إسرائيل إلى اتفاق حقيقي حول التعاون.

وتحاول الحكومة الحالية أن تتخلص من فشل الحكومة السابقة والعمل على تحقيق أهدافها في مجال الازدهار والعمالة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل تصريحات المسؤولين في وزارة المالية قد تسببت في حالة عدم الهدوء في الأسواق؟ وحتى بدون هذه التصريحات كان من الواضح أن الوضع الحالي حيث تعويم الشيكال والفائدة الحقيقية الخانقة وتباطؤ النشاط وجمود الصادرات وزيادة معدل البطالة، لن يمكن أن يستمر أياً كانت الحكومة التي تتولى السلطة. وقد فهمت الأسواق أن الحكومة سوف تضطر لأن تعمل في

عندما أعلن إيهود باراك أن الازدهار الاقتصادي هو الهدف الرئيسي للحكومة تذكرنا قرار الحكومة السابق الصادر في ١٢/٨/١٩٩٨ (وهو القرار رقم ٤١٦٧) بشأن أهداف السياسة الاقتصادية لعام ١٩٩٩.

١- بذل أقصى قدر ممكن من الجهد حتى يتحقق الازدهار الاقتصادي الدائم.

٢- رفع نسبة العمالة في قطاع الأعمال.

ومن المعروف أن عام ١٩٩٩ لم يشهد بذل أى جهد من أجل دفع الازدهار الاقتصادي نحو الأمام، بل إن هناك تراجعاً في هذا الازدهار الاقتصادي ولم ترتفع نسبة العمالة في قطاع الأعمال بل حدث انخفاض فيها.

وفي المقابل، فإنه من المتوقع تنفيذ الهدف الثالث، وهو أن معدل التضخم سيصل إلى ٤٪. ويجب على رئيس الحكومة الحالية أن يطلب من الخبراء إيضاحاً حول سبب عدم تنفيذ الهدفين الأول والثاني وأما الثالث فقد تحقق بل وأكثر من المستهدف، حيث أن تقديرات بنك إسرائيل فيما يتصل بالتضخم تشير إلى أن معدل التضخم هذا العام سيكون ٢٪.

وليس هناك شك في أن الإيضاح الذي سيصل إلى باراك من الخبراء سيبرز الفرق في مدى ملائمة الوسائل التي اتبعت من أجل تحقيق كل واحد من الأهداف ومدى الإصرار على تطبيق هذه الوسائل. ومن المعروف أن الحكومة السابقة لم تنجح في زيادة النشاط الاقتصادي من خلال الوسائل التي تملكها وتنازلت في واقع الأمر عن النضال. وفي المقابل، فإن بنك إسرائيل وبواسطة السياسة النقدية التي يتبعها وخاصة نسبة الفائدة الكبيرة وتعويم الشيكال وكبح جماح الطلبات

مجال الميزانية وفي المجالات الأخرى للسياسة الاقتصادية من أجل تحويل اتجاه المسارات. وهناك سؤال هام آخر وهو: ما هي واقع الأمر رسالة "الأسواق" التي تعاني من حالة "عدم هدوء"؟.. وهل هذه الأسواق تعترض على خفض قيمة الشيكل وتفضل استمرار تعويمه؟ وتعترض على خفض نسبة الفائدة وتريد أن يستمر بنك إسرائيل في اتباع نسبة الفائدة الحقيقية التي تتراوح ما بين ١٧٪ و ١٨٪؟ هل الأسواق تخشى بالفعل من أن المزيد من الخفض البطيء في العجز (٢,٧٥٪ بدلاً من ١,٧٥٪ من الناتج القومي الخام) سوف يتسبب في تدهور الاقتصاد نحو التضخم المتزايد على غرار ما حدث في الثمانينات؟ وهل

مصادقية التزام الحكومة بنسبة عجز ٢,٧٥٪ أقل من مصادقية التزامها بالحفاظ على نسبة عجز ١,٧٥٪ على أي حال، ليس من حق أي حكومة أن تسلم مصالح قومية حيوية في الاقتصاد والمجتمع إلى "الأسواق" لتسيطر عليها وتتحكم فيها، حيث أن هناك كثيراً من النماذج العالمية التي تثبت إلى أي مدى تسبب ذلك في تدهور الاقتصاديات القومية. وليس هناك شك في أن الحكومة قائمة بهدف منع التدهور الاقتصادي أو التطور الاقتصادي السلبي وهي تملك الوسائل التي تمكنها من التأثير على هذه التطورات ومن واجبها أن تستخدم صلاحياتها في هذا الصدد. ولا يجب أن يؤدي الخوف من "الأسواق" إلى إصابة الحكومات بالشلل.

أين الخزانة ؟

ملحق معارف السياسي
١٩٩٩/٨/٢٤
بقلم / ياعيل باز ملاميد

في سنوات حكم بنيامين نتنياهو سألنا أنفسنا أكثر من مرة ماذا يدور في رأس الرجل، وما هي طريقة تفكيره، وأية معايير في نظره يتخذها عند إصدار قراراته الغريبة. وبعد ذلك أدركنا أنه لا فائدة من تلك الأسئلة، وببساطة توقفنا عن الاستفسار.

من كان يصدق أن تلك ستكون أيضاً الأسئلة التي سيسألها العديد منا - ومن بينهم كبار مؤيديه - إزاء إيهود باراك. كيف يحتمل ذلك، أن الرجل الذي أدار بوعي كبير جداً معركته الانتخابية، وتفهم بالضبط أمراض المجتمع الإسرائيلي، والنقاط التي توجد حولها رغبة شديدة في التغيير، كيف أنه يعمل ما في وسعه من أجل تخريب الانجاز الرائع الذي حصل عليه تجاه كل معسكر اليسار والسلام. وماذا دار في عقله عندما قام بتعيين "بايجيه شوجاط" الرجل الظريف والمتوسط والذي ليس له تطلعات اجتماعية أو اقتصادية، لكي يكون وزيراً للمالية لدولة مشاكلها الاقتصادية هي التي تسقط الحكومات.

إن الذي يبدو وكأنه إصلاح اقتصادي والذي تم التصديق عليه في جلسة الحكومة أول أمس، عبارة عن مجموعة من الخطط والبرامج القديمة والبالية، والتي من المهن تقريبا التفكير في أن باراك الرجل الذي في الواقع يفكر بأسلوب آخر ولديه تطلعات وإبداعات، هو الذي سيتبناها. ومرة أخرى نعود لتعظيم موظفي المالية في تحديد السياسة الاقتصادية، ومسؤولين كبار أيا كانوا، والذين كأسمائهم .. موظفون. ومهمتهم أخذ قلم وورقة، أو للدقة حاسب آلي، والحرص على ألا تكون هناك إنحرافات في الميزانية وألا يزيد العجز. إن مهمة باراك هي أن يشكرهم بحرارة على جهودهم الطيبة، وأن يدعو إليه الرجال مع الأفق الاقتصادي الواسع، ومعهم سوياً يخلقون سياسة اقتصادية تؤدي في النهاية إلى النمو المرجو وإلى نهاية سياسة الاعتدال (التكشف) التي تصيب الاقتصاد بالشلل منذ عدة سنوات.

إن مهمة باراك تغيير برامج في المجال الاقتصادي، لأن تلك البرامج والخطط القائمة لم تعد جديرة بعد. ولأن وزير المالية الذي إختاره لنفسه ليس هو الشخص المبشر في مجال الانطلاقة، فإن عليه أن يفعل ذلك بنفسه، مع المساعدة الكبيرة من أصدقاء عديدين، والذين سيسعدون لإعطائه تلك المساعدة لأنهم يرغبون أن ينجح. لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بفشل باراك، لأن المخزي من وراء ذلك يعني عودة بيبي، رغم مدى ما يبدو ذلك مبالغاً فيه الآن.

إن أحداً لا يتوقع أنه في خلال شهرى حكم باراك سوف تحل كل المشكلات. ولكن البرنامج الاقتصادي يعني إعلان نوايا والاتجاه يصيب بالاحباط ويبحث على القلق بل أننا قلنا في ١٧ مايو بصوت جلي وواضح أننا لا نريد أن ما حدث هو ما سيحدث. وإيهود باراك وعدنا بالأحداث ذلك، وهو قادر على الوفاء بوعده.

كيف، يحتمل أنه لا يرى ما يراه الجميع؟ ليس فقط أولئك الذي إختاروه، وما زالوا يأملون أن يكون هذا الاختيار لثمانى سنوات. كذلك الرجال المتخصصين، رجال الاقتصاد، الأكاديميين وغيرهم. وماذا يجمله أيضاً يسير أسيراً للأرقام والخطط التي يسحبونها له موظفو المالية، ووزيرها على رأسهم؟ كيف يعمل رأسه؟ هل من المحتمل أنه لا يفهم أنه بدون رؤية مستقبلية وبدون إنطلاقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي يدفعون ثمناً باهظاً، كذلك الدولة، وكذلك الموجود على رأسها؟ لا، لا يمكن ذلك.

إن ما هو الأمر؟ وذلك بالذات هو الموضوع. إن المائة يوم الأولى لحكم إيهود باراك تتميز بأسئلة واستفسارات رتيبة لا توجد اجابات لها. هل من الممكن أن من وراء كل ذلك توجد خطة مفهومة وواضحة والتي سنكتشف أبعادها فقط فيما بعد، كما حدث في الانتخابات؟

يا ليت ولكن في الوقت الحالي أيضاً يبقى ذلك الأمر سؤالاً بدون إجابة.

الحكومة تصدق على التعديلات الاقتصادية

المستمر ضد قرار السماح لشركات طيران إسرائيلية بالعمل إلى جانب العال كشركات منتظمة. ويقول وزير الخارجية دافيد ليفي الذي اقترح ضد التعديلات أنه ليست هناك أي بشرى طيبة للعاطلين وأن الخطة تبشر بالمواجهات وهذه هي سياسة النعاق. وإنني أعرف من الذي سيخسر وأقصد الفقراء، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وليس من حق الحكومة أن تخلق مثل هذه المواجهات قبل أن تستقر.

وأما الوزير بن عامي اعترض في البداية على خطة وزارة المالية ولكنه اقترح في نهاية الأمر لصالحها بعد أن ادخلوا عليها بعض التعديلات التي اعترض عليها بشدة، مثل المساس بسكان المساكن الشعبية وإلزام الذين يحصلون على ضمان للدخل بالعودة إلى دائرة العمل. وقال بن عامي: "إن معظم الذين يحصلون على ضمان دخلهم من المندوبين في المجتمع، وهذه المرة أيضاً نريد أن نحولهم إلى فئران تجارب".

بعد مناقشات صاخبة صدقت الحكومة على معظم التعديلات الاقتصادية التي اقترحتها وزارة المالية، وفي نهاية المناقشات التي استمرت ثماني ساعات تم تمرير هذه الاقتراحات بأغلبية ١٦ وزيراً واعتراض خمسة وزراء وهم شلومو بيننري وإيلي شاي وإسحاق كوهين ويوسي ساريد ودافيد ليفي. وقد امتنع الوزير إيلي سويسا عن التصويت.

وتشمل التعديلات التي تم التصديق عليها المساس بانفراد بعض المؤسسات باحتكار المجال التي تعمل فيه مثل شركة الكهرباء وبيزك والعال، وكذلك المنافسة في البحث والتنقيب عن المياه ودخول منافس رابع في سوق التليفون المحمول وإنشاء قناة تليفزيونية تجارية جديدة.

وقد أثارت قرارات الحكومة موجه من الغضب بين جزء من الشركات الحكومية وجزء من لجان العاملين التي هددت بتنظيم اضرابات احتجاجاً على هذه التعديلات. ويقول رئيس منظمة العاملين في شركة الكهرباء بورام أوفر اكوفيتس: "لقد بدأنا المعركة اليوم".

كذلك فإن العاملين في شركة العال بدأوا يستعدون للصراع

وصول عدد العاطلين إلى ٢٠٠ ألف ومعدل البطالة إلى ٨,٦٪

إلى ٢٠٦ آلاف شخص طبقاً لتوقعات وزارة المالية. وكان معدل البطالة قد ارتفع خلال ثلاث سنوات بنسبة ٢,٢٪ وزاد عدد العاطلين بـ ٥١ ألف شخص. وفي شهر يونية ١٩٩٦ (عشية تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو) سجل معدل بطالة ٦,٤٪ وكان عدد العاطلين في ذلك الوقت ١٤٩ ألف عاطل.

ويقول الخبراء أنه ليست هناك أية دلائل تشير إلى حدوث تحسن في وضع العاطلين في إسرائيل، حيث أنه طبقاً لتوقعات وزارة المالية، فإن معدل البطالة سوف يستمر في الارتفاع في العام القادم بنسبة كبيرة لتصل إلى الذروة: ٨,٨٪ وسيكون عدد العاطلين حينئذ ٢٠٦ آلاف عاطل.

ويؤكد المسؤولون في وزارة المالية أنه عندما ينمو الاقتصاد الإسرائيلي ويزدهر بنسبة ٣٪ فإنه من المحتمل حينئذ حدوث تحسن معين في معدل البطالة.

ظلت نسبة البطالة كما هي بدون تغيير ووصلت في شهر يونيو إلى ٨,٦٪ وذلك على غرار الأشهر السابقة. هذا ما أعلنه المتحدث باسم المكتب المركزي للإحصاء.

وكانت نسبة البطالة في شهرى إبريل ومايو ٨,٦٪ وهي أقل بنسبة ٠,٢٪ بالمقارنة إلى نفس الفترة من العام الماضي، ويؤكد المسؤولون في المكتب المركزي للإحصاء أن التغيير في نسبة البطالة في الأشهر السابقة ينبع من عدم وضع التأثيرات الموسمية في الاعتبار.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل البطالة في الربع الثاني من عام ١٩٩٩ (أبريل - يونية) قد وصل إلى ٨,٦٪ وهي نفس النسبة التي كانت في الربع الأول من هذا العام. والآن يتضح أنه قد سجل استقرار في العام الأخير في معدل البطالة في إسرائيل نسبته تتراوح ما بين ٨,٦٪ و ٨,٧٪. ويصل عدد العاطلين الآن إلى ٢٠٠ ألف شخص ومن المتوقع أن يتزايد هذا العدد في العام القادم ليصل

يديعوت احرونوت
١٩٩٩/٨/١٢
بقلم / جاد ليثور

زيادة بنسبة ٣٠٪ في العجز التجاري منذ بداية هذا العام

التأثيرات الموسمية والعناصر غير المنتظمة إلى زيادة حجم الصادرات التي استمرت منذ شهر أبريل الماضي بنسبة ٦,٠٪ كمتوسط شهري - ووصل معدل الزيادة السنوي إلى ٧٪.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة من أبريل حتى يوليو سجل ارتفاع في حجم الصادرات لمعظم أفرع الصناعة، حيث أن صادرات قطاع معدات الاتصالات والمراقبة والاشراف قد ارتفعت بنسبة سنوية تصل إلى ١١٪ وأما صادرات المكونات الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر فقد زادت بنسبة سنوية تصل إلى ٨٪. وأما صادرات الماكينات والمعدات فقد ارتفعت بنسبة ١٠٪ سنوياً.

وسجل ارتفاع في حجم الصادرات أيضاً بالنسبة لقطاعات الصناعة التقليدية، فقد ارتفع حجم صادرات المواد الغذائية والمشروبات بنسبة ٢٠٪ سنوياً. وأما صادرات المنسوجات وكذلك الملابس فقد ارتفعت بنسبة ٦,٥٪ سنوياً وأما صادرات قطاع الأخشاب والورق فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪. وفي المقابل فقد سجل استقرار في صادرات قطاعات المطاط والبلاستيك وسجل انخفاض في صادرات المواد الكيماوية والمجوهرات.

بلغ العجز التجاري لإسرائيل في شهر يوليو ٥٢٨ مليون دولار. وبلغ حجم استيراد السلع ٢,٥ مليار دولار في مقابل التصدير الذي بلغ ١,٧٩ مليار دولار، حيث يتضح ذلك من خلال البيانات التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء.

وتجدر الإشارة إلى أن العجز التجاري بلغ منذ بداية هذا العام ٤,٢٨٥ مليار دولار مقابل عجز يبلغ ٢,٢٠٥ مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، أي أن هناك زيادة بنسبة ٢٩,٥٪.

وكان العجز التجاري العام قد ارتفع في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام بمليار دولار. و٥٠٪ من هذا العجز نتج عن استيراد طائرات مدنية. و٣٦٪ من العجز نتج من زيادة استيراد الألماس والذي كان أكبر نسبياً من حجم التصدير.

ويتضح من البيانات التي نشرت أن نصيب الصادرات الصناعية وبرامج الكمبيوتر قد بلغ في الشهر الماضي حوالي ٦٨٪. واحتلت صادرات الألماس ٣٠٪، وأما الصادرات الزراعية فقد احتلت ٢٪.

وقد انخفضت صادرات السلع في شهر يوليو بنسبة ٥,١٪، استمرراً للانخفاض الذي بلغ ١٪ في شهر يونيو وبعد ارتفاع حاد بلغ ١٠٪ في شهر مايو.

وتشير تحليلات المكتب المركزي للإحصاء بعد استبعاد

هآرتس ٨/٨/١٩٩٩
بقلم / موتى باموك

تقرير التضخم لبنك إسرائيل:

مطلوب ربط الحزام في النصف الثاني لعام ١٩٩٩

متوقع. وأسباب ذلك هي التقديرات المبالغ فيها فيما يتصل بعمليات التحصيل، أي أن جباية ضريبة الشركات كانت أقل مما هو مخطط لها وذلك بسبب انخفاض أرباح هذه الشركات.

ويتضح من التقرير أيضاً أنه من المتوقع أن يكون هناك تجاوزاً في العجز يتراوح مـ بين ٤ - ٥ مليارات شيكل، وأقصد العجز المحلي في عام ١٩٩١ بالكامل.

وجاء في التقرير أن هناك حالة من عدم التأكد بشأن حجم النفقات الإضافية التي تم التسديد عليها قبل الانتخابات وبشأن التغييرات المتوقعة في الميزانية ومدى التزام الحكومة الجديدة بالميزانية. وأكد التقرير أنه بدون ربط الأحزمة بدرجة كبيرة في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ فإن العجز المحلي السنوي سيكون أكبر بكثير.

يشير تقرير بنك إسرائيل بشأن التضخم في النصف الأول من عام ١٩٩٩ والذي نشر يوم الأحد الماضي أنه بداية من عام ١٩٩٢ طلب من الحكومة أن تضع نصب أعينها تخفيض العجز وذلك كجزء من هدف طويل المدى للحكومة بشأن خفض العجز والدين العام، وذلك بهدف تقليل خطر حدوث أزمات اقتصادية بما في ذلك ميزان المدفوعات وتحقيق ازدهار اقتصادي مستمر مع خفض معدل التضخم. وطبقاً للتقرير فإن العجز المحلي قد وصل إلى ٥,٤ مليار شيكل في النصف الأول من عام ١٩٩٩ مقابل عجز يصل إلى ٢ حتى ٣ مليارات شيكل الناتج عن العجز السنوي المتوقع وهو ١٠,٤ مليار شيكل.

ويتضح من خلال تحليل العجز أن هناك عجزاً كبيراً يصل إلى حوالي ٤ مليارات شيكل في الدخل بالمقارنة إلى ما هو

ويؤكد التقرير على أنه في عام ٩٧ - ١٩٩٨ تم تعويض التجاوز في العجز المحلي بواسطة احتياطي أكبر من المخطط في نشاط الحكومة مع الخارج ومصدر هذا الاحتياطي هو تسجيل دخل بنك إسرائيل من احتياطي العملات الأجنبية على أنه دخل خاص بالميزانية مع عدم تسجيل النفقات في المقابل (خاصة دفع الفائدة على الودائع البنكية في بنك إسرائيل). وطبقاً للتقرير فإن الفائض في

النشاط مع الخارج في عام ١٩٩٩ لن يتجاوز المخطط له بدرجة كبيرة. وطبقاً لتقرير بنك إسرائيل فإن أكثر من ٥٠٪ من العجز المحلي في عام ١٩٩٩ قد تم تمويله بواسطة التمويل المحلي من الجماهير ٢,٢ مليار شيكل، وخاصة بواسطة سندات الدين. وأما الباقي وهو حوالي مليار شيكل فقد تم تمويله بواسطة تدفق الأموال الحكومية.

معاريف ٢٧ / ٨ / ١٩٩٩
بقلم / دافيد ليفكين

بنك هابوعاليم: سياسة الحكومة لن تساعد على إخراج الاقتصاد من حالة الكساد

أعرب الاقتصاديون في بنك هابوعاليم عن اعتقادهم بأن السياسة الاقتصادية للحكومة حسبما انعكست في قراراتها لن تساعد على إخراج الاقتصاد من حالة الكساد التي يعاني منها.

ويرى البنك أن المجال الوحيد المتوقع حدوث تحول فيه هو مجال الاستثمارات، حيث سجلت زيادة بنسبة ٤٪ بعد عام من الجمود.

ومن المتوقع أن تصل نسبة التضخم في العام القادم إلى حوالي ٥٪ وأن يتم خفض قيمة الشيكل بنسبة مشابهة. ويقول الاقتصاديون في بنك هابوعاليم أن بنك إسرائيل يصر على الاستمرار في اتباع سياسة نقدية معتدلة ومن ثم فإنه من المتوقع خفض الفائدة بنسبة ١٪، حيث أن الفائدة الحقيقية المتوقعة سوف تتراوح ما بين ٦٪ في بداية العام و٥٪ في

نهايتها. وطبقاً لتوقعات البنك فسوف يزداد الناتج بنسبة ٣٪ وأما الاستهلاك الفردي فسوف يزداد بنسبة مشابهة. وفيما يتصل بالصادرات فمن المتوقع زيادتها بنسبة ٧,٥٪ وأما الواردات فسوف تزداد هي الأخرى بحوالي ٦,٥٪.

وفيما يتصل بالعجز في ميزان المدفوعات فإن من المتوقع أن يستمر على مستواه المنخفض نسبياً، حوالي ١,٤ مليار دولار، أي بنسبة ١,٥٪ من الناتج.

ويرى خبراء البنك أنه قبيح نهاية هذا العام من المتوقع حدوث حالة من العصبية في الأسواق وخاصة بعد مشكلة الصفرين في أجهزة الكمبيوتر. وسوف ينتهي هذا العام بنسبة تضخم وهي ٢,٩٪ وأما سعر صرف الشيكل مقابل سلة العملات فسوف يكون على ما كان عليه في نهاية ١٩٩٨.

هآرتس ٣ / ٩ / ١٩٩٩
بقلم / باروخ بن - روف

الازدهار لن يتحقق على بطن خاوية

علم الاقتصاد ليس علماً دقيقاً ولكنه يعتمد على تجربة قياسية وأساليب الإثبات ومعادلات التوازن والتي خاضت تجارب الواقع التاريخي للمجتمع الانساني وخاصة المجتمع الحديث في المائة عام الأخيرة.

ومن الناحية التاريخية، لا توجد دولة في العالم لم تعان من الكساد سواء كان الطفيف أو الشديد بواسطة الخصخصة أو بواسطة المستوى الضربجي الكبير والفائدة العالية والميزانية المتوازنة وتخصيص موارد مالية من ميزانية الدولة لمجالات غير إنتاجية، بكل هذه العناصر تساعد على زيادة الكساد أو تجعل الكساد أبدياً إلى أن تظهر بعض

العوامل الخارجية مثل موجة هجرة كبيرة أو نشوب حرب. وقد ساعد هذان العاملان الاقتصاد الإسرائيلي على الخروج من حالة الكساد، وذلك على عكس دول الغرب التي واجهت الكساد بالوسائل الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يقدر على تحمل تغييرات تركيبية، ففي ظل الكساد ونسب بطالة عالية، نجد أن الجماهير ليست على استعداد لقبول الخصخصة أو تغييرات تركيبية مثلما أثبتت ذلك التجربة الانجليزية والفرنسية. ولا يمكن بأي حال من الأحوال الخروج إلى الحرب بينما البطن خاوية. والتغييرات في

التركيبة شأنها شأن الحرب ضد التقاليد والعادات المتأصلة.

كذلك فإن ميزانية الدولة يجب أن يكون بها عجز نظراً لأن الدخل من الضرائب قليل وأما النفقات في صورة استثمارات في البنية التحتية والتعليم والمواصلات وكذلك الاستثمارات الكبيرة في المناطق التي تعاني من البطالة

ومسألة وقف تطوير وتنمية المستوطنات ليست مسألة سياسية ولكن ضرورة اقتصادية في جدول الأولويات الوطني الحالي. ونفس الشيء ينطبق أيضاً على تحويل الأموال إلى المؤسسات الدينية وزيادة عدد الوزراء، وهذه الزيادة في عدد الوزراء لها تأثير نفسي وسلبي على السلوك الاقتصادي للمواطنين.

والحكومة الحالية لا تبتعث على الثقة في السياسة الاقتصادية وفي التغييرات الضرورية من أجل الخروج من حالة الكساد. وأما الفائدة الكبيرة فإنها لا تخدم سياسة الخروج من الكساد. وبالفعل فإن الفائدة الأكثر انخفاضاً والعجز الكبير في الميزانية سوف يتسببان في زيادة معدل التضخم. ويجب على محافظ بنك إسرائيل أن يجيب على السؤال القائل: ما هو الأفضل، التضخم أم الكساد؟ وأود

أن أذكر في هذا الصدد أن المجتمع الحديث يفضل التضخم.

ففي ظل معدل التضخم الذي يتراوح ما بين ٥٪ و ٦٪ من المؤكد أن الجماهير سوف تعاني بدرجة أقل من معاناتها في ظل حالة البطالة وغياب الدخل لأن البطالة وقلة الدخل يؤديان إلى الانهيار الأسرى وزيادة معدل الجريمة ومشاكل اجتماعية خطيرة. والتضخم الضئيل لا يخدم العاطلين، وفي ظل التضخم فإن كل اقتصاد منزلي يجري عملية تكيف ومواءمة ولكن في ظل البطالة والكساد لا يمكن أن تكون هناك مواءمة أو تكيف .. والتضخم الضئيل يخدم شخص محافظ بنك إسرائيل فقط، ويجب على الشعب في هذا الوقت أن يحارب سياسته.

إن التغييرات في التركيبة الاقتصادية يجب أن تتم، ويجب أن تتم في فترة الازدهار والبدالة الضئيلة. ويجب أن يكون التغيير لصالح الجماهير وبواسطة الجماهير وليس بواسطة أصحاب رؤوس الأموال الخاصة.

* كان الكاتب يشغل في الماضي منصب نائب مدير شعبة التخطيط الاقتصادي في وزارة المواصلات والآن يشغل منصب مستشار خاص.

رواد الاخلاء

يديعوت أحرونوت
١٩٩٩/٨/٣٠
بقلم / أمنون لورد

لقد كان الاتحاد بين الحركات الكيبوتسية وبين الكيبوتس القطري شيئاً استلزمه الواقع. وكان السبب الرئيسي وراء هذا الاتحاد اقتصادياً ولكن لا ننسى أيضاً حقيقة هامة وهي أن الفجوات في المواقف السياسية قد تقلصت أو تلاشت تماماً. وكان تأثير حركة هاشومير هاتسعير في هذا الاتحاد واضحاً وبارزاً للغاية.

ولا يجب أن نفهم من ذلك أن حركة هاشومير هاتسعير قد سيطرت على اتحاد الكيبوتسات ولكن في المجتمع الإسرائيلي يبدو أن تأثير هذه الحركة أقوى الآن من أي وقت مضى.

ولكن كيف يبدو ذلك؟ ففي صفوف ميرتس الشريك الأول الطبيعي لحزب العمل في الائتلاف يبرز أربعة أعضاء كنيسة أحدهم وزير، وهم ممثلون لحركة هاشومير هاتسعير. وهؤلاء الأربعة هم (ران كوهين وافوفيلين وعنات مائور وجومسي). ولم يعد لحركة الكيبوتسات مثل هؤلاء الممثلين البارزين مثلما كانوا في الماضي القريب حيث كان يعنكالا تسور وحاجي ميروم.

كذلك فإن القضايا السياسية تدل على أن الايديولوجية قد

اختفت ولكنها اختفت لصالح هاشومير هاتسعير. ومن ناحية أخرى فإننا نعرف أن اتحاد الكيبوتسات هو الذي قاد موجة الاستيطان الجديد بعد حرب الأيام الستة وهو الذي بدأ مشروع الاستيطان في هضبة الجولان وفي وادي الأردن.

وكان الكيبوتس القطري (هاشومير هاتسعير) قد انجرف وراء كيبوتسين آخرين قيل عندهما أنهما لن يشكلا عقبة في طريق السلام.

والآن تحول هاشومير هاتسعير إلى الرائد الذي يقود عملية الاخلاء. ويمكن القول أن سكتارية الكيبوتس القطري قد قررت مصير الكيبوتسات التابعة لها أو التي تمثلها، حيث أننا نتحدث عن كيبوتسات وليس عن أفراد. وأما اتحاد الكيبوتسات في مقابل ذلك فإنه يتخبط، حيث أنه يؤيد السلام ولا يريد أن يزجج رئيس الوزراء إيهود باراك. والواقع أن اتحاد الكيبوتسات لن يصدر بياناً قاطعاً ضد الانسحاب من هضبة الجولان يشير إلى تراجع تام عن المبادئ الأساسية للغاية له. ويمكن أن نخمن أنه إذا كان معظم أعضاء اتحاد الكيبوتسات في الجولان يعترضون على

الاخلاء فإن مؤخرتهم قد تقلصت وأكبر دليل على ذلك تلك المناقشات التي دارت مؤخراً في اتحاد الكيبوتسات. ولكن هل هناك علاقة بين كل ذلك وبين الحدث الاسطوري الذي وقع قبل ٤٥ عاماً الا وهو الانقسام في الكيبوتس الموحد؟ والآن يوجد من يدعى أنه لا يمكن معرفه سبب هذا الانقسام. ولكن يجب أن يعرف الجميع لماذا كان هذا الانقسام؟ لأن الأحداث التي مرت على الحركة الكيبوتسية منذ الانقسام هي نتيجة لعدم وجود الروح التي عهدناها في الكيبوتس. ونحن نذكر أنه في بداية الخمسينيات ثار شلومو

لافي ضد رجال المابام قائلاً: "إن عين حرود من وجهة نظركم هي موسكو ولكن عين حرود بالنسبة لنا هي القدس". وبعد ذلك بعشرين عاماً أطلق افاكوفنر مقولته الشهيرة: "لقد هجرت جارتى الكيبوتس". ونهاية المطاف هي أنه منذ تلك الأيام لم يتبق فقط إلا مبدأ واحد كما هو: مسموح فقط للجهات السياسية، سكرتاريات أو حكومات بإصدار قرارات حاسمة من شأنها أن تحدد مصير عشرات ومئات الألوف من بنى البشر.

يديعوت احرونوت
١٩٩٩/٨/٢٢
بقلم / ارييه أجوزي

إمكانية كبيرة لتنفيذ صفقة مع الصين قيمتها حوالي مليار دولار

أعرب المسئولون في الصناعة الجوية عن اعتقادهم بأن هناك إمكانية كبيرة لاتمام صفقة تقدر بمليار دولار مع الصين.

ويرغب الصينيون في شراء أربع طائرات انذار ووقعوا حتى الآن مع الصناعة الجوية على اتفاقية تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار من أجل شراء طائرة انذار واحدة ويتم تركيب نظام "فالكون" من انتاج الصناعة الجوية على هذه الطائرات. وتجري الآن اتصالات حول اتمام هذه الصفقة التي ستوقع بعد تسليم أول طائرة.

وتجدر الإشارة إلى أن العاملين في مصانع شركة "بريفاف" في روسيا قد بدأوا في تركيب "دش" على طائرة روسية من طراز "أي - ٥٠" والتي حولتها الصناعة الجوية إلى طائرة

إنذار مبكر لسلاح الجو الصيني. ومن المقرر أن تصل الطائرة إلى إسرائيل في بداية العام القادم من أجل تركيب الأنظمة. وتقول مصادر إسرائيلية أن العمل يجري حتى الآن وفقاً للجدول الزمني. وتقوم اطقم إسرائيلية بالاشراف على تركيب "الدش" الكبير على الطائرة. وتقوم اطقم صينية بالاشراف على الأعمال وستقوم أيضاً بمراقبة تركيب "الدش" في إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام "فالكون" الذي تم تطويره في شركة "ألتا" وهي إحدى الشركات التابعة للصناعة الجوية، قد تم تركيبه على طائرة ٧٠٧ تابعة لسلاح الجو الشيلي ويعمل بنجاح. والآن تتنافس ألتا في المناقصات لتوريد طائرة إنذار لتركيا.

إسرائيل / شئون داخلية

خوفاً من جيش سياسي

ملحق هآرتس السياسي
١٩٩٩/٨/٩
بقلم / زئيف شيف

التغييرات التنفيذية في المناطق من الممكن اعتبارها ضرراً استراتيجياً. وإذا كان حتى وأنواع أحداث النفق، كان جيش الدفاع يفكر بمصطلحات المصالحة مع الفلسطينيين، فإنه منذ ذلك الحين يترسخ الاعتقاد بالتفكير في مصطلحات "الحرب والهجوم" وعلى ذلك فإن من يعتقدون ذلك يقولون: خطأ من يزعم أن أحداث النفق تعتبر في نظر الفلسطينيين إنجازاً بسبب أنهم نجحوا في أن يسببوا خسائر في صفوف جيش الدفاع لإسرائيل.

إن التحول التنظيمي أدى إلى إقامة قوات خاصة من أوساط المستوطنين. إنها بمثابة دفاع ميداني جديد. فبعد أن قدروا في جيش الدفاع أن عمليات اقتحام مشابهة من الممكن حدوثها مستقبلاً بدأوا في دفع جنود نوى مستوى قتالي عال إلى الدفاع الميداني ولكن هذه المرة جميعهم من المستوطنات. وإذا كان في الماضي قد أتيحت لهم أفضلية للعمل في وحدات ميدانية قتالية في أي مكان آخر، فإن هذه الامكانية متاحة الآن لكي يخدموا في الدفاع الميداني الواسع للمستوطنات.

إن النتيجة المنطقية هي، أنه نرى حين أن إجراء الاستدعاء للاحتياط في الوحدات الأخرى يستمر حوالي ٢٦ ساعة، كما هو الحال في كل جيش الدفاع الإسرائيلي، فإنه بالنسبة لوحدات المستوطنين فإن الاستدعاء لا يستغرق أكثر من ٦ ساعات فقط. وفارق إضافي آخر هو، أن تلك الوحدات تخدم داخل المستوطنات، فإن العديد يتم تنظيمها في الواقع في إطار أقسام في المستوطنات، ولكن في المقابل قد تم إنشاء كتائب متنقلة، والتي تقوم بتأمين المحاور التي تربط بين المستوطنات. وهناك تغييرات إضافية متعلقة بتنظيم القوات في المناطق، مثل التوجه لرئيس ١٥ سرية دائمة تابعة لحرس الحدود والتي لم تتحول بعد لوظائف

قبل اندلاع الانتفاضة تبلورت في المناطق ظاهرة سلبية تتعلق بأسلوب تنظيم وحدات الاحتياط بالجيش. فحسب أوامر رئيس هيئة الأركان العام حينذاك، رفائيل إيتان، فقد أقيمت في إطار الدفاع الميداني الواسع وحدات مكونة من مستوطنين فقط - أي وحدات ذات صبغة سياسية. وكان هناك من أطلقوا عليها آنذاك "بالمخ" المستوطنين، إلا أنه في حالة بالمخ كان المجنود قد أتوا من كل مكان في البلاد، أما وحدات المستوطنين فقد تشكلت بتوحيد الأصل الجغرافي، أيضاً من المستوطنات التي يدور حولها الجدل السياسي. وكان الخوف أن تتحول تلك الوحدات للمستوطنين إلى شرطة سياسية فيما يتعلق بالفلسطينيين.

وبعد أن نشرت جريدة "هآرتس" ذلك الأمر، عمل قائد المنطقة المركزية في ذلك الحين، عمرا ممتسنا، على حل وتفكيك تلك الوحدات. فقد وضعت في المناطق وحدات دورية كانت تخدم هناك لمدة ثمانية أشهر على الأكثر، وكانت وحدات الاحتياط التي تحل محلهم من القوات الميدانية. وقام الدفاع الميداني المكون من مستوطنين قام بتنفيذ مهام أمنية من النوع جود، وكان الجنود معظمهم على مستوى قتالي ضعيف وحرصوا على ألا يخرجوا عن نطاق المستوطنات.

لقد طرأ التحول في أعقاب أحداث "نفق البراق" في سبتمبر ١٩٩٦. فقد فتحت الشرطة الفلسطينية النيران، بتعليمات من أعلى، وفي تلك الأحداث قتل ١٥ جندياً من جيش الدفاع الإسرائيلي و٧٠ فلسطينياً وضابطاً مصرياً. لقد مر جيش الدفاع باهتزازات جديّة، وفي أعقابها طرأت تغييرات فيما يتعلق بالتنفيذ الميداني. فالاعتبارات التي كانت مفضلة مثل تلك التي أدت برئيس هيئة الأركان ميتسنا، يقوم بحل وحدات المستوطنين، تلك الاعتبارات فقدت أهميتها. ففي قيادة جيش الدفاع هناك من يقول بأن النتيجة المترتبة على

الشرطة، بل تعمل وتشتغل حتى الآن بتدريبات السرية أو الكتيبة. تلك هي التغييرات التي وضعت من أجل تمكين جيش الدفاع في حالة اندلاع مواجهات أن يتعامل مع التهديد الخارجي في الوقت الذي تتعامل فيه القوة الجديدة بالمستوطنات مع الفلسطينيين.

وما كان يخشاه ميتسناح من قلبه قبل اندلاع الانتفاضة حدث بالكامل بل واتسع. والأكثر من ذلك أن القيادة المباشرة لتلك الوحدات توجد كلها في أيدي ضباط من أوساط المستوطنين. وقائد قوات جيش الدفاع لإسرائيل في الضفة الغربية اللواء إسحاق إيتان، لا يخشى من وحدات ذات توجه سياسي واحد، وهو في هذه الحالة يميني بل

وحتى يميني متطرف. إن إيتان يعتمد على ثقته في الجنود المستوطنين بالآ يستغلوا الصلاحيات التي يمنحها لهم جيش الدفاع على نحو سييء فيما يتعلق بموضوعات أمنية حساسة. وحسب قوله، فقد كانت هناك حالة واحدة منذ عدة أشهر والتي مثل فيها للمحاكمة جندي إحتياط من وحدة مستوطنين بعد أن فتح النيران بدون ترخيص.

هاتسوفيه ٨/٨/١٩٩٩
مقال افتتاحي

كل القوات للقضاء على ظاهرة العنف

داخل الطائفة والمعابد. وهذا يعتبر بدون شك نوعاً من الهروب أو التجاهل. وهذا يعتبر تشجيعاً للجاني على الاستمرار في فساد مع عدم التفرقة بين الصالح والطالح. وفي نفس الوقت فإننا لا ندري ماذا ستجرف هذه الموجة العنيفة في طريقها. إن الجماهير الدينية القومية تشجع أبناءها على التجنيد في الوحدات الخاصة والمساهمة إلى أقصى درجة ممكنة. ولكن من المؤكد أن ميدان القتال الرئيسي لا يتواجد على طول الحدود ولكنه يتواجد في الداخل. ومن المؤكد أن التجنيد في الشرطة من أجل محاربة الجريمة ومحاربة العنف أهم من محاربة حزب الله. إن دولة اليهود سوف تقام في هذه الحدود أو غيرها. وهذا الجدل الذي يدور بيننا سوف ينتهي إن عاجلاً أو آجلاً ولكننا لن ننهار بسبب هذا الجدل. ولكن الانهيار الاجتماعي يمكن أن يقضي علينا تماماً.. وقد حان الوقت للتجنيد قبل الانهيار.

إننا في حالة طوارئ، لم نشهد مثيلاً لها في تاريخ الدولة. ففي كثير من مناطق الدولة نجد أن النساء يشعرن بعدم الطمأنينة ليس فقط أثناء سيرهن في الشارع وليس فقط في الظلام، ولكن أيضاً في منازلهن. ويتعرض الأطفال الرضع للقتل وأب يلقي بطفله الرضيع من النافذة ولا يمر يوم هنا دون أن يقع حادث قتل ووقوع العشرات من حالات الهجوم من كافة الأنواع.

ويبدو أنه نظراً للتركيز الجذاهيري على عملية السلام لم نلتفت إلى حقيقة هامة ألا وهي أن هناك كثيراً من الأمور تنفذ من الأبواب الخلفية وتسبب على نظام حياتنا بالكامل. وبدون أن ندري أصبحنا نعيش في مجتمع يسيطر عليه العنف والغلبة، مجتمع مفتند للمشاعر والأحاسيس. وفي هذا المجتمع نربي أطفالنا.

وفي هذه الحرب نجد أن الصهيونية الدينية تقف موقف المتفرج معتقدة أن هذا لن يضر. وكأنه من الممكن إقامة أسوار تمنع هذه الرياح من أن تهب في الداخل، أي إلى

الملحق السياسي لمعاريف
١٩٩٩/٨/١٨
بقلم / حامى شاليف

التفكك يمكن أن يؤدي إلى ليكود

خيبة أمل مريرة وجديدة. إن الأمور لم تكن تبدو هكذا عندما أقام باراك إئتلافه واتخذ قراراً استراتيجياً بتفضيل شاس على حزب الليكود. فقد كان من المفترض أن يكون حزب شاس شريكاً إئتلافياً مريحاً بل وخاضعاً، يلحق جراحه من جراء إبعاد أرييه درعي، ويكتفى بالقليل ويسعد بنصيبه في توريعة الميزانية.

يعاني رئيس الوزراء، إيهود باراك يوجد مأزق المعضلة المتعلقة بقضية التوربين، فهي بمثابة المعيار أو المقياس. فإذا ما تحرك التوربين في ليلة السبت القريبة، فإن إئتلاف باراك الحكومي سوف يتزعزع إلى أعماق وجوده البرلاني. وإذا وقف التوربين في مكانه سوف يعتبر الأمر خضوعاً وخنوعاً للمتدينين، والمعجبين بباراك سيضطرون إلى إبتلاع

لقد تصور أن حزب شاس سيرفع يديه بالطاعة لخطوات السلام، وليس كمن سيبادر على الفور بالانفجار العظيم على الوضع الراهن.

إن ضعف شاس، وتمزقاته الداخلية، كان من المفترض أن تضبط تعطشه للانجازات في مجالات الدين والنولة. ففي وضع شاس كان من المفترض أن يكون الحزب هو آخر من يززع سفينة الائتلاف لرئيس الحكومة. فالجلوس في الائتلاف كان من المحتمل أن يمد شاس بمهلة زمنية هادئة نسبياً يحاول فيها ترميم ورأب تراجيديا درعى وأن يبنى لنفسها الأسس نحو المستقبل البعيد.

ولكن بدلاً من ذلك، تحولت النزاعات الداخلية في شاس إلى عامل مساعد لمواجهة سريعة وشديدة. فقد قرر الوزير إياهو سويسا الذي يتنافس على الزعامة بناء قوته على تصفيق الأيادي للزعامة الدينية التي ترغب في انجازات وتفرح للقتال مع الغالبية العلمانية التي إختارت باراك. فالיום موضوع التوربين، وغداً سيكون أمراً آخر وبهذا الأسلوب لن يكون هناك هدوء.. ليس الآن ولا فيما بعد.

أما الاعتبار الثاني والذي أدى لتفضيل شاس على الليكود فقد كان تأييدها "الأوتوماتيكي" لخطوات سلام سريعة وحاسمة والتي بدت في الأفق مع صعود باراك للسلطة. أما حالياً، فيتضح أن باراك لا يعدو لأي مكان، والوعد بالوصول لحسم للأمور خلال ١٥ شهراً قد تلاشى بالفعل. وأصبح بمثابة تنبؤ غامض بالتقدم خلال أربع سنوات. فعلى الرغم من نواياه الحسنة فإن الأمور تتضح أكثر وأكثر بأن باراك ليس لديه أية صيغة سحرية تؤدي للإسراع بالتقدم في المسيرة.

إن ذلك الجدل والنقاش مع الفلسطينيين حول تأجيل تنفيذ اتفاقية وإي كان من الممكن أن يديرها أيضاً والليكود داخل الائتلاف، وتلك المساومة مع الأسد حول صيغة استئناف المفاوضات مع سوريا كان من الممكن إجراؤها كذلك وإريل شارون يجلس حول مائدة الحكومة. وفي مقابل ذلك، مع الليكود وبنون شاس كان من الممكن بسهولة أكثر قيادة حركة إصلاح داخلية وتحرير النولة، ولو لفترة محدودة ولمرة واحدة، من عالم المتدينين المتشدد الذين ينقص حياتنا.

لقد انقسم منذ البداية مؤيدو باراك بين أولئك الذين عارضوا شاس من أساسه، وبين هؤلاء الذين كانوا مستعدين لاتباع عادة ارتدا، قبعة الشترايميل (قبعة من الفرو كان يرتديها يهود أوروبا الشرقية ومازال يرتديها بعض اليهود التقاة وخصوصاً أيام السبت والأعياد) من أجل السلام، وبشرط أن يكون هناك سلام حقيقي في الواقع. وإذا ما إتضح أنه في أثناء مسيرة صنع السلام لن يكون هناك جديد تحت الشمس، فإن القبعة اليهودية ستتحول لأمر بغيز وستولد شعوراً بالإكراه من هنا ومن هناك.

إذا ما إستمر التوجه الحالي، فإن مشاركة الليكود ستتحول إلى أكثر وأكثر جاذبية، والارتباط بشاس سيتم تصويره على أنه عبرة ودرس خاطيء. وإذا ما استمر التوربين في الحركة في ليالي الجمعة مثل النهار فمن المحتمل أن فرصة الليكود سوف تطرح تلقائياً، سواء رضى بذلك باراك أم لم يرض.

كيف نقيس الإجحاف ؟

ملحق هآرتس السياسي

١٩٩٩/٨/١٨

تحقيق بقلم / شحر إيلان

المعطيات. ونتيجة لذلك فإن تقرير اللجنة يوضح أن منهل التعليم التوراتي الديني يحصل على أموال أكثر بكثير من التعليم الحكومي، ولكنه لا يكتنف الصورة كاملة. وجدير بالذكر أن التفرقة لصالح شبكة منهل التعليم التوراتي هي خروج عن القانون الخاص بأسس الميزانية، والذي ينص على أن تلاميذ جميع أجهزة التعليم يحصلون على ميزانيات بشكل متساو.

وللتذكيرة: تقرير لجنة نئمان والذي قدم في ٢١ يوليو هذا العام، حدد أن شبكة منهل التعليم التوراتي تتمتع بميزانيات أكبر من تلك المتاحة للتعليم الحكومي. وكانت اللجنة قد شرحت في تقريرها العجز لدى الشبكة والذي يخلق في منهل التعليم التوراتي شعوراً بالظلم والتفرقة: "أنه في ساعات التدريس الزائدة وفي الفصول الصغيرة التي ليس لها ميزانية، وفي منح خدمات محسنة إضافية، مثل الانتقالات،

إن متوسط ما يحصل عليه تلميذ في شبكة منهل التعليم الديني من وزارة التعليم أكبر بنسبة ٧٦٪، من الميزانية التي يحصل عليها تلميذ في التعليم الحكومي أو الحكومي وهو ما يوازي ٥٦٥٠ شيكلا سنوياً. فالتلميذ بمنهل التعليم (الديني) يحصل في المتوسط على حوالي ١٢٥، ١٢ شيكل سنوياً، في مقابل ٧٤٧٥ شيكلاً فقط في المتوسط للتلميذ في التعليم الحكومي. إن ميزانية الأنشطة التي يحصل عليها تلميذ في شبكة مدارس شاس تصل إلى ٢٥٥٠ شيكلاً سنوياً، وهي أضعاف ما يحصل عليه تلميذ حكومي من ميزانية. وميزانية الانتقالات التي يحصل عليها تلميذ المنهل تصل لحوالي ١٥٠٠ شيكل وهي خمسة أضعاف ما يحصل عليه تلميذ في التعليم الرسمي.

هكذا يتضح من المستندات التي نقلتها وزارتي التعليم والمالية معاً إلى لجنة نئمان. لقد نشرت اللجنة فقط جزءاً من

والיום الدراسي الطويل، وتغذية ونظام من الأنشطة الاجتماعية والتعليمية المكمل.

ومن بين الأمور ذكر أعضاء اللجنة أن عدد التلاميذ المتوسط في مدرسة بشبكة "منهل" التعليم التوراتي يقف عند ١٢٥ تلميذاً، في مقابل ٢٨٧ تلميذاً في التعليم الحكومي والحكومي الديني (فارق بنسبة ٢١٪). لقد وقف متوسط التلاميذ الدراسين في الفصل بشبكة منهل التعليم التوراتي عام ١٩٩٧ عند حوالي ٢٠ تلميذاً، في مقابل ٢٩ تلميذاً بالفصل في التعليم الحكومي (فارق ٤٥٪) ومتوسط التلاميذ للمدرس في المنهل وقف عند حوالي ١٢ تلميذاً لكل مدرس في مقابل حوالي ١٩ تلميذاً في التعليم الحكومي (فارق ٤٦٪) والمعطى الأهم: أنه في شبكة منهل التعليم التوراتي يحصلون حسب وزارة التعليم على ٢١,٧ ساعة اسبوعياً في مقابل ١٥,١ ساعة والمخصصة للتعليم العادي.

مساواة (موازنة) وقت الانتظام:

لقد أوصت اللجنة بتنفيذ خطة تصحيح تؤدي لزيادة أعداد التلاميذ في فصول شبكة منهل التعليم التوراتي، وتمنع افتتاح فصول صغيرة أخرى وتؤدي إلى توحيد الفصول. لقد أسهبت لجنة نثمان فقط في جزء من المعطيات الصعبة التي كانت معروفة لها وامتنعت عن الخوض في مجمل الصورة. من المحتمل أنها لم تر ضرورة في تفاصيل أكثر ومن المحتمل أيضاً، أن توضيح الصورة كاملة كانت سيلزم اللجنة بنتائج أكثر صعوبة.

ويقول عضو اللجنة ومدير عام وزارة التعليم السابق، شمشون شوشاني أنه ليس متأكداً من أن الفجوة بين التعليم الحكومي ومنهل التعليم التوراتي قد زادت عما عرضته اللجنة.

لقد قدم المعطيات للجنة، مدير عام وزارة التعليم السابق بن تسيون دال والنائب المسئول عن الميزانيات في المالية حاييم بيلتيس. إن الفارق الرئيسي بين الشبكتين والذي إتضح أيضاً من تقرير نثمان، ينبع من الفجوة في ساعات الانتظام، وهي وحدة التمويل لوزارة التعليم وتستخدم في تمويل أجور المدرسين. فتلميذ منهل التعليم التوراتي، كما يتضح من تقرير اللجنة، يحصل في المتوسط على ٤٠٪ زيادة من ساعات الانتظام.

وهناك رأيان في هذا الصدد. فحسب التقدير المتوسط لوزارة التعليم، يحصل تلميذ شاس في المتوسط على ١٢١٢٥ شيكلاً سنوياً أي نحو ٧٦٪ أكثر من التلميذ في التعليم الحكومي. أما حسب البحث المقدم من "فاردا شيفر" من معهد فلورسهايمر للأبحاث السياسية بالقدس، أغسطس ١٩٩٨ فإن الميزانية العامة المخصصة للتلميذ في منهل التعليم التوراتي تصل إلى ١٤١٤٠ شيكلاً أي بزيادة ٩١٪ (تساوي ٦٧٥٠ شيكلاً) عن الذي يحصل عليه تلميذ بالتعليم الحكومي. وبسبب الشك فقد اخترت التقدير المعتدل لوجهة النظر في هذا المقال.

على مدى سنوات طويلة كانت شبكة منهل التعليم التوراتي تزعم أنها مظلومة في ميزانيات الأنشطة، أي ميزانيات

الأنشطة الثقافية، ساعات الاثراء، التكنولوجيا والكمبيوتر، مبادرات تعليمية، استكمالات دراسية للمدرسين .. إلخ. لقد ذكر تقرير لجنة نثمان بالفعل أن منهل التعليم التوراتي يحصل على ميزانية أنشطة أكثر ولكن اللجنة لم تذكر بالأرقام لأي مدى أكثر. ومن وثائق دال وبيلتيس يتضح أن تلميذ في المنهل التوراتي يحصل في المتوسط على ٢٥٥٠ شيكلاً في مقابل أقل من ١٢٠٠ شيكل والتي يحصل عليها تلميذ في التعليم الرسمي، أي ثلاثة أضعاف أو للدقة زيادة تعادل ١٩٩٪.

انتقالات مجانية:

وتذكر تقارير دال وبيلتيس أنه في "منهل التعليم التوراتي" لكل ولي أمر يوجد حق الاختيار الكامل في أي مدرسة سيدرس أولاده. فإذا رغب يسجلهم لدراسة التوراة والتلمود في الطرف الآخر من المدينة. ماهي أهمية ذلك؟ إن لجنة نثمان نفسها ذكرت أن ميزانية الانتقالات لمنهل التعليم التوراتي بالنسبة للتلميذ تبلغ أربعة أضعاف من الميزانية المخصصة لتلميذ التعليم الحكومي. وفحص المعطيات يكشف أن المعطيات في الحقيقة أكثر من ذلك وبالشكل يصل إلى فجوة خمسة أضعاف. ولكن الحقيقة هي أن ما ينقص هذه المعطيات هو الأرقام. فالتلميذ في المنهل يحصل في المتوسط على ١٤٦٣ شيكلاً للانتقالات في العام، في مقابل ٢٠٩ شيكل فقط للتلميذ في التعليم الحكومي.

بعد أن صار ما صار فإنه لا شك في أن لجنة نثمان كانت أحد الأخطاء الكبرى لرئيس حزب شاس أرييه درعي. فمن الصعب فيهم كيف أن شبكة مفضلة بهذه الصورة على غيرها ذهبت بإدراك كامل لتشكيل لجنة لتقييم المقارنة في الميزانيات. فحتى تقرير اللجنة كان معلوماً للجميع. أن منهل التعليم التوراتي يحصل على الأموال أكثر كثير من التعليم الحكومي، ولكن كل ذلك لم يكن رسمياً. والآن يوجد تقرير والدولة ملزمة بعمل شيء ما في هذا الصدد.

ولكن لماذا رغم كل ذلك أقيمت اللجنة؟

على ما يبدو أنه قد فاض الكيل بوزارتي المالية والتعليم في بداية العام تجاه مطالب درعي لتغطية العجز. فقد استعانت الوزارتان بدراسة فاردا شيفر حتى تثبت أن منهل التعليم التوراتي مفضل للأحسن. إن درعي نفسه اعتقد لسبب ما، أن اللجنة سوف تقرر أن شبكة المنهل مظلومة ومجحفة، ربما لأنه اعتمد على صديقه الحميم يعقوب نثمان. إن تقرير نثمان ربما قلل من شأن المعطيات التي أعطت مصداقيتها الأرقام، ولكنه بدون شك وجه ضربة كبيرة لشاس. وهناك افتراض بأن درعي افترض أنه مع نهاية أعمال اللجنة سوف يستطيع أن يتحكم في تنفيذ توصياتها. وفي نهاية الأمر فإن العجز في منهل التعليم التوراتي والذي لم ينجح درعي في تصفيته، تحول إلى السبب المباشر للإطاحة به.

إن الجمهور تعلم أن هناك أسلوباً خاصاً لرؤساء شاس في التعامل مع الحقائق غير المريحة والذي تم التعبير عنه، على سبيل المثال في تصريح الحاخام عوفاديا يوسف: إنه غير

مدان (بالإشارة لدرعى). والجريدة الناطقة بلسان شاس "من يوم ليوم" تتخذ نفس الاتجاه المشابه أيضاً إزاء تقرير لجنة نتمان. وما لم تنشره الجريدة لقرائها هو أن مدير عام شبكة المنهل، يعقوب حمو والحاخام دافيد يوسف، من رؤساء الشبكة أجبروا على التوقيع على وثيقة تعهد والمرفقة بكتاب خضوع، والذي يسلب من الشبكة أى استقلالية فى فتح فصول تعليمية أو مؤسسات. وعلى ضوء هذه الوثيقة لن تفتح الشبكة هذا العام أى مدرسة جديدة أو فرع جديد لمدرسة قائمة، أو فصل دراسي جديد بدون تصريح من وزارة التعليم. والشبكة لن تستوعب عمالاً جددًا ولن تقوم بتنفيذ ترميمات بدون تصريح من الوزارة. أما المؤسسات التى فتحتها الشبكة

فى الماضى بدون تصريح، فسوف تعرض للنقاش من جديد فى وزارة التعليم، وإذا لم تحصل على ترخيص سوف تغلق والوثيقة هى التى مكنت الشبكة من الحصول على الـ ١٨ مليون شيكل التى كانت مطلوبة لها حتى تفتتح العام الدراسى لدراسات التوراة قبل حوالى اسبوع. إن المشكلة الأصعب من كل ذلك هى أن خطاب التعهد يضمن، ربما، أن الفجوة فى الميزانية الهائلة وغير القانونية، بين منهل التعليم التوراتى وبين التعليم الحكومى لن تستمر فى الزيادة. ولكن هناك شكاً إذا كان فى مقدوره تقليصها، وهكذا نجد أن إجحاف التعليم، لحكومى سيستمر.

جيش الدفاع ينادى عليك يا أحمد

معاريف ٢٢/٨/١٩٩٩
بقلم / رياض على

الجاد فى الوعى يصدد كل ما يتعلق بالمواطنة والقومية من جانب الجماهير العربية فى إسرائيل. وقد برز ذلك فى المطلب الملح للعرب للاعتراف الرسمى بهم كأقلية قومية تستحق نوعاً من أنواع الحكم الذاتى الثقافى وتمثيل فى المؤسسات الرسمية بما يتناسب مع نسبتهم بين السكان. هذا وتحاول دولة إسرائيل دائماً فك النسيج القومى لمواطنيها العرب ولذلك فهى تطلق عليهم وصف أبناء الأقليات، دروز ومسيحيين ومسلمين ويديو، ولم يكن مصادفة أنها تبنت فى أحضانها هؤلاء الناس والعناصر المحافظة فى المجتمع العربى الذين يعتمدون على العشيرة والطائفة من أجل الحفاظ على وضعهم العام. ولذلك فإنى أعتقد أن الاقتراحات الخاصة لتجنيد العرب فى الجيش، هى محاولة أخرى ويأسسة لوقف إعادة تكوين النسيج القومى فى المجتمع العربى فى إسرائيل قبل قوات الأوان. والجيش شأنه شأن مؤسسات الدولة الأخرى يدرك الرغبة القوية لدى الشباب العربى للاندماج فى حياة الدولة كـمواطنين بكل ما فى الكلمة من معنى. والشئ الأكثر سحراً، الأكثر إثارة بالنسبة لهم هو الالتحاق بالجيش. وأعتقد أن الشبان العرب الذين سيوافقون على الالتحاق بالجيش سوف يصلون إلى بوابة شعبية الانتقاء والتوزيع مع كثير من الأحلام الوردية، حيث يراودهم الأمل فى الحصول على المواطنة ومعها الأجر المناسب، أى المساواة. ولكن الجيش، عندما يفتح أبوابه أمام العرب فإنه يضلل الجماهير بأكملها العرب واليهود على حد السواء، حيث أن الجميع يعرفون أن العربى يعانى من التفرقة فى إسرائيل، ليس لأنه لا يخدم فى الجيش ولكن بسبب انتمائه القومى. والشبان العرب الذين سوف يسرحوا من الجيش سوف يحصلون على قرض إسكان كبير ولكن ليس أكثر من ذلك. وإذا كانت دولة إسرائيل قد ربت وعملت على تنشئة شباب عربى محيط، فإنها من الآن فصاعداً سوف تنشئ جيلاً عربياً محبطاً ولكن مدرب عسكرياً.

قال ايتسيك جبانى فى اللقاء الصحفى مع صحيفة كل العرب والذي نشر فى ١٣/٨/١٩٩٩ أن قيادة الجندنا (كتاب الشباب) التى يتولى مسئوليتها تعد خطة تهدف إلى ادخال قضية الجندنا فى المدارس العربية فى الدولة. والهدف من وراء هذه الخطة هو تعميق الانتماء والتضامن من جانب الشباب العربى تجاه الدولة. ويستطيع الشباب العربى وفقاً لذلك الحصول على دورات تدريبية فى الالتحام والتوجيه الملاحي والتعرف على الأسلحة المختلفة ومداها ويمكنهم أيضاً زيارة معسكرات الجيش.

وسواء بالمصادفة أو بغير المصادفة، فإن هذا اللقاء نشر بعد مرور أسبوع واحد من الأخبار التى نشرت فى الصحف والتى تشير إلى أن جيش الدفاع ينوى تشجيع الشباب العرب على التجنيد فى الجيش النظامى بنظام التطوع. وهذه ليست المرة الأولى التى تطرح فيها قضية تجنيد الشباب العربى فى الجيش.

ولكن عندما يجيىء هذا الاقتراح من مصادر داخل قيادة الأركان العامة، فإن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذه الحالة هو: ما الذى تغير؟

هل دولة إسرائيل لم تعد تعتبر المواطنين العرب يشكلون تهديداً استراتيجياً؟ أم أن هذا التغيير حدث بين العرب أنفسهم وأنهم بدأوا يشعرون أنهم إسرائيليون لدرجة أنهم على استعداد للتجنيد فى جيش الدفاع والدفاع عن الدولة ضد أعداء إسرائيل.. أوليس هؤلاء هم العرب الذين يقيمون عبر الحدود؟

ويتضح أنه لا هذا ولاذاك، فالسبب لا يمكن فى الاستعداد لدى قيادة الأركان العامة لتجنيد الشباب العربى. ومن ثم يجب البحث عن الاجابة فى نطاق آخر يختلف عن تلك النطاقات التى بلورت السياسة الإسرائيلية دائماً تجاه العرب مواطنى الدولة.

هذا، وقد كانت السنوات الأخيرة بمثابة علامة على التحول



سوريا والتسوية المعطلة

ملحق معارف السياسي
١٩٩٩/٨/٩
بقلم / مائير ليفشيتس

سوريا ضد الانسحاب من الجولان

مثلاً؟ وكيف سيخفف الجيش المتضخم وكيف سيحافظ عليه إذا لم يعد هناك تهديد من الجنوب؟ وماذا سيكون عن وضع سوريا العربي عندما تتحول إلى مجرد دولة مهانة لا تمتلك البترول أو حتى راية النضال ضد إسرائيل؟

وعلى ذلك فإننا نسمع للهمهمات من دمشق حول الشروط الصعبة للتفاوض مع الكيان الصهيوني. وهذا هو السبب للطلب الذي تم تسريبه حول تأجيل إرساء سفارة إسرائيل لأكثر من عامين من موعد الانسحاب من هضبة الجولان لأن الأسد لا يملك أوراقه بالفعل، ولكنه مهتم في الواقع باستمرار اللعبة. ربما أمريكا تخرجه من القائمة السوداء على سبيل الشكر. وربما تصل بعض الأموال من الأغنياء بأوروبا.

أما في الوقت الحالي فإن ابن العراب (من يمسك الطفل على ركبتيه ساعة ختانه) سيأخذ ثقة في نفسه وخبرة، وستستمر العصابة العلوية في صفقات المخدرات بلبنان، أما سلاماً مع إسرائيل فلا.

وهكذا فإن على مستوطنى الجولان ألا يتسرعوا ويبدأوا في حزم الأمتعة. رويداً رويداً. ليس لأن زعمائنا من الليكود أو العمل، غير مستعدين للنزول من الجولان حتى بحيرة طبرية، بل بسبب لأن السوريين ليسوا مستعدين للحصول على ذلك والانتحار سياسياً. وظل شئ كما قال هنري كيسنجر العظيم، لأن السياسة الخارجية هي دائماً سياسة داخلية !

نطلق عليه بود "الأسد"، ولكن أفعاله تذكرنا بنوع من الحيوانات آكلة الجيف. فهو منذ عدة سنوات وهو يمزغ في عظام لبنان ويمص دماءه والعالم صامت. فقد سحقت كتائب محاربيه مدينة (احساء) من على الخريطة وقاموا هناك بعملية تطهير عرقى كاملة لحوالى ٢٠ ألف مسلم، في حين أن وزراء خارجية أوروبا متصلبين بالذات لضرب وإعاقة ميلوسوفيتش كمجرم حرب. إن ذلك العجوز المريض (الأسد) نجح في أن يصل بسوريا إلى وضع متدهور .. لدولة عالم ثالثة متخلفة، إنقطاع للكهرباء بشكل مستمر، نقص في المياه، أمية جماعية، لا يوجد إنترنت، لا يوجد تليفون محمول، لا يوجد تليفزيون بالكوابل، بطالة ثلث السكان. ولكن هذا الانسحاب الضعيف يصدر أصواتاً وكأنه نولة عظمى، وكلنا نتوقع من الرهبة. وكأنه بالفعل لديه خيار لأن يطلق علينا صواريخ أو سلاح غير تقليدى. ولكن الأسد يعلم، ويعلم كذلك مستشاروه، أن قوة إسرائيل تفوق بعدة مرات قدرة سوريا، وأن أعمال الكراهية سوف تنتهى بمحو دمشق من على الخريطة. ونموذج اذلك تم توصيله في شهر مايو من نوع: إضرب البنية الأساسية في لبنان وترى كيف يتصيب السوريون عرقاً في ملابسهم.

وفي الحقيقة ليس لنا أى مصلحة في الابقاء على طغيان الأقلية العلوية على الأغلبية السنية المسحوقة. سوف تترك الأسد يذهب ولن نساعد في تنويع إبنه. فبأى حال لن يخرج منه سلام حقيقى لأن الأمر يتناقض مع بقائه. فكيف سيعطى مصداقية لظلام حكمه بدون عدو صهيونى

دمشق فى حاجة إلى مرمم

سيكون ممكناً الوصول معها إلى اتفاق سلام. ومن الممكن الافتراض أن هناك أيضاً تكتيكاً فى عرض تلك السياسة لباراك. فهذا هو مستعد حتى لحلول وسط مؤلمة فى هضبة الجولان. وعلى ذلك فإن أى شرط مسبق والذي من المحتمل أن يعرضه السوريون وقت زيارة مادلين أولبرايت القريبة، سوف يلقي باتهام الرفض عليهم.

هل سيوافق الأسد على استئناف المفاوضات وهو يسمع أيضاً أن باراك ليس مستعداً فى أن يتحسس السوريون بأقدامهم ميادة بحيرة طبرية، بل وحتى "يوسى بيلين" بشكل مفاجئ إلى صقر فظيع وأكد أنه لا عودة مع السوريين لخطوط ١٩٦٧؟ حيث أن تصريحات دمشق تدل على أن وجهها نحو الدمار وليس نحو الترميم ولاجتثاث المستوطنين الإسرائيليين ومستوطناتهم المزدهرة.

حتى فى مسألة رفات عميل المخابرات الإسرائيلى الأسطورى إيلى كوهين، والذي أعدم شنقاً فى دمشق عام ١٩٦٥، قام السوريون بنشر شائعات كاذبة وكأن الأسد مستعداً لأن ينقل رفاتة لإسرائيل. فليس هناك حدود لتشويه المعلومات التى تنشر من أجل تمهيد الطريق لاجتثاث مستوطنات الجليل. ويتضح أن موقف سوريا الراض لتمكن إسرائيل من الحصول على عظام العميل كوهين مازال كما هو بعينه. السوريون مستعدون للعب أيضاً بعظام جافة من أجل اقتلاع يهود أحياء. فى عام ١٩٦٨، سألت "يوسكا باريف" رحمه الله، والذي كان من رؤساء جهاز الموساد، وكان قد حاول بنفسه نقل رفات إيلى كوهين لإسرائيل من دمشق، سألتها ما هى حقيقة أن إسرائيل أضاعت فرصة للسلام مع رئيس مصر حينما أدارت معه اتصالات سرية قبل حرب ١٩٦٧. فأجاب أن نضيع أى فرصة، لأنه حين يتدفق السلام الحقيقى فإن أحداً لن يستطيع أن يصدّه أو يوقفه. لقد كان ذلك صحيحاً فيما يتعلق بمصر، كما برهن على ذلك زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، وذلك على ما يبدو سيكون صحيحاً إذا كان الأسد بالفعل يريد ترميم علاقاته مع إسرائيل فهو يتهرب ف بالوقت الحالى من مجرد مصافحة أيادى فى المغرب.

إن ترميم الكرملين قد انتهى. وهكذا من الممكن أيضاً ترميم العلاقات بين الدول. كانت تلك بإختصار هى العبارات التى إستقبل بها رئيس روسيا بوريس يلتسين بحرارة رئيس الحكومة إيهود باراك. لقد كان يلتسين يقصد على ما يبدو مسيرة السلام، والتى تهدف لتحسين العلاقات بين إسرائيل والعرب، وبالذات لاستئناف المفاوضات مع سوريا.

فى الحقيقة، فإن الكرملين بألوانه الباهرة وقبابه الذهبية، تم تجديده بشكل فاخر منذ قمت بزيارته للمرة الأولى عام ١٩٦٦. وكذلك موسكو نفسها بدت لى نظيفة ومجملة فى مقابل عاصمة الاتحاد السوفيتى التى زرتها عام ١٩٩٠. فيها هو رئيس المدينة النشط لوجكوف، يحاول - بواسطة الترميم الرائع الذى قام به لموسكو - أن يعرض بطاقة هوية مقنعة لسباق الانتخابات لرئاسة روسيا.

ولكن ما عايشته بالفعل هو الاصلاح بشكل بارز فى العلاقات بين الكرملين وإسرائيل، والتى يستقبل رؤسائها وزعمائها هناك على أحسن ما يكون. وحتى عندما ندرك إسرائيل، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أن شركات روسية مازالت مستمرة فى تقديم مساعدات خطيرة إلى دولة مثل إيران، فإن الحوار بين القدس وموسكو متطور فى المجالات التى تستحق والممكنة من أجل الاصلاح. ولذلك، إستطاع إيهود باراك أن يأخذ الانطباع من مباحثاته مع الرئيس يلتسين، ومع مساعديه المختلفين، أنهم بالفعل مؤمنون بأن رئيس سوريا، حافظ الأسد، ينوى بجدية لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل. فهاهم الزعماء الروس قد استقبلوا واستضافوا رئيس سوريا فى موسكو الشهر الماضى فقط، وذلك لأول مرة بعد مرور سنوات عديدة. وعلى النقيض من تقارير الإعلام فقد أخذ باراك انطباعاً خلال الـ ٤٥ دقيقة التى تحدث فيها مع يلتسين أن الرئيس الروسى ثابتاً تماماً، ومتمكناً من التفاصيل وحاد. وباختصار فإن عملية التجميل والترميم الضخمة أيضاً المستمرة ليلتسين قد نجحت تماماً.

إن الرسالة الايجابية للكرملين حول الأسد حثت باراك على الاستمرار فى الخط السياسى المتفائل وأن يقول فى موسكو ما قاله. فى واشنطن من أنه مقتنع بأن سوريا إذا لم تضع الفرصة الحالية ويدخل فى المفاوضات، فإنه

النموذج المصري المقلق

حصلت على دراسات في موسكو مثلما فعل الجيل السابق. وهناك مستشارون عسكريون أمريكيون وهم يجرون كل عام مع الولايات المتحدة الأمريكية مناورة "النجم الساطع" وحولت الولايات المتحدة الأمريكية سلاح الجو المصري إلى سلاح جو غربي بكل ما في الكلمة من معنى، أى من ناحية المعدات وأسلوب التفكير ونظرية الحرب، وأضف كل ذلك إلى السلاح والعتاد. وهنا تكمن قوة، لاشك، تأثير القلق.

ومن الصعب معرفة لماذا تحتاج مصر هذه القوة حيث أن السودان وليبيا لا يمكن أن يشكلوا تهديداً يستوجب وجود هذه القوة. ويغل المصريون ذلك برغبتهم في أن تكون مصر زعيمة للعالم العربي، وهو هدف يحتاج بدون شك إلى قوة عسكرية، ولكن بناء القوة المصرية تجاوز كل الحدود. ومن أجل أن تكون مصر زعيمة للعالم العربي فإن الأمر لا يحتاج إلى كل هذا التسليح. كذلك فإن المصريين يسعون إلى تشغيل هذه الأسلحة من خلال الاعتماد على أنفسهم، حتى لو تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عنهم بصورة مفاجئة، مثلما تخلى عنهم الروس في عام ١٩٧٢. وهناك خوف كبير من أن تمر سوريا بمرحلة مثل تلك التي مرت بها مصر. ومن المعروف أن هذا هو الهدف الحقيقي لحافظ الأسد. والسلام لا يعنيه ولكن الشيء الذي يعنيه هو العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر الجيش السوري الآن في حالة تفكك واضمحلال، حيث لم يشتري السوريون طائرات مقاتلة جديدة منذ ١٢ عاماً، وكانت آخر طائرة سوخوى ٢٤ قد وصلت إلى دمشق في عام ١٩٨٧. ويجد سلاح الجو السوري صعوبة كبيرة بسبب النقص في قطع الغيار. ولا يملك السوريون الآن مصدراً لبناء قوة جوية فهم مدينون للروس بثلاثة عشر مليار دولاراً، لا يرغبون في الدفع. وبسبب مشاكل الديون فإن سوريا لم توقع على صفقات أسلحة جديدة في السنوات الأخيرة.

وإذا كنا نرغب في الاستفادة من التجربة المصرية فإن دولة إسرائيل سوف تجد نفسها على المدى البعيد - بعد عشرين عاماً - في حالة سلام بارد مع مصر وسوريا، ويكون العمق الاستراتيجي لسيناء والجولان ومع وجود جيشين كبيرين يشكلان تهديداً من الشمال ومن الجنوب بالإضافة إلى دولة فلسطين المعادية التي تصدر الارهاب.

قبل لحظة من جلوسنا على مائدة المفاوضات مع سوريا وقبل ساعة من تسليم هضبة الجولان إلى الأسد الأب أو إلى الأسد الابن، من الضروري أن نتوقف لحظة وأن نفكر في نتيجة محتملة أخرى لاتفاقية السلام مع سوريا، حيث أن قليلين يركزون اهتمامهم على هذه النتيجة، وأقصد ما يتعلق بالجيش السوري. ويجب أن نضع هذه النقطة في الاعتبار اعتماداً على تجربتنا مع النموذج المصري.

ويقولون أن المسؤولين في جهاز الدفاع شعرون بالقلق الشديد إزاء ما يحدث في مصر لدرجة أن النوم قد خاصم عيونهم، حيث أن اتفاقية السلام مع إسرائيل كانت بالنسبة للمصريين نقطة انطلاق كبيرة لبناء قوة عسكرية لا تقل عما تملكه أي دولة كبرى. وعندما نعلم النظر في قائمة المشتريات المصرية فسوف تخرج بانطباع وهو أن مبارك قال لكلينتون: "كل ما تشتريه إسرائيل، أريده أنا أيضاً".

هذا ويعتمد سلاح الجو المصري الآن على طائرات إف ١٦ وصواريخ باتريوت وطائرات عمودية من طراز أباتشي وغير ذلك. وتملك مصر الآن ١٦٠ طائرة إف ١٦. ووقعت مصر على صفقتين أخريين من الطائرات على غرار الصفقات التي وقعت عليها إسرائيل. وسوف تنفذ إحدى الصفقتين في العام القادم والثانية في عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، كذلك أراد المصريون الحصول على الطائرة إف ١٥ E والتي بيعت لإسرائيل في شكل إف ١٥ I، ولكن الكونجرس ولحسن الحظ اعترض على اتمام الصفقة مع مصر. وفي مقابل ذلك حصلت الحكومة الأمريكية على تصديق لبيع ٨ بطاريات صواريخ باتريوت لمصر. ويبدو من أول وهلة أن هذا سلاح دفاعي ولكن من الواضح لكل رجل عسكري أن هذا السلاح يستطيع أن يحول طائرة إف ١٦ من الدفاع عن القاهرة إلى شن هجوم في الجبهة.

هذا لم يحدث في يوم واحد، حيث أن مصر ويفضل الاتفاق مع إسرائيل تحصل من الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدات سنوية تصل إلى ١,٢ مليار دولار مثل إسرائيل تقريباً وخلال ٢٠ عاماً حصلت مصر من الولايات المتحدة الأمريكية على ٢٦ مليار دولار. في صورة أسلحة أمريكية. وهذا الأمر له مغزى هام وهو أن عدد رجال الجيش المصريين الذين حصلوا على دورات في الولايات المتحدة كبير جداً. والقيادات العسكرية المصرية ليست هي التي

مفهوم السلام عند الحركة الصهيونية

أمين اسكندر

(سفر التثنية ٧)

ومن هذا القبيل ما جاء في سفر الخروج من ايعاز لليهود من قبل الله ! بالاحتياال على المصريين (الأغيار) لسلب حليهم وأمتعتهم ، حيث جاء (في الاصحاح الثاني عشر ٢٥ / ٢٦) " وفعل بنو اسرائيل بحسب قول موسى ، طلبوا من المصريين أمتعة فضة ، وأمتعة ذهب وثيابا . وأعطى الرب نعمة للشعب في عيون المصريين حتى أعادوهم فسلبوا المصريين . وفي الاصحاح الحادي عشر من سفر التكوين (٢) طلب الرب من موسى "تكلم في مسامع الشعب أن يطلب كل رجل من صاحبه وكل امرأة من صاحبها أمتعة فضة وأمتعة ذهب" وهكذا أصبح الاحتلال والسرقة بأمر الإله للشعب المقدس وضد الأغيار وتقول التوراة في الاصحاح السادس من سفر الخروج ٦ / ٧ : " لذلك قل لبني اسرائيل انا الرب وانا اخرجكم من تحت أثقال المصريين وانقذك من عبوديتهم واخلصكم بذراع ممدودة وبأحكام عظيمة ، واتخذكم لى شعبا وأكون لكم الها " .

وجاء في الاصحاح العشرين من سفر اللاويين ٢٦ " وتكونون لى قديسين لأنى قدوس أنا الرب وقد ميزتكم من الشعوب لتكونوا لى " .

وجاء الاصحاح السابع من سفر التثنية ٦ / ٨ " لأنك انت شعب مقدس للرب الهك اياك قد اختار الرب الهك لتكون له شعبا أخص من جميع الشعوب على وجه الارض .

ويردد التلمود فى أكثر من موضع دلائل تفضيل اليهود على سائر البشر ، حيث جاء فيها " أن اليهود أحب الى الله من الملائكة وهم من عنصر الله كالإله من عنصر أبيه فمن يصفع اليهودى كمن يصفع الله " .

وعندما تتشكل تلك الثقافة السائدة لدى التجمع الصهيونى من مقدس دينى عنصري يرى الآخر دونه ، لذا ليس غريبا أن نسمع من الحاخام (ابراهيم انيدان) مسؤول الشؤون الدينية بالقيادة المركزية الاسرائيلية قوله : " طبقا للشريعة الدينية يجب ألا نتق بغير اليهودى وفى قوله ونصائح الجنود الصهاينة " يجب عليكم قتل أفضل الناس من غير اليهود " .

اما حاخام إسرائيل الأكبر فى يونيو ١٩٦٧ (إسحق نسيم) يقول : " أرض اسرائيل هى ميراث مقدس لدى كل يهودى ولا

منذ أن خلقت التجمعات اليهودية - الصهيونية فى أماكن متعددة ، وهناك معانى تشترك فيها ، وتعبّر عنها بصورة جماعية ، وتصبغ بها نفسها كشرعية مجتمعية ونظامية . فقد أصبحت ممتلكة لأيدولوجيا وثقافة سياسية موجهة ومحددة لمواقف الأفراد والجماعات والقوى والتيارات داخل التجمع اليهودى - الصهيونى .

وكنا قد بينا فيما سبق أن تلك الثقافة السياسية السائدة داخل هذا التجمع الصهيونى مركبة من عناصر عديدة ، متأثرة بمناخات وبيئات عديدة ، مترابطة بأحرمة مقدسة (التوراة ، السامية ، شعب الله المختار ، الوعد الإلهى ، المسيح المخلص) .

لذا كان من الطبيعى أن تفرز تلك الثقافة تعبيراتها فى الموقف من كافة القضايا المعاشة من قبل هذا التجمع اليهودى - الصهيونى ، كما إنها سوف تكون فاعلا محوريا فى شكل طريقة التفكير لدى العقلية اليهودية - الصهيونية ، هذا بالإضافة الى ما تساهم به التنشئة الاجتماعية عبر كافة الأنوات الأخرى .

إنطلاقا من تلك القاعدة ، نجد أن مفهوم السلام لدى ذلك التجمع ، هو مفهوم فريد فى نوعه ، حيث يعبر عن تلك الثقافة ، بل ويعتبر إفرازا طبيعيا لها ، فهو سلام القوة والأمن والتميز والتفوق ، وفرض الأمر الواقع ، والاستيطان والهيمنة ، والتطبيع ، إنه سلام بولة اليهود فقط .

وكل ذلك طبيعى ، وبالأذات عندما نتتبع المفاهيم المصدرة من التوراة والصهيونية ركنى البناء العقائدى لهذا التجمع الصهيونى العنصرى .

كثيرة هى النصوص المقدسة ! فى التوراة الداعية الى العنف وقتل وسلب الأغنياء ، إنطلاقا من قدسية الشعب اليهودى ، شعب الله المختار ! " إن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكا فى عيونكم ومناخس فى جوانبكم ويضايقونكم على الأرض التى انتم ساكنون فيها فيكون انى أفعل بكم كما هممت أن أفعل بهم " (سفر العدد ٢٣ : ٥٦ ، ٥٥) و " متى أتى بك الرب الهك الى الأرض التى انت داخل اليها لتمتلكها وطرد أصحابها من أمامك وضربتهم فإنك تحرمهم تبيدهم ، لا تقطع لهم عهدا ولا تشفق عليهم

تملك إيه سلطة دينوية أو دينية القدرة على انقاص هذا الدعاء أو التقليل من شأنه.

والحاخام "كوك" الابن هو الآخر لم يفته قطار الأقوال عندما صرح "أن هذه البلاد لنا، ولا توجد هنا أية مناطق عربية، أو أراض عربية، بل أراض إسرائيل.. تراث الأباء الخالد، وهي - في جميع حدودها الواردة في التوراة - تابعة للحكم الاسرائيلي".

وقد أعلن الحاخام العسكري موشيه جورن "أن الحروب الثلاث التي جرت بين إسرائيل والعرب خلال السنوات ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ هي في منزلة الحرب المقدسة، فتوّلها لتحرير أرض إسرائيل، والثانية لاستمرار دولة إسرائيل، أما الثالثة فقد كانت لتحقيق نبوءات أنبياء إسرائيل".

وعلى هذا الأساس، وانطلاقاً من تلك المفاهيم المقدسة فإن حركة جوشن إيمونيم ترفض أي فكرة للسلام مع العرب لأن السلام من قدسية البلاد "إن اليهود الذين يؤمنون بأن السلام لديهم هو قيمة عليا ومقدسة ونبوية وإلهية ليسوا على استعداد لتدنيسه بالمساواة الشرفية المخجلة" و "السلام الحقيقي هو نبوءة آخر الأيام، معناه اعتراف العالم بالوحدانية المطلقة للرب الواحد.. واعترف سكان البلاد الذين يقيمون فيها من غير اليهود بالقدس كعاصمة روحانية لهم ومصدراً لوحيهم الأخلاقي. وحيث أن هذا اليوم ليس قائماً في مجال المستقبل الواقعي والنبوءة السياسية، وليس إلا جزءاً من أيام المسيح نفسها، فإن فكرة السلام مع إسرائيل والعرب مرفوضة تماماً، (يقوب ارئيل: الاخلاق، والايمان الديني وسياسة السلام ج ١٣ ص ٢١٠، ٢١١).

المهم أن هذه المفاهيم والرؤى الدينية تجسدت في قوى وجماعات دينية صهيونية عملت على دمج التوراة بالصهيونية، أو بالأحرى قرأت وفسرت التوراه تفسيراً ايديولوجياً وأساسياً مثل حزب "المزراحي" و "العامل المزراحي" أي المركز الروحي "وأجودات إسرائيل" و "المقدال" أي الحزب الديني القومي الذي جاء من توحيد المزراحي والعامل المزراحي، وخرج منها جوش إيمونيم كحركة استيطان متطرفة بقيادة الحاخام حיים بروكمان الذي رأى أن "يهودا والسامرة أو الضفة الغربية هي جزء من أرض إسرائيل الكبرى" وتحريرها يمثل تطبيقاً للصياغة اليهودية وأحكام الشريعة أما حزب المقدال فهو المنادى بـ "الدولة الفلسطينية والقدس عاصمة إسرائيل إلى الأبد واستمرار الاستيطان في كل أرض إسرائيل بما فيها الضفة الغربية والجولان وشجب الحكم الذاتي الفلسطيني واعتباره خطراً على إسرائيل".

اذن نحن امام اتساق بين المفاهيم التوراتية العنصرية وبين تجسيداتهما في الحركة على مستوى الحاخامات والحزب والقوى الدينية وموقف كل منها من مفهوم وقضايا السلام فإذا كان ذلك هو تأثير التوراة، فما بالناس بتأثير الصهيونية، وهنا أيضاً نستطيع أن نرصد أفكار مؤسسية للحركة الصهيونية بمختلف اتجاهاتها ومواقف أحزاب وقوى من اليمين إلى اليسار بالإضافة إلى معسكر السلام.

إن الصهيونية بنية فكرية مستقرة لا تختلف في تركيبها عن الأساطير اليهودية الدينية، وتعدد الرؤى والاتجاهات داخلها من صهيونية سياسية، وصهيونية ثقافية، وصهيونية ثقافية، وصهيونية دينية لا يعنى ذلك عدم الوقوف لصالح غاية واحدة وإنما العكس هو الصحيح فالجميع وراء غاية وطن لكل يهود العالم في فلسطين، وقد عبر عن ذلك بوضوح موشيه ليلينلوم عندما قال: "إن الأمة كلها أعز علينا من كل التقسيمات المتصلبة".

ومن هنا كان طبيعياً أن تكون الصهيونية كأيدولوجية وعقيدة مناقضة تمام التناقض مع الحقوق العربية وفي القلب منها الحق الفلسطيني، كما كانت مناقضة للسلام بكافة معانيه حيث أن الصهيونية قامت على الاغتصاب والإحلال والاستيطان وصهيئة اليهودية والارتباط بالاستعمار حتى صارت جزءاً منه والترحيل القسري، والعنصرية حيث تعمل على تأسيس دولة لكل العنصر اليهودي، لكل ذلك فهي مناقضة لقضية السلام، أما ما يطرحه بعض القيادات من الاتجاهات المتعددة داخلها فهو تعبير عن سلام يحقق لهم المصلحة الخاصة بهم مصلحة التفوق والتميز والهيمنة والدور الاقليمي الأكبر، مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي والرخاء الاسرائيلي.

وقد كان هرتزل واضحاً في يومياته ح ١ ص ٢٤٢ عندما تناول تصورات له حدود الدولة "يجب أن تكون حدودنا الشمالية تلك الجبال المواجهة لـ قبابوكيا والجنوبية عند قناة السويس. وسوف يكون شعارنا "فلسطين داوود وسليمان" وفي رسالة هرتزل إلى دوق يادن، في ٢٦ أبريل عام ١٨٩٦ نجده يتحدث عن "مشيئة الله في عودتنا إلى وطننا التاريخي" ويعرب عن رغبة الصهاينة في العودة بمثابة "ممثلين للمدنية الغربية" حاملين "النظافة والترتيب وتقاليدهم وعاداتهم المصفاة الراقية إلى تلك الزاوية المنكوبة بالطاعون والآفات من الشرق" وها هو أنون ماركوس ١٨٤٣ - ١٩١٦ يعلن بعد قضاء ليلة كاملة مع هرتزل أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول: "أن مسألة كيفية تسديد الفلسطينيين لديونهم البارزة، وكيف يمكنهم نقل نسايتهم وأبقارهم عبر البحر هي مسألة لا نكثر لها".

وكان ذلك تعبيراً عما قاله هرتزل في كتابه "الدولة اليهودية" بأن "الإنسان مهما بلغ من الثراء غير قادر وحده على اقتلاع شعب من أرضه، الفكرة وحدها تستطيع أن تفعل ذلك.. وفكرة الدولة تمتلك هذه القوة.. لذلك يجب على اليهود حمل السلاح ضد بحر من المشاكل".

كما جاء في يوميات هرتزل ج ٢ ص ٧٠٢ "كلما ازداد عدد المهاجرين، ازدادت حاجتنا للأرض" وها هو جابوتنسكي فيلسوف العنف والارهاب في الحركة الصهيونية، واضحاً كالسيف الذي عشقه عندما قال

"إن السيف والتوراة قد نزلا علينا من السماء". وذهب الأمر بمفكر صهيوني آخر مثل ميخا يوسف بيرديتشيفسكي أن يرى أعظم الأيام في تاريخ اليهود هي أيام احتلال كنعان

حيث يقول ما نصه "إن كلام من السيف والكتاب يناقض الآخر بل ويقضى عليه كلياً . إن الفترة التي يعيشها الشعب اليهودي هي فترة عصبية ، وفي مثل هذه الفترات يعيش الرجال والأمم بالسيف وليس بالكتاب . إن السيف ليس شيئاً مجرداً أو بعيداً عن الحياة أنه تجسيد مادي للحياة في انقى معانيها ، أما الكتاب فليس كذلك ."

ثم يأتي مناحيم بييجين على نفس الطريق ويعلن "إن قوة التقدم في تاريخ العالم ليست للعلم بل للسيف" ويرفع شعاره الشهير مقلداً ديكارت "نحن نحارب ، فنحن إذن نكون" ومن بعده ننتيا هو مصرحاً في (ملحق هآرتس ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦) قائلاً : قدرتنا للتوصل الى سلام مع جيراننا قادمة في الدرجة الأولى بفضل قوتنا الرادعة ، وبسبب تقدير أوساط عريضة في العالم العربي أن إسرائيل تملك قوة كبيرة ، وفي اللحظة التي يتحطم فيها هذا التقدير فإن التقدم السياسي كله الذي حققناه حتى اليوم سيتحطم ايضاً ."

أما بن جوريون زعيم المدرسة العمالية وأول رئيس وزراء لدولة إسرائيل ، فهو صاحب المقولة الشهيرة "بالدم والنار سقطت يهودا ، وبالدم والنار ستقوم يهودا" وهو القائل : "خير مفسر للتوراة هو الجيش" ولم يفوت الفرصة للحديث عن السلام في (دافار ٢١ يناير ١٩٧٤) قائلاً "أن الاتفاق مع العرب لا يستهدف إحلال السلام ، فالسلام هو حقاً أمر حيوي بالنسبة إلينا ، لأنه لا يمكن بناء البلاد في وضع من الحرب الدائمة ، ولكن السلام بالنسبة إلينا ، مجرد وسيلة ، أما الهدف فهو التحقيق التام للصهيونية . ولأجل هذا نحتاج فقط الى اتفاقية" .

ومن بعده قال موسى بيان "سنمتلك نحن الأرض في كل مكان ، ونوطن فيها اليهود ، وذلك باستخلاص الأرض من سكانها الحاليين بالضرورة ، ولن يوافق العرب على أفعالنا ، فإذا كنا نريد الاستمرار في عملنا لتكوين أرض إسرائيل ضد إراداتهم ، فلا مخرج إلا بقتالهم . ويبقى مصيرنا مرتبطاً بالبقاء في حالة حرب مستمرة مع العرب" .

وفي عام ١٩٧٥ ، صرح رابين قائلاً "أن إسرائيل قادرة على العيش بدون سلام ثلاثين سنة أخرى" وكان ذلك في تصريح لجريدة يديعوت احرونوت بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٥ .

أما باراك رئيس الوزراء الحالي فهو القائل في جريدة هآرتس ٤ أكتوبر ١٩٩٦ موصفاً الصراع بأنه صراع معقد ، وصراع وجود والغريب أن رجالات وقادة ما يسمى بمعسكر السلام لإسرائيل لهم نفس المفاهيم والمعتقدات والمواقف فما هم ثلاثة من أبرز أدباء معسكر السلام في إسرائيل (عاموس عوز - أ - ب . يهوشع - باعيل ديان) يعتقدون مؤتمراً صحفياً ينتقون فيه معارضي الحرب في إسرائيل ويهاجمون بعنف حركات السلام في الغرب ويعلنوا أنهم دعاة سلام لا استسلام وأنهم ليسوا ضد الحرب بالمطلق وإنما ضد الحروب غير العادلة وبما أن الحرب ضد العراق هي عادلة فيجب تأييدها وقد تم نشر ذلك في هآرتس بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٩١ .

كما أعلن يوسى ساريد في صحيفة هآرتس ايضاً بتاريخ

١٧ / ٨ / ١٩٩٠ عندما سمع ولاحظ فرحة الفلسطينيين من سكان الأرض المحتلة عند بداية تهديدات العراق لإسرائيل ، وعندما عانق أبو عرفات صدام حسين : "يجب التزود بقناع واق من الغاز لمحاولة التغلب على الرائحة السامة والكريهة لموقف منظمة التحرير الفلسطينية من صدام حسين ، كما يشير العناق بين ياسر عرفات وصدام كثيراً من الاشمئزاز وايضا الخوف .. واذا كنت قد أيدت إنشاء دولة فلسطينية لجرد أن الفلسطينيين يستحقون دولة لكنك الآن تخليت عن تأييدي لذلك ، لكني استمر في المطالبة لهم بدولة مستقلة لأن من حقي أن اتخلص من الاحتلال واضرارته السيئة ، رغم أنهم يستحقون الاحتلال لكن نحن لا نستحقه" .

أما يوري افنيري داعية السلام الاسرائيلي فإنه يعلن : "أن الجيش الاسرائيلي يعبر عن العبقورية القومية ، فهو مثل الكنيسة في اسبانيا والنظام الملكي في إنجلترا ، والرأسمالية والحرية في الولايات المتحدة الامريكية .

وها هو تسالي ريشف زعيم حركة السلام الان يصف بيان الأكاديميين في جامعة تل ابيب والداعي لقبول حل سلمي شامل في المنطقة أثناء حرب العراق - الكويت - كمن يدير الخد الآخر للصفع .

كما كان هناك اتجاه داخل إسرائيل يدعو للتوسع عبر السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية وقد مثل هذا الاتجاه ناحوم جولان وحاييم نحرون وموسى شاريت ، وشمعون بيريز ، وقد عبر عن ذلك ناحوم جولمان بوضوح عندما قال : في (٢٩ يوليو ١٩٨٧ هعولام هزينة) "أن تحقيق السلام مع العرب ونشوء تعاون اقتصادي سيهيئ فرصاً لتطوير اقتصاد إسرائيل ويشكل انتقالاً لمرحلة كبيرة بالنسبة الى إسرائيل من حيث تعزيز مركزها وقوتها وجعلها امبراطورية اقتصادية بدلاً من دولة عسكرية : و "أن نقل التقنية والحضارة المعاصرة الى العرب مقابل انتقال رؤوس الاموال العربية الى إسرائيل وإنشاء سوق مشتركة اوسطية سيحقق لإسرائيل سطوة اقتصادية في المنطقة تفيدها أكثر مما يفيدها توسع عسكري" .

أما شيمون بيريز أحد مؤسسي دولة إسرائيل ومهندس السلاح النووي فيها وصاحب مجزرة قانا فإنه هو نفسه صاحب ومنظر الشرق اوسطية والنور الاسرائيلي المهيمن في اقتصادها .

بعد هذا المسح لاقوال أجيال متعددة في المشروع الصهيوني الاستيطاني الاستعماري ، من قبل الدولة ، ومن بعد انشائها حتى الآن . يتكشف لنا قواسم مشتركة بين كل هؤلاء يأتي على رأسها الايمان بالعنف والتفوق وكراهية الآخر والايمان بقداسة الشعب والدولة ، والنصرة الدولية للغرباء أو الاغيار (حسب مفهومهم) .

بعد ذلك نجد انفسنا امام سؤال عن سبب هذه القواسم المشتركة داخل تلك التجمعات اليهودية - الصهيونية التي احتوتها الدولة؟

يرجع ذلك في اعتقادنا الى الثقافة السياسية السائدة في

أوساط تلك التجمعات والتي تشكلت من مفردات متعددة وبيئات متعددة ، ويأتى فى القلب منها التوراة والصهيونية ومعاداة السامية . هذا بالإضافة الى استعمارية واستيطانية الفكرة والكيان والمشروع والدولة اللذين كانا بمثابة حائط الصد أمام بروز التناقضات داخل هذا التجمع الصهيونى .

لذا كان طبيعيا أن يكون السلام لديهم هو سلام الأمن أولا ، و سلام القوة ، و سلام فرض الأمر الواقع ، و سلام المنتصر ، و سلام التفوق ، و سلام الهيمنة ، و سلام الاستيطان والترجيل القسرى ، و سلام دولة اليهود ، و سلام السلاح النووى .

وكان محقا دافيد جروسمان فى مقابلة له مع النيوزويك عندما قال : " أن الاسرائيلى لا يملك عقلية صانع السلام ، أنه يتحدث عن السلام ويكرر الكلمة لكنه لا يقدم شيئا لتحقيق السلام " .

لذلك فمنذ أن بدأ الصراع العربى - الاسرائيلى . واسرائيل لا تفوتها مناسبة إلا وتتحدث عن السلام ، ورغبتها فى العيش بسلام مع جيرانها مع العرب . فما هو مضمون السلام لدى اسرائيل ؟ وما مدى مصداقية ذلك بالمقارنة مع الواقع المعاش يوميا فى هذا الصراع الذى استمر قرابة القرن ؟

بعد توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ، ظلت اسرائيل ، لسنوات عديدة ، ترى ان اعتراف الدول العربية بها - اى الاعتراف بحقوقها فى الارض الفلسطينية التى اغتصبها ورحلت شعبها بالقسر والعنف - يمثل المنطلق الحقيقى للسلام ، وفى تلك المرحلة ايضا رفعت بعض القوى والحركات الصهيونية المنادية بالسلام ، شعار الثنائية القومية مثل (جماع بريت شالوم (حلف السلام) - جماعة ايحود (الاتحاد) - هاشومير ها تسعير (الحارس) - الحزب الشيوعى الاسرائيلى (ماكى) - موكيد - المجلس الاسرائيلى للسلام الاسرائيلى / الفلسطينى - حركة السلام الآن) .

ورغم تعدد المنابع الفكرية وتباين الرؤى البرنامجية فى أزمان مختلفة من الصراع من ١٩٤٨ حتى الآن إلا أنه يلاحظ - رغم دعاوى السلام - إنها شاركت جميعها فى الاستيطان ، وأيدت الحرب ، بل وساهم الكثير من قياداتها فى الجماعات والمنظمات المسلحة التى عملت على فرض الأمر الاحتلالى الاستيطانى وقامت بالطرد والترحيل القسرى لأهل القرى الفلسطينية ، كما يلاحظ ان معظم تلك القوى والجماعات تنازلت عن شعار ومطلب الثنائية القومية بعدما تكونوا من انتصارهم فى حرب ١٩٦٧ ، ونجاحهم فى السيطرة على مزيد من الارض الفلسطينية العربية ، عندها رفعوا شعار حدود ١٩٦٧ وكان ذلك منطلقهم للسلام ، بعد ذلك كانوا مع إدخال تعديلات أمنية على حدود ١٩٦٧ لصالح اسرائيل .

وهاهى جماعة ايحود (الاتحاد) التى تأسست على مبادئ الثنائية القومية ، يعلن أحد رموزها (جوداه ماجنس) نفيه لعدم صهيونية الجماعة قائلا : لقد قيل إن هذا التنظيم معارض للصهيونية وهذا ليس صحيحا ، كما أيدت ايحود الهجرة اليهودية بشكل واسع الى فلسطين حتى ولو كانت هجرة غير شرعية ، واستمرت تلك الجماعة من عام ١٩٤٢ حتى

عام ١٩٦٥ تدعو لنفس المبادئ تحت زعم السلام! أما منظمة الحارس (هاشومير هاتسعير) والتى يقوم برنامجها على الصهيونية والاشتراكية والكيوتزية (فلسفة الكيوتز) ورفعت شعار الثنائية القومية ، فإنها هى نفسها التى ارتكبت الفظائع فى حرب ١٩٤٨ ضد العرب الفلسطينيين ، وهى التى ترى حقا مشروعاً لليهود فى فلسطين ، وهى التى ناضلت من أجل هجرة مفتوحة الى فلسطين من يهود العالم ، وهى التى شاركت فى اقامة الكيوتزات وكان على رأسها (كيوتز أرتزى (الوطنى) .

ولقد كانت حركة السلام الآن هى الاخرى نموذجا للقواسم المشتركة التى يقف على أرضها كل قادة الحركة الصهيونية والتجمع الصهيونى على أرض فلسطين ، حيث عرفت نفسها بأنها حركة صهيونية ، ليست حركة مسالمة فهم مستعدون دائما للقتال دفاعا عن أمن اسرائيل ورفاهيتها !! وهى نفسها التى أدانت رسالة المائة التى وجهها بعض من الضباط الاحتياط الى وزير الدفاع لكى يعلنوا فيها رفضهم الدفاع عن المستوطنات القائمة فى الاراضى المحتلة لأنها مستوطنات غير مشروعة. لكن الحركة رأت أنه لا ينبغي تحت أى ظرف من الظروف تحدى اوامر المؤسسة العسكرية!

وها هو ياكوف تالون أحد أبرز نشطاء الحركة يرسل خطابا مفتوحا لبيجين يقول فيه "حقوق العرب مسألة لا تخصنى .. لكن اهتمامى يتركز على اسرائيل وأمنها" .

ومن هنا كان التصور الاسرائيلى للسلام بمختلف قواها مؤسس على قواسم مشتركة يأتى على رأسها فى المرحلة الاولى من نشأتها اعتراف الدول العربية بها وأن يرتبط بهذا الاعتراف انتهاء حالة الحرب والالتزام بالعمل على خلق الظروف والترتيبات اللازمة لمنع نشوب حرب جديدة وذلك عبر الدخول فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل من أجل حل المشكلات المرتبطة بالصراع العربى / الاسرائيلى (مصر - سوريا - لبنان - الضفة وقطاع غزة) ولا يقتصر السلام بالمفهوم الاسرائيلى على مجرد الاعتراف القانونى بوجود اسرائيل فى المنطقة العربية وإنما لابد أن يصحبه تعاون اقليمى وتطبيع علاقات ، ويبدأ ذلك بإنهاء المقاطعة العربية لها وفتح الحدود عليها .

وهكذا تحول مفهوم السلام فى المرحلة الاولى من نشأة الكيان الصهيونى من طلب الاعتراف العربى بالدولة الاسرائيلية الى تثبيت الدور المتميز والمتفوق لاسرائيل فى المنطقة وفرض التعاون والتطبيع عليها .

وأخيرا ، هكذا يتكشف لنا أن مفهوم السلام والتسوية لدى الاسرائيليين يعكس موروثة توسعيا ومزاجا ايديولوجيا استيطانيا ، وهاجسا أمنيا يميل لاستخدام القوة والعنف . كما أنه يستمد مدلوله من المنطلقات الاساسية للعقيدة الصهيونية ، ومن الثوابت الفاعلة فى الثقافة السياسية للتجمع الصهيونى على أرض فلسطين .

الكمبيوتر وصناعات الاتصال والمعلومات في إسرائيل

أحمد بهاء الدين شعبان

امريكية ويابانية متخصصة في مجال انتاج الحاسبات الاليكترونية وتطبيقاتها ، في مجالات العلوم والطب والفنون والهندسة والتكنولوجيات العسكرية .

اسرائيل والـ "سوبر كمبيوتر" :

ونتيجة لادراك الاوساط العلمية الاسرائيلية لاهمية امتلاك الاجهزة الحديثة ذات السعات الفائقة -super comput- ers فقد زار اسرائيل في منتصف شهر مايو ١٩٩٠ وفد علمي الماني (غربي) لبحث امكانية تزويدها بعدد من هذه الاجهزة باللغة التعقيد والتقدم ، والتي تستخدم في التطبيقات العسكرية وبالذات في أبحاث الذرة والصواريخ .

وفي تلك الآونة كانت الولايات المتحدة الامريكية تقيد تصدير أجهزة "السوبر كمبيوتر" التي تنتجها ، من طراز "كراي -٢" ، التي كان استخدامها وقفا على المراكز العلمية والعسكرية الامريكية المتقدمة ، مثل مركز بحوث الفضاء الامريكي "ناسا" ، NASA ، وقد تحسرت اسرائيل - في هذا المجال - على مستويين متكاملين ، الأول : محاولة دفع مراكزها العلمية المتخصصة ، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا الفرع المتقدم للعلوم ، والثاني : الضغط ، عبر مراكز التأثير اليهودي ، في الولايات المتحدة لاستثناء اسرائيل من قرار حظر تصدير هذه الحاسبات الفائقة القدرة ، ففي اواخر عقد الثمانينات بذل نواب يهود في الكونجرس الأمريكي ضغوطا لمقايضة علاقات اسرائيل العسكرية المتقدمة مع نظام الفصل العنصري ، في جنوب افريقيا آنذاك ، مقابل حصولها على هذه الاجهزة المتقدمة (٢) ، وقد تم انجاز هذه الخطوة الهامة بعد عام واحد فقط ، اذ اثمرت هذه الجهود موافقة مبدئية من شركة I . B . M بعد ضوء أخضر أمريكي رسمي - على بيع اسرائيل حاسب فائق القدرة من طراز Main Frame - 3090 لحساب هيئة الصناعات العسكرية الاسرائيلية وقيل في توصيف هذا الحاسب انه يتميز "بقدراته الفائقة، وأهم استخداماته في المجال النووي، وفي وسعه اجراء تجارب علمية في المختبر ، لعمليات تفجير نووية، أو عمليات إطلاق صواريخ مزودة رؤوسا نووية ، ويتصدر قائمة الاسلحة المحظور تصديرها

يعود اهتمام إسرائيل بعلوم الكمبيوتر ، وادراكها لضرورة امتلاك تكنولوجيا تصنيعه واستخدامه الى السنوات الاولى لانشاء الدولة ، حيث تخصصت في دراسته اقسام مهمة في جامعات اسرائيل ، على رأسها "معهد وايزمان" ، الذي استطاع علماءه - عام ١٩٥٤ - تنفيذ عملية تصنيع أول كمبيوتر أطلق عليه اسم "ويزاك" ، "Weizac" ، وقد تم تطويره عام ١٩٦٣ ، بطراز أحدث سمي "جوليم" .

ونتيجة للعناية الخاصة التي اولتها وزارة الدفاع لهذا الفرع الحديث من فروع المعرفة العلمية وتطبيقاتها ، فلقد تحقق لها ، منذ منتصف الستينات ، امتلاك جهاز عالي القدرات ، من طراز "فيليو" philio - 2000 ، كان يعد واحد من أبرع ما كانت تمتلكه اسرائيل آنذاك من أجهزة كمبيوتر ، ستؤجر معظمها من شركات الكمبيوتر العالمية الكبرى Control Data Co. ، "I.B.M" ، "NCR" ، وغيرها (١)

وفي فترة متقدمة من عقد الستينات أتمت اسرائيل تدريب سبعمائة متخصص على استخدام الحاسبات الاليكترونية المتقدمة (٢) ، وهو رقم دال ، حيث كان عدد الخبراء ، في هذا المجال ، على مستوى العالم أجمع ، في تلك الآونة ، محدودا ومركزا ، في عدد محدود من البلاد المتطورة ، كما أنشأت اسرائيل منذ اوائل الثمانينات ، مركزا لتصميم وبناء الحاسبات يتبع "كلية التكنولوجيا" في بئر سبع وخصص للدراسات المتقدمة في هذا المجال ، بهدف عصرنه الصناعة وتخريج الكادر العلمي المؤهل لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية .

ولم ينقطع اهتمام اسرائيل ، منذ ذاك الوقت ، بأبحاث الكمبيوتر والذكاء الاصطناعي ، وما يتعلق بهما من علوم وتكنولوجيات ، وصناعات وتطورات ، واستطاعت شركة "الباك" التي ادارها الدكتور "يهودا مانورا" إنتاج حاسبة متقدمة أسميت "إلياك - ٢٠٠٠" اعتبرها الخبراء خطوة الى الامام ، على مستوى الانتاج العالي للحاسبات الاليكترونية وتصميمها ، وسعت هذه الشركة لاقتحام مجال تصميمات حاسبات "الجيل الخامس" التي تعتبر ذروة التقدم في هذا المجال ابتداء من مفتتح عقد التسعينات ، وذلك بالتعاون - في مشاريع مشتركة - مع مؤسسات

الى دول أجنبية ، ويتم انتاجه في دولتين فقط ، في العالم ، هما الولايات المتحدة واليابان (٤) .

ويمكن تقدير مدى أهمية هذا الطراز من الحاسبات ، بالنسبة لإسرائيل ، من مراجعة مضمون تقرير أمريكي - بهذا الشأن - نشر في نفس الوقت ، في واشنطن ، أشار الى أن معارضة الولايات المتحدة بيع أجهزة كمبيوتر غاية في التقدم الى إسرائيل " سيعطل محاولاتها صنع القنبلة الهيدروجينية وذكر التقرير الذي أعده "معهد أبحاث الدفاع" التابع لوزارة الدفاع الأمريكية أن إسرائيل "لم تتمكن - حتى الآن من اجراء الحسابات والاحصاءات اللازمة لصنع هذه القنبلة ، وأن هذا الكمبيوتر سيمكنها من إجراء هذه الحسابات: (٥) فيما أوضحت مصادر اسرائيلية أن العمليات التي يقوم بها هذا الجهاز في شهر " سيستغرق اجراؤها ثمانى سنوات ، فيما لو تم اجراؤها في إسرائيل ، بالمعدات الموجودة لديها " (٦) .

وانقسم الرأي - بهذا الشأن - بين فريقين : أولهما ، الفريق المؤيد ، والذي رأى أن هذه الصفقة تصب في مصلحة الشركات الأمريكية المنتجة لهذه الأجهزة ، فضلا عن أن إسرائيل ، في وسعها تطوير "قنبلتها" ، من دون الاستعانة بهذه الأجهزة المتقدمة ، لكنها ستستغرق وقتا أطول نسبيا ، أما الفريق المعارض فرد بأنه من الضروري عدم إيصال هذه الأجهزة الى إسرائيل طالما لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، مثلها مثل البرازيل والهند وعبر السناتور "جون جلين" ، راند القضاء الأمريكي السابق ، عن هذا الرأي بتصريحه أن "بيع أجهزة الكمبيوتر المتقدمة الى دول قد تسعى الى تطوير أسلحة نووية ، أو صواريخ بعيدة المدى ، ستكون خطوة غير حكيمة الى حد كبير " (٧) .

وأعلن - كذلك - استاذ القانون في جامعة ويسكونسين ، وأحد الخبراء في مسألة انتشار الأسلحة النووية ، البروفيسور "جاري ميلهولن" أنه ينبغي على الولايات المتحدة ألا تمنح تراخيص تصدير أجهزة الكمبيوتر المتقدمة (سوبر كمبيوتر) الى إسرائيل لأن احتمال استخدامها في صنع صواريخ وقنابل احتمال كبير جدا " (٨) " ان موافقة الادارة الأمريكية على تصدير الكمبيوتر ستعنى ارسال الإشارة الخاطئة الى الشرق الاوسط " (٩) .

غير أن سيمور هيرش " ، مؤلف كتاب "الخيار شمشون" يورد معلومة مغايرة على اسان "جلين سيللا" ، مسئول الارتباط بين وزارة الخارجية الأمريكية والمكتب الاسرائيلي في أمريكا ، الذي يقول بأن الادارة الأمريكية قد اعتمدت - في موازنة عام ١٩٧٢ - مخصصات توجّهت لامداد إسرائيل بجهازى كمبيوتر عملاقين تتضمن مهامهما "التقليد النووي" أى تقليد أو محاكاة حدوث انفجار نووى للتأكد من نجاح التجربة ، بدین اجرائها في الواقع (١٠) .

وعاود البروفيسور "ميلهولن" في وقت آخر ، حينما أعلن رسميا عن موافقة الرئيس "بيل كلينتون" على طلب رئيس

الوزراء الاسرائيلي ، إسحق رابين" الحصول على أجهزة "السوبر كمبيوتر" ، التحذير من المخاطر المترتبة على هذا القرار مثل "خفض النفقات ، وتسريع برامج الصواريخ الباليستية ، والمساعدة على تصميم آلة إطلاق جديدة لصواريخ "أريحا- ٢" وبناء الجيل الثانى من الاسلحة النووية الاسرائيلية التي تتضمن قنابل هيدروجينية وقنابل نيترون" ، وقال البروفيسور "ميلهولن" أيضا ، "أن هذه الأجهزة التي صرح لإسرائيل بحيازتها ، صممت بواسطة المختبرات الوطنية الأمريكية لانتاج اسلحة نووية ، مما سيتيح للاسرائيليين ، الآن ، قفزة في قدراتهم على بناء اسلحة الدمار الشامل (١١) وانتقد بيع إسرائيل هذا النوع من التكنولوجيا المتطورة لأن ذلك يجعل من جهود أمريكا لازالة اسلحة الدمار الشامل من الشرق الاوسط والعالم "عملية أصعب" وهو "يدعم الجدل بأن سياستنا منافقة ، وأنها انتقائيون على منع انتشار الأسلحة ، وأن انتشار الأسلحة مجاز عبر اصدقائنا طالما نحن راضون عن الذين يقومون بذلك " (١٢) .

وفي التاسع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٩٥ صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي ، "إسحق رابين" ، أن الرئيس الأمريكي "كلينتون" ابلغه - خلال لقائهما في واشنطن - أنه "سيخرج إسرائيل في لائحة الدول التي يمكنها الحصول على أجهزة كمبيوتر أمريكية عملاقة (١٣) ، وهو ما تم بالفعل بعد أشهر وجيزة ، حيث نشرت صحيفة "جيزوراليم بوست" مقالا " يصف فيه كاتبه النقلة النوعية التي ستترتب على حصول إسرائيل على جهازى السوبر كمبيوتر الجديدين (أحدهما من طراز I.B.M. ويتكون من ٦٤ وحدة ويستطيع القيام بـ ١٧ بليون عملية حسابية في الثانية الواحدة ، والآخر من طراز CRAY ، ويتكون من ١٦ وحدة يمكنها اجراء ٢,٢ بليون عملية حسابية في الثانية) .

وأشار المقال الى أن الجهازين سيتم ربطهما بالجامعات ومراكز البحوث المختلفة ، كما سيتمكن للمشروعات الصناعية استخدامها في عمليات التطوير والبحث العلمى والصناعى (١٤) وبالطبع تجاهل المقال المجال الرئيسى لاستخدام هذين الجهازين المتطورين ، المجال العسكرى ، لحساسيته وللحظر المضروب حول نشر الاخبار المتعلقة بالتطورات الاستراتيجية فيه .

تطور صناعة الكمبيوتر والمعلومات في إسرائيل : تعتبر مجلة "نيوزويك" الأمريكية ان إسرائيل "هى الجهة العالمية الوحيدة المؤهلة لمنافسة "وادي السيليكون" بكاليفورنيا في مجال صناعة أجهزة الكمبيوتر وتطور هذه الصناعة (١٥) ، وأيا كان حجم المبالغة في هذا التقدير فالمؤكد ان إسرائيل قد قطعت شوطا هاما في هذا المضمار ، دفع الشركات الأجنبية - وبالذات الأمريكية - الكبرى العاملة في هذا المجال الى الاقدام على فتح فروع إنتاجية كبيرة في الدولة الاسرائيلية .

ففى اواخر عام ١٩٩٥ أعلن مسؤولون في شركتى

"موتورولا" الأمريكية المتخصصة في مجال الاليكترونيات ، و"ديلكو" التابعة لمجموعة "جنرال موتورز" الأمريكية انهم يدرسون مشروعا يتعلق بإنشاء مصنع كلفته نحو بليون دولار، في اسرائيل لانتاج اشباه الموصلات (١٦) .

وكانت شركة "انتل" الأمريكية التي تعد من كبريات الشركات العالمية الناشطة في مجال صنع اشباه الموصلات قد سبقت الشركتين "موتورولا" و"ديلكو" بإعلانها استثمار ١,٦ بليون دولار في انشاء مصنع لانتاج اشباه الموصلات في اسرائيل ، واختير له موقعا بصحراء النقب في "كريات جات"، جنوبي اسرائيل ، فيما اعتبر "أكبر استثمار اجنبي منفرد في الدولة العبرية" (١٧) حتى تاريخه ، ويعد تطورا كبيرا للعلاقات المشتركة بين الشركة الأمريكية والدولة الاسرائيلية ، والذي بدأ عام ١٩٧٤ بإنشاء فرع لها باسم "انتل - اسرائيل"، بلغ عدد مستخدميه عام ١٩٩٥ ، ٥٥٠ عالما وتقنيا ، الذين نجحوا في تطوير المعالج الحسابي الخاص بشريحة ٢٨٦ ، كما ساهموا في تطوير معالج "بنتيوم" ، الذي اعتبر - في وقته - من أقوى المعالجات التي أنتجت .

وأعلن مسئولو "موتورولا" ، أن عدد العمال المنتظر تشغيلهم في المصنع الجديد سيبلغ تسعمائة عامل ، وأنه سيقوم بتصدير ما قيمته ستمائة مليون دولار من السلع الاليكترونية المتقدمة ، بحلول النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ، الى سوق عالمية لاشباه الموصلات تشهد توسعا سريعا ، . وينتظر ان تبلغ قيمة هذا السوق نحو ٢٥٠ بليون دولار، بحلول عام ٢٠٠٠ (١٨) .

وقد سبق هذا الاعلان إقدام "موتورولا" على انشاء مختبر متقدم للأبحاث الاليكترونية في اسرائيل كذلك تسارعت في الفترة الاخيرة وتيرة سعى الشركات العالمية الكبرى العاملة في صناعة الكمبيوتر والمعلومات لافتتاح فروع لها في اسرائيل ومن بينها:

"I.B.M. اسرائيل" ، ١٩٧٤ وكان واحدا من مراكز قليلة لها خارج الولايات المتحدة .

- "ميكروسوفت - اسرائيل" ، ١٩٨٩ التي اعلنت عام ١٩٩٦ عن شراء حصة (لم تحدد) في الشركة الاسرائيلية المتخصصة في تطوير البرمجيات وافلام الفيديو عبر الانترنت .

- هولت باكارد (HP) - اسرائيل .

- ناشيونال سيمى كوندكتور (ناشيونال لأشباه الموصلات)

- د يحتال ليمتد اسرائيل ، لانتاج شرائح الكمبيوتر ، وتصميم البرامج .

Biosense - اسرائيل ، ١٩٩٢ لتصميم و انتاج اجهزة طبية متناهية الصغر Nano Tech تتحرك داخل الجسم لاغراض التشخيص والعلاج ، كما افتتحت شركة Elec-tronic Data Systems Corp التابعة لشركة General Motors الأمريكية والعاملة في مجال الكمبيوتر ، فرعا لها عام ١٩٩٤ - في اسرائيل وقد

اشتهرت شركات اسرائيلية عاملة في مجال استخدامات الكمبيوتر للاشراف على الجودة ، والتصنيف التحليلي ، حتى احتلت موقعا مهما في السوق العالمية مثل "إي سي. ال" و "أوبتروتيك" ، و"أوربوت" ، وكانت اسرائيل أول من انتج معالج الكمبيوتر الذي يعمل بـ ٢٢ بت "وساهمت في تطوير معالج "بنتيوم" .. وقد حققت لها هذه الانجازات كما يقول جيواميو حاس ، الاداري الاسرائيلي - وجودا عالميا قويا جدا في ميدان اجهزة الكمبيوتر وبرامجها ، بسبب مؤهلات القوى العاملة فيها " (١٩) .

ومن أبرز المجالات التي نجح فيها الخبراء الاسرائيليون التقنيات المساعدة للطباعة الحديثة (الأوفست) مثل اجهزة فصل الالوان Colour Separation والتوضيب الاليكتروني ، وتكاد اسرائيل ان تحتكر هذا المجال عبر شركاتها مثل "أنديجو" و "ساتيكس" على مستوى العالم اجمع والتي يبلغ قيمة أسهمها الاجمالية في السوق ١,٣٥ بليون دولار .

كذلك تحقق لها قدرا ملحوظا من النجاح في التقنيات الطبية ، حيث تحتل شركة "ألسينت" موقعا متقدما في طليعة الشركات المنتجة لاجهزة التصوير التشخيصي الطبية ، وفي مجال المعلومات وتداولها ، "أما شركة "لاينت" فقد وصل قيمة اسهمها - عام ١٩٩٥ - في بورصة "ناسداك" الى ربع البليون دولار ، ويرى المحللون ، ومنهم "زهار زيسايل" المسؤول التنفيذي الاعلى لشركة RAP Communications أن "أمام اسرائيل فرصة تحولها الى رأس سوق أجهزة ارسال المعلومات وتلقيها لان التكنولوجيا الخاصة بهذه الاجهزة تتغير بسرعة ، ولا تهيمن عليها شركات عملاقة ، حيث لا تتجاوز قيمة اسهم اكبر شركة من هذه الشركات الناشطة في هذا المجال بليون دولار ، وباستطاعة اسرائيل إنشاء شركات بهذا الحجم" (٢٠) .

صناعة البرمجيات :

تطورت صناعة البرمجيات في اسرائيل تطورا ملحوظا خلال العقد الاخير ، واعلن "معهد التصوير الاسرائيلي" في نشرته ، أن "سوق تصدير البرمجيات الاسرائيلية ينمو بمعدل ٢٠ الى ٢٥ بالمائة ، سنويا" (٢١) وتشير النشرة الى ان هناك أكثر من ٢٠٠ شركة برمجيات مختلفة الحجم في اسرائيل يعمل فيها أكثر من سبعة آلاف عالم ومهندس ينشطون في مجال التطوير والابحاث ، وتشير ايضا الى وجود نحو ١٥ ألف مختص في مجال الكمبيوتر (٢٢) بينما يشير تقرير اقتصادي آخر الى أن اسرائيل كانت تمتلك - منتصف التسعينات - ما يزيد على ١٢ ألف مبرمج ، نصفهم حاز خبرة عملية رفيعة بالاشتغال في الشركات الأمريكية ، بالولايات المتحدة ، وقد تسببت الهجرة الكثيفة ليهود الاتحاد السوفيتي ، بعد انهياره ، في مضاعفة عدد المختصين العاملين في صناعة برامج الكمبيوتر وملحقاته في اسرائيل (٢٣) ؟ وتذكر نشرة "معهد التصدير الاسرائيلي" ، أن الصادرات

الاسرائيلية من البرمجيات بدأت بما قيمته نحو خمسة ملايين دولار عام ١٩٨٤ ، وتطورت الى نحو ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، وأن مبيعات البرمجيات وصناعة الكمبيوتر ، بلغت عام ١٩٩٤ ، نحو ٨٠٠ مليون دولار ، في حين أشارت مصادر اسرائيلية الى طفرة جديدة ، في هذا المجال حدثت أواسط عقد التسعينات ، ارتفع فيها حجم صادرات اسرائيل الى ما قيمته خمسة مليارات دولار . (٢٤)

وهو ما عني أن صناعة منتجات التكنولوجيا الراقية (الكمبيوتر والمعلومات) كانت قد أصبحت تشكل ، في تلك الآونة ، نحو نصف ناتج اسرائيل الصناعي الاجمالي ، في حين كانت لا تشكل عام ١٩٩٠ اكثر من ١٥ بالمائة من هذا الناتج (٢٥).

أما مع اقتراب نهاية هذا العقد ، فقد ارتفعت صادرات اسرائيل من المنتجات الاليكترونية الى قرابة الستة بلايين دولار ، عام ١٩٩٧ (٢٦).

ويشمل انتاج العلماء الاسرائيليين في مجال الاليكترونيات المتقدمة وصناعة الكمبيوتر وتطبيقاته ، وصناعة البرامج قطاع الدفاع والجيش الذي يعتبر أهم مستهلك للبرمجيات ذات العلاقة بالاتصالات ونظم السيطرة والقيادة ونظم الملاحة الجوية الحديثة وغيرها .

كذلك طور العلماء الاسرائيليون برامج متقدمة في مجال المناهج التعليمية وقطاع التجارة والادارة وقواعد البيانات وأساليب العمل البنكية.

وترجع النشرة المشار اليها اسباب نمو صناعة البرمجيات والكمبيوتر في اسرائيل ، الى " وجود سياسة حكومية خاصة ، تشجع على تطوير البرمجيات والاستثمار في هذه الصناعة ، وتوفير البنية الملائمة للبحث والإبداع والتطوير " (٢٧).

وتضرب النشرة بعض الامثلة لهذه التوجهات ، فتذكر ان الدولة انشأت عام ١٩٧٧ ، " مؤسسة التطوير والأبحاث الصناعية الامريكية - الاسرائيلية " المشتركة ، التي حصلت على منحة قدرها ١١٠ ملايين دولار ، وهي تعمل على تطوير وتسويق المنتجات التكنولوجية المشتركة في البلدين وخارجهما ، وتقول النشرة أن هذه المؤسسة حققت - حتى منتصف عقد التسعينات - مبيعات قدرها "بليونى دولار" (٢٨).

كما تشير النشرة الى دور مكتب كبير العلماء : التابع لوزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية ، في دعم المشاريع المميزة ، ففي عام ١٩٩٣ وحده ، حصل اكثر من ١١٠ مشروعات بحث وتطوير على دعم حكومى قوى ساعد على تحقيقها انجازات ملموسة ، وهو ما يلفت الانتباه الى دور الدولة المساند وخططها وبرامجها الداعمة في هذا المجال ، وكان من نتيجة هذه السياسات الداعمة ارتفاع صادرات اسرائيل من المنتجات التكنولوجية المتطورة ، عام ١٩٩٧ بنسبة ١٣,١٪ حيث حققت اسرائيل ١٤,٤ مليار دولار من

الصادرات الصناعية الشاملة (باستثناء اللباس) في ذلك العام (٢٩).

أهم الشركات الإسرائيلية في مجال صناعة البرمجيات : هناك العديد من الشركات الاسرائيلية التي برزت في هذه الصناعة المتقدمة من أهمها :

*** تشك بوينت سوفت وير تكنولوجيز ليميتد**
Check Point Soft Ware Technologies Ltd

عرفت بأنشطة أنظمة الحماية وتطبيقات أمن الشبكات ، وقد سوقت البرنامج الشهير (Fire Wall - 1) المصمم لحماية الشبكات الكبيرة والصغيرة من محاولة الاقتحام غير المشروع لبياناتها وهي توزع منتجاتها في شتى انحاء العالم . ومدرجة ضمن بورصة "ناسداك" ومركزها في رامات - جان " ، ومركز العمليات الخارجية في ولاية كاليفورنيا ، ويدعم برنامج (Fire Wall - 1) اكثر من ١٢٠ تطبيقا وپروتوكولا مسبقا البرمجة منها الويندوز واليونيكس.

*** شركة علاء الدين نوليدج سيستمز ليميتد**
Aladdin Knowledge Systems Ltd

تخصصت في أنظمة الحماية الأمنية لشركات الكمبيوتر ، وتطوير تطبيقات البطاقات الذكية . تأسست عام ١٩٨٥ . مسجلة في بورصة "ناسداك" ، من ابرز تطبيقاتها (HASP) و (Hard Lock). ومن ابرز عملاتها شركات عملاقة "AT&T" و "I.B.M" وغيرهما . ولها شبكة توزيع دولية تدار من ستة مكاتب رئيسية في كل من :

تل ابيب ونيويورك وشيكاغو وميونخ ولندن وطوكيو ولها اكثر من ٥٠ موزعا عالميا يعملون في ٤٠ دولة ، ويمثلها في مصر شركة "زين الدين" التي تتولى توزيع منتجاتها في العالم العربي .

*** شركة اكسنت . Accent Co.**

تتخصص في تصميم وتطوير البرامج والتطبيقات ، متعددة اللغات ، الخاصة بعمليات النشر المكتبي ، ومستعرضات شبكة الانترنت . تأسست عام ١٩٨٨ ، ومسجلة ضمن بورصة "ناسداك" ، وتنتشر منتجاتها في اكثر من ٣٠ دولة . مركزها "القدس المحتلة" وتملك مكاتب في كاليفورنيا ولندن ، ومن هذه الواجهة يتم تسويق منتجاتها للعالم العربي ، ومنها مستعرض "انترنت مع اكسنت" لا ستعرض وتطور الصفحات علي الانترنت ، ويعمل باكثر من ٣٠ لغة (بينها اللغة العربية) ، في بيئات "ويندوز" ، إلا أن الدراسات المقارنة تشير الى ضعف أداء مستعرضات اكسنت مقارنة بالمنتجات المنافسة .

*** شركة إنديجو . Indigo Co.**

تخصص في الطابعات الملونة المتقدمة التي تصدر الكتالوجات والنشرات الصحافية ومواد الدعاية. الموزع الاقليمي لها في الأسواق العربية شركة "مداد" التجارية في دبي ، وهي حريصة على اخفاء هويتها بالتستر خلف عناوين أوروبية ، من هولندا ، وموزعها الاقليمي من دبي ، ومن أبرز منتجاتها الطابعة الملونة طراز - E-Print 1000 (٣٠)

الإنترنت والتجارة الالكترونية والتجسس بالكمبيوتر :

وإذا اعتمدنا مؤشرا آخر ، من أحدث مؤشرات النمو التقني والتقدم العلمي ، وهو مؤشر استخدام شبكة الانترنت فتشير الدراسات الى ان عدد الوصلات في منطقة (الشرق الاوسط) قد زادت مع مطلع عام ١٩٩٨ عن نصف المليون ، نصفها في اسرائيل وحدها ، أي ان معنى ذلك "أن تفوق اسرائيل في هذا المعيار نسبة " الى عدد السكان يصل الى خمسين ضعفا ، أي أعلى خمس مرات من مستوى التفوق النسبي في الأفراد العلميين وأكبر من التفوق النسبي في الاتفاق" (٣١).

ومن الطبيعي في مثل هذه الوضعية ان تتزايد فرص الاستفادة الاسرائيلية من "التجارة الالكترونية" ، أي فرص التسويق الهائلة عن طريق شبكة الانترنت العالمية لمنتجاتها وسلعها ، خاصة وأن الرقم المتوقع لهذه التجارة ، في مطلع القرن الجديد (عام ٢٠٠١) يصل الى ٢٢٠ بليون دولار ، في حين تصف جريدة "الاهرام" حصة مصر من هذه التجارة الهامة والتي ستفرض نفسها فرضا في المستقبل القريب ، بأنها "لاتزال صفرا كبيرا" !! (٣٢).

كذلك فان اسرائيل تستخدم شبكة الانترنت ، كأحد اسلحتها السياسية الهامة في صراعها مع الشعب الفلسطيني ولطرح وجهات نظرها وبرامجها وخطتها في مواجهة المطالب الاسرائيلية ، فمثلا كان مكتب "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ، يصدر - بلا توقف - لائحة بما يصفه بـ "الانتهاكات الفلسطينية" واصفا عرفات بـ "قائد المنظمة الارهابية" المتحالف مع "مرتكبي التفجيرات وأعمال العنف" دون ان ينقل كلمة واحدة - كما تشير جريدة "ليبراسيون" الفرنسية - عن التعاون الامني بين الطرفين أو عن مفاوضات السلام وتطوراتها.

ويذكر أن اسرائيل جندت خبراتها المتقدمة في مجال علوم وتقنية الكمبيوتر لخدمة أغراضها الامنية، ومصالحها الاستراتيجية على النحو الذي فضحه كتاب "عين واشنطن" لمؤلفيه : "فابريزيو كالفى" و "ثيري بفستير" الصادر عن دار نشر "ألبن ميتشل" ، باريس ، ١٩٩٧.

ففي هذا الكتاب الذي أحدث ضجة هائلة لدى صوره ، تشبه الضجة التي أحدثتها فضيحة "ووترجيت" ، ولكن في مجال التكنولوجيا العالية ، ما اعتبره المعلقون وثيقة تفصح ما سموه "بأوسع عملية تجسس في نهاية القرن العشرين" ، حيث تكشف صفحاته وقائع ما يدور داخل "مركز

التنصت الالكتروني " الكوني ، التابع لوكالة الامن القومي الأمريكي ، الذي يعتمد الى تفخيخ أجهزة الكمبيوتر المختلفة، المباعة الى مراكز حساسة متعددة في بلدان العالم أجمع ، ومنها بلداننا العربية ببرنامج مدسوس اسم "وعد" ، مهمته اختراق بنوك المعلومات وذاكرة الاجهزة للخصوم والحلفاء معا ، وتعذية كل اسرار الدول العظمى أمام كل من وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) والموساد الاسرائيل ، عن طريق اتفاق للتفاهم بين الولايات المتحدة واسرائيل ، مفاده أن تقوم الولايات المتحدة بتسويق البرامج المفخخة لمصلحة اسرائيل في الدول التي علي خلاف مع اسرائيل على ان تقوم اسرائيل - في المقابل - بترويج البرنامج ذاته لمصلحة الولايات المتحدة في الدول التي علي خلاف مع امريكا ، واستطاعت اسرائيل بذلك ، التجسس على دول عربية - كالأردن - على فلسطيني الأرض المحتلة ، (٣٣).

التقييم العالمي لشركات الكمبيوتر الإسرائيلية :

ومن العلامات الدالة على الشوط الذي قطعته شركات الكمبيوتر وصناعة المعلومات الاسرائيلية أن أكثر من خمسين شركة عاملة في مجال التكنولوجيا المتطورة ، كانت - عام ١٩٩٥ - مدرجة في بورصة "ناسداك" الامريكية التي تركز في تعاملاتها على الشركات الواعدة بالنمو السريع ، وكانت قيمة أسهم هذه الشركات الاجمالية ، آنذاك تبلغ ٧,٢ بليون دولار احتلت على أثرها اسرائيل المركز الثالث ، في ترتيب الدول الاجنبية التي تطرح اسهم شركاتها في البورصات الامريكية بعد كندا وبريطانيا ، وهو ما يعنى توفير منافذ مباشرة لهذه الشركات الى السوق الامريكي ، لم يتوافر لغيرها من كبريات الدول الصناعية في العالم .

ومن بين هذه الشركات الخمسين ، كان ما يقرب من نصفها (٢٣ شركة) تنشط في مجالات أجهزة ونظم الكمبيوتر المتطورة والبرمجة ووسائط الاتصال السلكي واللاسلكي والصناعات الطبية المتطورة، بينما كان هناك ٥٥ شركة عاملة في هذا المجال ، مدرجة في بورصة "تل ابيب" ، تصل قيمة اسهمها الاجمالية نحو ثلاثة بلايين دولار (٣٤).

ومن أهم هذه الشركات شركة -E.C.I Tele Cmmu- nications المتخصصة في الاليكترونيات العسكرية ، وأجهزة التصوير الطبية المرتبطة بالكمبيوتر وشركة "لايت داتاك كوميونيكيشنز" التي تعمل في حقل الاتصال والمعلومات ، وشركة تاديران Tadiran التي تنتزع اهتماماتها على المنتجات العسكرية والاستهلاكية وأجهزة الاتصالات وشركة "تيفا" Tiva لصناعة الابوية والمعدات الطبية المتقدمة وشركة "جياتيك" التي اشترى جانب من أسهمها رجل المال العالمي ، اليهودي ، سورس (٣٥).

أطماع إسرائيل التكنولوجية :

وتخطط إسرائيل لأن تكون الوسيط أو الجسر الذي تعبر عليه تكنولوجيا المعلوماتية المتطورة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان إلى دول المنطقة، إضافة إلى طرح إنتاجها من المنتجات والبرامج ، ذلك أن حدود سوقها الضيقة يجعل من الاقتصار على التسويق عبره ، بالنسبة للشركات الإسرائيلية العاملة في هذا المجال أمرا لا يحقق عائدات اقتصادية مقبولة ، وفي هذا السياق فلقد سعت إسرائيل منذ أواسط عقد التسعينات إلى إقامة "شراكة" بين مؤسسات الكمبيوتر الإسرائيلية والأوروبية لتسويق تكنولوجيا الجانبين إلى البلدان العربية ، بتمويل من الاتحاد الأوروبي عبر شراكة مع مؤسسات أوروبية مثل "أوليفتي" و "سيمنز" و "فيليس" وغيرها .

وكان عراب هذه المساعي ، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ، "شيمون بيريز" صاحب فكرة السوق الشرق أوسطية ، التي تركز على قيام إسرائيل بدور ريادي في المنطقة يستند إلى تقدمها العلمي والتكنولوجي ، واعتمادا على القدرات المالية العربية الضخمة والأيدى العاملة العربية ، الرخيصة ، وتستند المقترحات الإسرائيلية المقدمة إلى المجموعة الأوروبية على خطة متكاملة مداها خمس سنوات ، تقضى بأن يقدم الاتحاد الأوروبي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع يتضمن إنشاء شبكات ومراكز تدريب تقنية في (الشرق الأوسط) تستفيد منها إسرائيل في تطوير منتجاتها التكنولوجية المتقدمة ، ذات القيمة المضافة المرتفعة واستثمارها في منطقة الشرق الأوسط بوسائل التمويل الأوروبي والعربي (فيما بعد) من القطاعين الخاص والعام (٣٦).

ويذكر أن هذه السياسة جاءت مواكبة لجهود التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر نحو نصف القرن ، ومن جراء هذه الجهود طرحت خطط تحويل بعض الصناعات العسكرية المتقدمة إلى صناعات مدنية ، استفادة من امكانياتها وخبراتها التقنية في المجالات المدنية ، واعتمادا على البنية الأساسية والتنظيمية المتقدمة لهذه الصناعات وباعتبار أن "الاتصالات - كما ذكر أحد الخبراء - من أسهل الصناعات الدفاعية التي يمكن تحويلها إلى الاستخدام المدني (٣٧) وكما هو معروف ، فإن هذه الصناعات، قد تطورت - في إسرائيل نتيجة لـ "عقوبة الحصار" التي عاشتها وظروف التحديات الأمنية التي واجهتها ، وللدعم المالي والتقني الكبير ، الذي تلقتة ، على مدى نصف قرن أو يزيد ، من الولايات المتحدة الأمريكية ، والبول الغربية المتقدمة علميا وتكنولوجيا.

وعلى الرغم من أن هذا العنصر مثل أداة دفع إيجابي لتطوير قاعدة التكنولوجيا المتطورة الإسرائيلية في المرحلة الأولى ، إلا أن العديد من الخبراء ومنهم مطلعون على أوضاع الشركات الإسرائيلية ، يرون في هذا الأمر جانبا سلبيا مصاحبا .. لأن عددا كبيرا من الشركات هذه

لا يزال يستفيد من قاعدة الأبحاث التي طورها العسكريون الإسرائيليون في الثمانينات ، وأن هذا العدد الكبير من الشركات ربما صادف صعوبات في تطوير الجيل المقبل من منتجات التكنولوجيا الراقية المتطورة (٣٨).

وتحاول إسرائيل تجاوز هذه المعضلة بتشجيع الأبحاث الجديدة في المجالات التكنولوجية المتقدمة، عن طريق برنامج أطلقت عليه اسم "ماجنيت" هدفه تجاوز عقبة الاعتماد على تكنولوجيا الثمانينات بتشجيع إنشاء مجموعات مكونة من عدد من الشركات وتشجيع إنشاء مؤسسات للبحث العلمي تعمل في بيئة متكاملة (٣٩).

وكذلك عن طريق تطوير دور "مكتب كبير العلماء" التابع لوزارة التجارة الإسرائيلية الذي استثمر مئات الملايين من الدولارات في الأبحاث والتطوير ، وهو يرعى برنامجا مبتكرا من "الحاضنات" التكنولوجية الملحقه بمعاهد الأبحاث وأسس شركات ناشطة في مجال التقنية الراقية المتطورة بغية توليد الظروف التي تمكن الصناعة الإسرائيلية المتقدمة ، وكذلك المهاجرين الجدد خصوصا من تطوير ما لديهم من أفكار (٤٠).

ولقد لفت تطور الشركات الإسرائيلية انظار الشركات الأجنبية العملاقة في مجال الصناعات الاليكترونية وصناعة الاتصال والمعلومات، وتهيئة لما توقعته الشركات الأجنبية ، وروجت له إسرائيل بالحديث عن قرب الانفتاح الواسع على سوق (الشرق الأوسط) الضخم ، مع بدء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ، فقد دارت مفاوضات متوازية بين كل من شركة الاتصالات البريطانية "Cable and Wireless" ، وشركة الاتصالات الألمانية الضخمة "بوندر بوست تيليكوم" والشركة الأمريكية العملاقة (A.T.&T) ، والشركة الفرنسية "فرانس تيليكوم" ، كل على حدة ، مع شركة الاتصالات الإسرائيلية "بيزنيك" بهدف شراء حصة تقدر بـ ٢٥ بالمائة من الشركة الأخيرة (قيمة الشركة السوقية الكلية نحو بليون دولار) وكانت شركة "بيزنيك" قد وقعت في مارس ١٩٩٤ اتفاقا مع "موتورولا - إسرائيل" التي تتخذ من تل أبيب مقرا لها ، لتشكيل شركة جديدة للتليفون المحمول وخدمات ما بعد البيع ، والخدمات المساندة للأجهزة التي تنتجها شركة "موتورولا" الأمريكية (٤١).

ويذكر أن نفس ذلك التوجه ، أي التأهب لغزو بلدان العالم العربي والشرق الأوسط ، بعد بدايات التفاوضات على مستقبل القضية الفلسطينية ، كان هو الدافع لشركات كثيرة ، إسرائيلية ، أخرى لاعادة هيكلة بنيتها ، وصياغة توجهاتها لكي تكون منسجمة مع هذه المستهدفات ، ومنها مجموعة كور "الإسرائيلية الضخمة، (كور إندستريز) ، التي تعد أكبر المجموعات الصناعية الإسرائيلية ربحية، والتي قدرت القيمة الإجمالية لأنشطتها عام ١٩٩٤ بنحو ٢,٥ بليون دولار، فحسب تصريحات المسؤول التنفيذي الأعلى ، "بيني جاوون" ، فإن مجموعة كور "ترغب" في الاستفادة مما في السلام الشرق أوسطى من قوة كامنة

حيث " ستكون لدينا سوق تضم ٣٠٠ مليون مستهلك ، وسندخل عصرًا جديدًا ، وسنتخذ موقفًا جديدًا يضع النشاط الاقتصادي فوق العقائد السياسية " (٤٢).

ولتهيئة المناخ المواتي لأداء إسرائيل دور الرائد التكنولوجي للمنطقة ، الذي تطمح له وتخطط من أجله ، فقد أقدمت إسرائيل على تنظيم مؤتمر بعنوان "عالم بلا حدود" دعت له " نقابة معالجة المعلومات الإسرائيلية " بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية " ، أوائل عام ١٩٩٥ شاركت فيه دول آسيوية وأوروبية عدة ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والأردن ومصر ، وتناولت الأوراق المقدمة في المؤتمر مواضيع مختلفة ، منها الاتصالات والكمبيوتر ، وأنظمة تطوير البرامج ، والاتصال عن بعد بواسطة الكمبيوتر .. الخ (٤٣)

لكن البعض يرى أن سوق التكنولوجيا والمعلومات ، "التي نمت - في الوطن العربي - من دون التكنولوجيا الإسرائيلية ، في ما مضى ، ليست بحاجة ، الآن ، إلى التقنية الإسرائيلية ، وهي لم تحتج إليها في فترات ضعفها ، وأبست بحاجة إليها في الوقت الذي بدأت تنظر خارج السوق العربية " (٤٤).

اتفاق الشراكة الأوروبية الإسرائيلية:

تمثل الانجازات الإسرائيلية ، في مجال التكنولوجيات المتقدمة ، حالة نموذجية لآليات التفاعل بين العناصر الخارجية والداخلية والكيفيات التي تتحقق عبرها الاستفادة من المساندات الخارجية عن طريق كفاءة الاستخدام ، والجاهزية الذاتية ، الأمر الذي يقود إلى نتائج عملية ايجابية ملموسة.

فلاشك - على سبيل المثال - أن هناك مساعدات ضخمة قدمت من أمريكا والغرب والنول الصناعية الآسيوية المتطورة ، عن طيب خاطر لإسرائيل ، نظرا للاتفاق العام في المصالح والاستراتيجيات لكن هذه المساعدات استمرت في التدفق على إسرائيل ، حتى في لحظات التناقض المؤقت بين الطرفين في التكتيكات والرؤى ، ويعود هذا الأمر في الواقع ، إلى كفاءة الحشد الإسرائيلي للأمن والاصدقاء ، وقدرتها على استغلال كل عناصر التأثير في صنع القرار الغربي ، في الاوقات الحرجة ، كما يتبدى من التطورات التي مر بها "اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي" بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل .

فعلى امتداد السنوات الاثنتي عشرة الماضية ، تمتعت إسرائيل بكل حقوق الاعضاء في الاتحاد ، عدا حق التصويت في إطار "برنامج البحث العلمي للاتحاد الأوروبي" ، بمساندة ودعم الدول الأوروبية ، وهو البرنامج الذي رصد له في الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١ ميزانية تبلغ ١٥ بليون يورو (نحو ١٧ بليون دولار) .. ووفقا للوثائق الرسمية للاتحاد ، فقد تسلمت "تل أبيب" ضمن البرنامج الرابع والآخر للبحث العلمي ما يصل إلى ٤٥ مليون أيكو (نحو ٦٠ مليون دولار) ، للمساهمة في تمويل ٣٦٩

برنامجا نظمتهما المؤسسات الإسرائيلية المتخصصة وحسب رؤية الخبراء ، فإن أهمية البرنامج بالنسبة لإسرائيل لا تكمن في المبالغ الممنوحة لها لتمويل أبحاثها ، بل " في النوعية المتقدمة للغاية لهذه البرامج ، التي تعد جوهرية البحث العلمي الأوروبي " ، ويضاف إلى ذلك أن المعاهدة التي تحكم الأبحاث تتيح لإسرائيل الحصول على النتائج التي تتوصل إليها الأبحاث العلمية في كل الدول الأعضاء ماعدا الأبحاث النووية (٤٥).

وفي أوائل عام ١٩٩٩ أجبرت دول الاتحاد الأوروبي مشاورات معمقة لاستثناء إسرائيل من البرنامج الجديد للبحث العلمي الأوروبي كعقاب لها على سياساتها المعيقة للسلام " ، في ظل حكومة رئيس الوزراء السابق " بنيامين نتانياهو " ومع مماطلتها في تنفيذ اتفاقية "واي ريفر" الموقعة في واشنطن في شهر أكتوبر ١٩٩٨ (٤٦).

لكن إسرائيل استطاعت بكفاءة تعبئة انصارها في مختلف العواصم الأوروبية ومؤسسات الاتحاد ، والمؤسسات الصناعية الأوروبية التي تساهم في المشاريع العلمية المشتركة مع المختبرات والمؤسسات الإسرائيلية ، بعد أن تنبّهت قبل وقت كاف لنية دول الاتحاد ، ولعب كل من "المبعوث الأوروبي لعملية السلام" ميجيل موراتينوس" عضو المفوضية الأوروبية المسؤولة عن برامج الأبحاث العلمية ، رئيسة الوزراء الفرنسية السابقة ، "أديت كريسون" ، دورا هائلا لمساندة اللوبي الإسرائيلي في مساعيه لمنع توقيع أي عقوبة على إسرائيل بحجة أن "العقوبات لا تجدي نفعا !! . وبالفعل نجحت هذه الجهود المنظمة وفازت إسرائيل بتمديد الاتفاق خلال الأعوام الخمسة المقبلة (٤٧).

ومن جهة أخرى وفي خطوة غير مسبوقة (كما وصفت) وافقت الحكومة البريطانية على إنشاء صندوق مشترك ، مع إسرائيل يتخذ من بريطانيا مقرا له لدعم المشروعات المشتركة في مجال التكنولوجيا المتطورة " ، وأعلن ستيفن بايرن وزير التجارة والصناعة البريطاني ، بأن إسرائيل " تتمتع بأعلى كثافة في الخبرة العلمية والتقنية في العالم ، وهي قوية - بشكل خاص - في الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبرامج الكمبيوتر ، كما تتمتع بقوة متنامية في التكنولوجيا الحيوية " (٤٨).

وأشار بايرن إلى أن "بريطانيا" تمتلك مهارات مكملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وتطوير المنتجات والتصنيع والتسويق ، بما يدعم التعاون مع إسرائيل " ، وصندوق التعاون الإسرائيلي البريطاني هو أول صندوق من نوعه يقيم في بريطانيا للتعاون مع دولة أخرى (٤٩).

ويذكر أن إسرائيل كانت قد أقامت صندوقا مماثلا ، مع الولايات المتحدة منذ نحو ثلاثين عاما .

وكذلك أنشأت حكومتا كوريا الجنوبية وإسرائيل صندوقا مشتركا للاستثمارات في مجال البحث والتنمية ، سيكون حجم تعامله ٦ ملايين دولار في المرحلة الأولى للعملية .

كما أعلن عن مباحثات بين إدارة صندوق رأس المال التايواني العملاق "هونتونج" ، وإسرائيل ، بهدف إمكانية

الاستثمارات في شركات التكنولوجيا العالية الاسرائيلية (٥٠).

أما اليابان ، وهي الدولة التي تقف على القمة مع النول المتقدمة في التكنولوجيات الرفيعة فقد وقعت مع اسرائيل في اواخر عام ١٩٩٤ اتفاقات لتوسيع التبادل الثقافي والتكنولوجي ، خلال زيارة "إسحق رابين" ، رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق ، وهي الاولى لرئيس حكومة اسرائيل ، الى طوكيو ، يتم بموجبها تشكيل لجنة مشتركة تجتمع كل عامين " للبحث في التبادل العلمي ، وتبادل المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا (لاغراض سلمية) ولزيادة التبادل بين الاكاديميين والطلاب والفنانين ، من البلدين " (٥١).

كذلك ، فقد زار بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء السابق ، طوكيو في أغسطس عام ١٩٩٧ ، على رأس وفد كبير من رجال الأعمال الاسرائيليين ، وبرفقته وزير المالية وعالم الذرة والفضاء الشهير ، يعقوب نئمان ، حيث أشاد بالفرص الكبيرة التي ستتوافر امام اليابان بعد تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية ، وخصوصا التكنولوجية ، مع اسرائيل ، وأعلن "نتنياهو" أن اسرائيل وصلت بسبب احتياجات القطاع العسكري " إلى قمة التكنولوجيا المتطورة " ، مشيرا الى أن عدد الباحثين والعلماء من أصل روسي ، الذين يعيشون في اسرائيل ضرب رقما قياسيا (٥٢).

غير أن الازمة الاقتصادية التي عانت منها الصناعات العسكرية الاسرائيلية من جهة والصعوبات العديدة التي واجهتها بعض الصناعات الاسرائيلية التكنولوجية المتقدمة في وجه المنافسة الضاربة من نظيراتها الغربية والامريكية أدت الى ارتباكات عديدة في مواقع بحثية ونتاجية متعددة ، عبرت عنها د . أرنابري " كبيرة العلماء في وزارة الصناعة والتجارة ، بالحاحها على ضرورة ان تزيد اسرائيل من ميزانية الابحاث والتطوير للشركات الاسرائيلية " ولا سيكون هناك شك في استمرار نشاط بعض الشركات الرائدة ، في مجال التكنولوجيا مثل آي . سي . آيه ، وإيفرت .

وكانت شركة " بي نت وارنكس " التابعة لشركة "نورتل" الكندية ، قد أوقفت نشاطها ، وسرحت العاملين بها ، في مجال تخطيط البيانات ، وطلبت نقل نشاط تحليل أنظمة الاتصالات الى الولايات المتحدة . كما اغلقت شركة أخرى مركزها للتطوير والانتاج في اسرائيل المسمى "أوكتيل تكنولوجيوت" ، فيما قلصت شركة "جنرال سيستمز" ، التابعة لـ " جنرال اليكتريك " ، عدد العاملين في مصنعها بحيفا ، كذلك قامت " إس . إيه لوجيك " بإغلاق مراكز التطور التابعة لها في اسرائيل ، وكذلك فعلت شركة ميدترنيك الامريكية ، وفصلت شركة " كوالكوم " ستمائة من العاملين في فروعها ومراكزها المنتشرة في بلاد العالم ، كما أعلنت عن تقليص نشاط مركز الابحاث والتطوير التابع لها في اسرائيل (٥٤).

مستقبل الكمبيوتر وصناعة المعلومات في اسرائيل :

وعلى مستوى آخر "مستوى" البنية الاساسية ، فقد سعت اسرائيل لتهئية الاجيال الجديدة للتعامل مع ثورة المعلومات والتوائم مع مظاهرها ، فتبنت خطة بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٩٣ تستهدف توفير جهاز كمبيوتر لكل روضة أطفال (حوالي ٤٠٠٠) وجهاز طرفي لحاسوب لكل عشرة أطفال في المدارس (عدد ١٠٢ مليون) ، وفي خلال ثلاث سنوات من بدء البرنامج تم توفير اكثر من ربع الكميات المطلوبة (٢٢٤٠٠ جهاز طرفي ، ١١٦٠ حاسوب) ، ويعني استمرار معدل الانجاز هذا ، تحقيق الهدف المتوخى بحلول عام ٢٠٠٥ (٥٥).

ويشير الدكتور " نادر فرجاني " ، في دراسته التي أورد فيها الارقام السابقة ، أننا اذا اردنا تحقيق هذا المعدل في مصر ، الذي بلغ عدد تلاميذها في منتصف التسعينات نحو خمسة عشر مليونا ، فسيتطلب تحقيق هذا الهدف (بمعدلات الانجاز المصرية) ، ٧٥ عاما ، (حتى عام ٢٠٧٠) ، أي بعد خمسة وستين عاما من تحقيق الهدف نفسه في اسرائيل . ويتساءل الباحث : هذا فقط عن توافر الحواسيب .. ناهيك عن الاستخدام الكفاء (٥٦) ؟!

وكان من نتيجة هذا الاهتمام العام الذي أولته اسرائيل - على كل المستويات - للكمبيوتر ، باعتباره مدخلا وعنصرا رئيسيا لولوج بوابة العصر الحديث ، عصر ثورة العلم والتكنولوجيا والاتصالات ، أن حققت انجازا معترفا به ، ففي تقرير حديث للبنك الدولي أشار الي انه يوجد في اسرائيل ١١٨ جهازا للكمبيوتر لكل ألف شخص ، مقابل ستة أجهزة لكل ألف شخص في مصر (النسبة نحو عشرين ضعفا !) (٥٧) ، وهو ما يعكس بوضوح حجم الفجوة الضخمة ، في هذا المجال الهام ، ودلالات ذلك وانعكاساته على شتى المستويات .

وعلى الرغم من التحفظات التي يتوجب ان نستقبل بها بعض التقديرات الخارجية لقيمة الخطوات التي قطعتها اسرائيل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشبكات والبرامج ، وهي كلها تقنيات حديثة ستشكل معلما رئيسيا من معالم الاقتصاد الكوني في القرن القادم ، الا ان توقعات بعض كبار المختصين العالميين يجب أن توضع في الاعتبار ، وأن تحمل على محمل الجد لدى تقدير الشوط الذي قطعت اسرائيل في هذا المضمار طوال عقد التسعينات ، فحسب "ليانا جيرارد" رئيسة مجموعة "جيرار انترناشيونال" ، الامريكية - الاسرائيلية ، العاملة في المجال الاستشاري ، فانها تتوقع ان تكون اسرائيل ، بحلول عام ٢٠٠٥ : "المركز العالمي الرئيسى للأبحاث والتطوير ، في مجال التكنولوجيا المتطورة" ! (٥٨).

أما " جون سميث الابن : رئيس شركة "جنرال موتورز" الامريكية العملاقة ، فقد وصف اسرائيل بأنها " منبع قوة متطور في الصناعات التقنية الرفيعة " (٥٩).

الهوامش :

- ١ - أنطوان ب زحلان ، ترجمة : حمد صالح العالم "العلم والتعليم العالى فى اسرائيل : حقائق خطيرة عن استخدام العلم فى اسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع دار الهلال بيروت - القاهرة ، ط (١) ، ١٩٧٧ ، ص ١٤ .
- 2- Jwish observer and Middle East Review, Vol . 12 Hp, 196
- مذكورة فى : أنطوان ب . زحلان ، مصدر سبق ذكره ، ص : ١٤
- ٣ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٩ .
- ٤ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٢ - ٣ نوفمبر ١٩٩٠ .
- ٥ - جريدة "الاهرام" ، ٣ نوفمبر ١٩٨٩ .
- ٦ - المصدر نفسه .
- ٧ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٢ نوفمبر ١٩٨٩ .
- ٨ - المصدر نفسه .
- ٩ - المصدر نفسه .
- ١٠ - سيمور هيرش ، الخيار شمشون ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٦ .
- ١١ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٤ نوفمبر ١٩٩٣ .
- ١٢ - المصدر نفسه .
- ١٣ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٣٠ يوليو ١٩٩٥ .
- ١٤ - انظر : سلامة احمد سلامة ، الكمبيوتر العملاق ، جريدة الاهرام ١٨ فبراير ١٩٩٦ .
- ١٥ - مذكورة فى : محمد سيد أحمد ، التعليم والتحدى الاسرائيلى ، جريدة الاهرام ، ١١ يونية ١٩٩٨ .
- ١٦ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١١ نوفمبر ١٩٩٥ .
- ١٧ - المصدر نفسه .
- ١٨ - المصدر نفسه .
- ١٩ - مجلة "الوسط" ، لندن ، العدد ١٧٠ ، أول مايو ١٩٩٥ .
- ٢٠ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ مايو ١٩٩٩ .
- ٢١ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ مارس ١٩٩٥ .
- ٢٢ - المصدر نفسه .
- ٢٣ - مجلة "الوسط" مصدر سبق ذكره .
- ٢٤ - جريدة الاهرام ٨ يناير ١٩٩٥ .
- ٢٥ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ مايو ١٩٩٥ .
- ٢٦ - spectrum. May 1998
- ٢٧ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ مارس ١٩٩٥ .
- ٢٨ - المصدر نفسه .
- ٢٩ - جريدة "الاهرام" ٣١ مارس ١٩٩٨ .
- ٣٠ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٢٥ يناير ١٩٩٧ .
- ٣١ - نادر الفرغانى العرب فى مواجهة اسرائيل القدرات البترية والتقنية (صياغة اولية) يوليو ١٩٩٨ ، ص ١٦ .
- ٣٢ - جريدة الاهرام ٣١ مارس ١٩٩٨
- ٣٣ - انظر : فضيحة يكشفها كتاب فرنسى ، جريدة "الاهرام" ١١ مايو ١٩٩٧ - هكذا استولت واشنطن وتل ابيب على اسرار العرب اليكترونيا ، مجلة الوطن العربى ، باريس ، العدد ١٠٥٨ ، ١٣ يونيه ١٩٩٧ .
- د . سعيد اللاوندى ، "عين واشنطن : أوسع عملية تجسس فى القرن العشرين" ، جريدة الاهرام ، ٧ - ٩ - ١١ ابريل ١٩٩٨ .

- ٣٤ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ مايو ١٩٩٥ .
- ٣٥ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ .
- ٣٦ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٥ فبراير ١٩٩٥ .
- ٣٧ - مجلة "الوسط" لندن ، العدد (١٧٠) ، ١ مايو ١٩٩٥ .
- ٣٨ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ مايو ١٩٩٥ .
- ٣٩ - المصدر نفسه .
- ٤٠ - المصدر نفسه .
- ٤١ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٢٤ يوليو ١٩٩٤ .
- ٤٢ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٢٠ فبراير ١٩٩٥ .
- ٤٣ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ مايو ١٩٩٥ .
- ٤٤ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٦ مايو ١٩٩٥ .
- ٤٥ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٢٠ يناير ١٩٩٩ .
- ٤٦ - مجلة الدفاع مصر العدد (١٥٢) مارس ١٩٩٩ .
- ٤٧ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ٤ مارس ١٩٩٩ .
- ٤٨ - جريدة الاهرام ٢٥ مايو ١٩٩٩ .
- ٤٩ - المصدر نفسه .
- ٥٠ - ملحق "معاريف" ٣ يونيو ١٩٩٨ .
- ٥١ - جريدة "الحياة" ، لندن ١٣ ديسمبر ١٩٩٤ .
- ٥٢ - جريدة "الحياة" ، لندن ٢٧ أغسطس ١٩٩٧ .
- ٥٣ - هاداس ماتور ، شركات دولية توقف نشاطها في اسرائيل معاريف ٧ فبراير ١٩٩٩ ترجمة مختارات اسرائيلية ، العدد ، مارس ١٩٩٩ .
- ٥٤ - المصدر نفسه .
- ٥٥ - Spectrum, May 1998 مذكورة في : نادر الفرجاني ، مصدر سبق ذكره .
- ٥٦ - المصدر نفسه ، ص: ١٨ .
- ٥٧ - جريدة "العربي" القاهرة ، ٣ يونيو ١٩٩٩ .
- ٥٨ - جريدة "الحياة" ، لندن ، ١٢ مايو ١٩٩٥ .
- ٥٩ - المصدر نفسه .

الثقافة العنصرية وأدب الأطفال الاسرائيلي

بيسان عدوان

كثيرا ما يتجسد الموقف العنصري في الأدبيات الاسرائيلية المؤدلجة بالفكر الصهيوني في إعلان العداء السافر للإنسان لمجرد كونه منتميا الى الشعب الذي جابهته الصهيونية في ممارستها العملية في فلسطين ، تترب على هذا الموقف قولبة شخصية الانسان العربي بحيث يمكن ان يكون كل شيء سوى أن يكون ذاته . وثمة العديد من الامثلة الحية على ذلك ، وبشكل خاص في قصص الاطفال التي تضطلع بدور كبير في التثقيف العام بهذا الاتجاه .

لقد كتب الكثير حول عملية غسل الدماغ الاسرائيلي ، رسميا وشعبيا ، فيما يخص الموقف من الانسان الفلسطيني ، فكتب التدريس لا تخلو من سموم الفكر الصهيوني العنصري ازاء الانسان الفلسطيني والعربي لمجرد كونه انسانا فلسطينيا أو عربيا .

فالادب الذي تضمه كتب التدريس الإسرائيلية يعبر عن وجهة نظر أحادية الجانب هي وجهة نظر المؤسسة العسكرية الاسرائيلية .

نشرت صحفية اسرائيلية ، نيلي مندلر (هآرتس - أواخر تشرين الثاني ١٩٨٤) في عدة مقالات نماذج منتقاة من كتب التدريس في المدارس اليهودية في الصفوف من الاول الى الثامن ، ومنها كتب أرييه ل . أفنيري بعنوان (أسطورة التشيرين الصهيوني) الصادر في عام ١٩٧٥ ارتكز على اسس دعائية في اتجاه تقديم وجه آخر لممارسات الصهيونية امام العالم ، وهو غير الوجه الذي ظهرت به ، وفي اتجاه دفع الطالب الاسرائيلي دفعا هائلا لكي يخوض غمار الحرب ضد "العدو العربي" بكل ثقة وإيمان بعدالة الذي يدافع عنه ، وأول الامور التي يتعين الدفاع عنها تبعا لمحتويات هذا الكتيب ، هو ربط اليهود بأرض المستعمرة (فلسطين) وهم الذين كانوا عبر مراحل التاريخ ، غريبين عن المجتمع الزراعي وعن الاحساس بالأرض ، ويذكر انطوان شلمت تعقيبا على ذلك " بالرغم من دأب أفنيري الواضح في هذا الاتجاه فإن العدمية تظل جزءا من التكوين الاساسي لتسلسل الأحداث والمعطيات لدى هذا الكتاب . ويطلق عنصر الافتعال على محاولات إعادة صياغة "الشعب اليهودي صياغة روحية ونفسانية، والتي ينطوي عليها هذا الكتاب .

ففي سبيل ربط اليهود بأرض "المستعمرة" فإن المؤلف يصير على اسقاط حق العرب التاريخي في فلسطين ويصر بالمقابل على أن لليهود حقا تاريخيا في فلسطين ويتجسد هذا الاصرار في التعامل المفرط مع قضايا "الاركيولوجيا اليهودية" كما يتجسد في الاسهاب في ذكر الوقائع اليهودية المؤدلجة بالفكر الصهيوني فيما يخص البنية الاجتماعية للجماهير العربية التي أقامت في "أرض اسرائيل" فيذكر أفنيري أن الجماهير العربية لم يزد تعدادها طوال ثلاثة قرون عن الـ ٢٠٠ ألف نسمة وهذا عائد الى افتقار هذه الجماهير الى الروابط القوية بالأرض والى انعدام العوامل التي تجعل منها مجتمعا قائما بذاته ، ويذهب المؤلف الى ابعد من ذلك حين يشير الى أن أحد العوامل وراء المراوحة العديدة لهذه الجماهير يكمن في النزاعات الاموية بين القرى ، ويضيف أن هذه النزاعات حملت السكان على الهجرة من أراضيهم ، ويؤكد أفنيري في كتيبه في احتواء التثقيف الاسرائيلي "إن من يتجول في البلاد وخصوصا الذي يستطلعها من علو الطائرة يشاهد الأغوار والسهول الساحلية محروثة وخضراء ومزروعة بالمستوطنات ينبغي الا ينسى ان هذه الارض لم تكن زاهية ، مثلما هي عليه اليوم عندما امتلكها اليهود بل على العكس جميع هذه المناطق كانت خالية من البشر تملؤها المستنقعات وكثبات رملية متحركة كانت من أسوأ مناطق البلاد . واستطاع الشغيلة المستوطنون تحويلها الى جنائن ومستوطنات مزدهرة (١) .

لا تقتصر الثقافة الاسرائيلية الرسمية على مناهج التعليم ، ولكن يتعدى الأمر الى كتب المراجع (البيلوغرافية) للمعلمين ، والتي يقرأها المدير العام لوزارة المعارف والثقافة في منشور دوري خاص ، ولعل أفضعها كتب بعنوان "مواضيع مركزية في تاريخ الشعب والنولة إبان لعصور الاخيرة من تأليف أمنون حيفر (وهو مستوطن كولونيالي في الضفة الغربية المحتلة) . ويهدف هذا الكتاب في صلب تكوينه الى إعطاء الطالب الاسرائيلي إحساسا عميقا بالارتباط بالوطن بعد مئات السنين من الشتات ، ويعطى له فرحة غامرة للإنسان الذي لم يكن منتميا الى أرض عبر الدهور ثم أصبح منتميا الى أرض . ففي مستهل الفصل الذي عنوانه "تعلم كيف

تجيب على السؤال بصدد حقوقنا على الأرض يقول "إن كل الأقوال بشأن "الحقوق التاريخية" التي يحفل بها النقاش بيننا وبين العرب ، تقتقد الى الحقيقة الناجمة من قلة الفهم والمعرفة والدراية فضلا عن فرضيات كاذبة بينها تلك الفرضية القائلة أننا لدى عودتنا الى البلاد ، بعد هجرة دامت ألفي سنة ، وجدنا البلد مستوطن من قبل شعب آخر أقام هنا لمدة مئات السنين ، وهذا غير صحيح لامن قريب ولا من بعيد فالحقيقة هي أننا عندما أتينا الى هنا لم نلق أى شعب وبالتأكيد لم نلق شعبا أقام مئات السنين ، ويضيف حيفر في موضوع آخر "لم يتواجد الشعب الفلسطيني جملة وتفصيلا ، ولا هو من المخلوقات التي تستطيع تحقيق ذلك، ولكن اذا ساعده يهودنا في أن يكون فسيكون ، رغم ذلك ثمة احتمال بأننا شهود على تكون شعب فلسطيني في مثل هذه الحالة يجدر التذكير بأن هذا الشعب من مواليد عصرنا ولا يزال محتاجا "الحقن أيديولوجيا سياسيا من أجل التوصل والوجود "تلك الرؤية التي تعمق العنصرية في الثقافة الاسرائيلية الرسمية ، فهي عنصرية ذات رؤية أشد رجعية في تبرير التفاوت الحضاري للمجتمعات ، على أساس انتماء الشعوب الى أجناس "عليا حضارية" وأخرى "دنيا سلفية" فاتحة الباب بذلك لمفاهيم استعمارية من نوع خاص وخطير تغفل الزمان والمكان وتختزل التاريخ والحضارة.

إن هذا الغذاء الروحي الفاسق ، لا يقتصر على المكتوب في كتب التدريس انما يتعداه الى وسائل الايضاح ، وأبرز مثل على ذلك هو الخرائط ، ففي خرائط "أرض اسرائيل" عبر العصور المختلفة التي تتضمنها كتب "الموطن" و"الجغرافيا" يصادف الطالب توزيع الاراضي عليها وفقا للتصنيف التالي: وملكية يهودية . ملكية الحكومة (حكومة الانتداب) ، وملكية أخرى ، فتذكر منذ ان الطالب الذي يستطلع خرائط منطقتي يهودا والسامرة وقطاع غزة يجد أن معظم الاراضي غير عائدة لليهود وعندما يستطلع مفتاح التصنيف سيتبين له أن الاراضي عائدة الى أصحاب "آخرين" هويتهم على ما يبدو مجهولة.

وقد أدرك أكثر من باحث اسرائيلي ، إن استمرار الاحتلال الاسرائيلي وانعدام أية تسوية سياسية في الافق المنظور بجريرة حكام اسرائيل يؤديان الى ازدياد نفوذ العناصر المتطرفة ، الى تفشى الروح الفاشية في المجتمع الاسرائيلي ، الامن الذي سيؤدي بدوره الى تصعيد عمليات القمع والاضطهاد المتصاعد أصلا ضد الشعب الفلسطيني ، فقد ذكر البروفيسور شاول فريد لنذر ، ينبغي أن يكون ماثلا امام أعيننا يوما تطور النازية على مراحل ، وبصفة خاصة "قوانين نورنبرغ" وكذلك الحقيقة التي لا تدحض بأنه كان من الصعوبة بمكان استشراف نهاية تلك العملية السياقية ، ففي ظل سياسة الجينوسيد يستطيع المرء أن يعرف يوما أين ذلك ، ويمكنه ايضا تقدير المرحلة الراهنة التي يتواجد فيها خضمها غير انه من الصعب رؤية النهاية ، فثمة دينامية هنا يستحيل التنبؤ بنهايتها "ويتجلى ذلك في صعود الاحزاب الدينية المتطرفة في اسرائيل كذلك الحركات الفاشية ، فإن

التطرف والعنصرية في مجتمع الدولة العبرية لم يخلقا من عدم ، فهما موجودان لاسباب سياسية ايديولوجية في المقام الأول ، ولكنهما قد يخبوان وقد يشتطان تبعا لما يصيب تلك الاسباب من تدهور ومن ازدهار .

إن اختيار مفاهيم مثل الدين والتاريخ والحب والجنس والموت، ناهيك عن الصراع القومي ، يرتبط بالتزام أو توجه مسبق أحادي الصورة ، فالتاريخ والدين مثلا في قصص الأطفال التي يكتبها أفنيركرميلي ، عيوسستير وأشباهها وقف على البطل اليهودي وتفضيلاته ، أما التاريخ والدين المضادان فمرتبطان بالشياطين والسحر والشعوذة والدجل ، فقد انطلق كاتب أطفال ، شراغا غفنى في صياغة مقومات "الثورة" عبر السلسلة الرائجة "عالم التوراة للطفل" من قبل العنصرية ، تماما مثلما انطلق مؤسس الصهيونية تيودو هرتسل ، في صياغة مقومات أيديولوجية من قبول العنصرية واعتبارها عاملا مقورا ، ولهذا اتخذ منها موقفا ايجابيا ومتسامحا ، فكتب إن سلامنا ورفاهنا بوصفنا يهود يضعفانا ويطمسان عزلتنا ، والضغط فقط يجعلنا ملتصقين بعرقنا القديم ، وكره ماحولنا يجعلنا غرباء مرة أخرى .

إن الوظيفة الأساسية للثقافة في اسرائيل مشوهة بشكل خطير ، وهذا التشويه شامل وموثر على كل المجتمع وعليه فإنه ينشئ نمطا معيناً من الإدراك والتفكير يتولد تلقائياً من مسائل أشبه بالبديهات المسلم بها ، راسخة في العقل ، فما هي أحكام هذا الموقف وكيف يتولد تلقائياً لدى الاجيال في اسرائيل؟

أجرى بروفيسور بكلية التربية جامعة حيفا ، أدير كوهين ، استطلاع بين طلاب الصفوف الرابعة والخامسة والسادسة في مدارس حيفا ، شارك فيه ٥٢٠ طالبا ، طلب اليهم أن يكتبوا حول خمسة مواضيع ، وهي : أولا ماهي التداعيات التي يثيرها سماع كلمة عربي ؟

ثانيا : أكتب قصة أو وصف قصير أو موضوع انشاء حول لقاء مع عربي ، ثالثا : تلخيص كتاب قراؤه وينطوي على وصف للعربي وشرح مؤثراته عليهم ، رابعا : محاولة شرح أسباب النزاع مع العرب خامسا : المجاهرة بأرائهم فيما اذا كان احراز السلام ممكنا ، وفيما اذا كان ممكنا قيام حياة صداقة وتعاون مع العرب.

كانت نتائج الاستطلاع كالآتي :

(١) مستوى الخوف من العربي عال بشكل مذهل ، ففي أكثر من ٧٥٪ من الاجابات ترافقت شخصية العربي مع "خاطف الاولاد" و"القاتل" و"المخرب" وأشباه ذلك .

(٢) تجريد شخصية العربي تجريدا سلبيا (قولبتها) وهو تجريد مكرس في أدب الأطفال العبري ، ففي حوالي ٨٠٪ من الاجابات تأطر تشبيه العربي في العبارات التالية "يعيش في الصحراء" ، راع بقرة "نوسحة مخيفة" ، "في وجهة ندية" و "قذروتن" تتبعث منه رائحة كريهة " وغيرها من الصفات.

(٣) الجهل التام ، بين أوساط الطلاب اليهود ، لشكل العربي وهيئته وهندامه وتاريخه وعاداته ، فبعض الطلاب قالوا إن

العرب نوى شعر أخضر" وذكر البعض الآخر "إنهم لديهم ذبول .

(٤) ٩٠٪ من الطلاب يتنكرون لحق العرب في البلاد ويؤمنون بأنه ينبغي قتلهم أو شنقهم أو ترحيلهم ، وفي محاولة لشرح أسباب النزاع ، قليل جدا من الطلاب حاول الشرح بقدر مناسب من التفصيل لكن الاغلبية اكتفتا بجمل متقضية من سياق التاريخ "إنهم ينوون قتلنا ، وتشريدنا من البلاد ، واحتلال مدننا ، وقذفنا في البحر".

(٥) اما غالبية الطالب الذين يرغبون بالسلام فإنهم يرون أن السلام يعنى تسليم العرب بالسيادة الاسرائيلية على "أرض اسرائيل الكاملة" بما في ذلك الضفة الغربية والقطاع (٦) (*).

إن هذه النتائج هي النصف الاول من العنصرية والتي تضعها الصهيونية في منبت رؤوس مريديها من الصغار ، أما النصف الثاني فهو ما نراه الان في اسرائيل من تعنت وعنصرية وعنف واستيطان ، وفاشيه الى غير ذلك.

ويخلص كوهين الى القول أنه ضمن حصيلة كتب الاطفال المعروضة في السوق والتي يقبل عليها القراء الصغار لا تزال غالبية هذه الكتب تشوه شخصية العربي وتنمى بين اوساط قرائها مشاعر الكراهية للعرب والاستخفاف بقوتهم وبمقدرتهم العقلية ، ويرد ذلك الى واقع أنه في الخمسينيات والستينيات كان اتجاه تشويه شخصية العربي ، الاتجاه الطاغى ، بشكل تام على أدب الاطفال العبرى ، أما في السبعينيات (وتحديدا في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣) والثمانينات ، فإننا نجد بعض القصص النادرة التي تحاول أن تقدم بطلا عربيا يمكن أن يكون ذاته الانسانية ، فاتحة الباب بذلك لتجول بسيط صوب التعامل مع الشخصية العربية كإنسان وصاحب حق (لاحظ عدم ذكر الانسان الفلسطيني) ، ومن هذه الكتب النادرة أعمال دفورة عומר وبينامين تموز ودرويت أورغاد .

ولكن الباحث يؤكد إنهم حاولوا في قصصهم التعامل مع العربي بضوء ايجابي في مواجهة نوع من حالة توبيخ الضمير (شعبهم يضطهد شعبا آخر) أو في سبيل دفع ضريبة كلامية والتظاهر بالليبرالية ، لذا طغى على نتائجهم سمات الصنعة والافتعال ، وبدا العربي في هذا النتائج شيئا من أشياء الطبيعة بحبه البعض كما يحب زهرة برية ولم تحمل شخصية خصائص الحركة الفردية المستقلة ، بل ظل يتحرك في إطار الشخصية العربية المستحضرة لأغراض

اسرائيلية محضة - أغراض انتقاد المجتمع الاسرائيلي . مقابل هذا الاتجاه وعلى النقيض منه ، بدأت تتغلغل في قصص المغامرات الرائجة أفكار "أرض اسرائيل الكاملة" فالبطل المحورى لقصة "الرياضيون الصغار عاثون لافنير كرميلي (٣) "هو صبي يعيش مع والديه وأخوته في مستوطنة كولونيالية في الضفة الغربية . والأمنية الخفية ، التي يطوى اضلاعه عليها ، هي أن يزداد هنا وهناك في الضفة الغربية انتشار المستوطنات الكولونيالية حيث تحكمه فكرة أن "آية قوة في العالم ليس بمقدورها ان تقتلع شعبا من وطنه" وفي القصة يعلن الكاتب بصراحة أن العربي الصالح هو العربي الميت "أو" العربي الذي انصهر في الشعب العبرى" وفي سبيل ذلك فإنه يدعو جميع الشبان العربي الى الانصهار في الشعب العبرى "مبررا ذلك بمفهوم استعماري من نوع جديد يقوم على اعتبار العرب فرعا من سلالة "بنى اسرائيل" ويشير بحث البروفيسور كوهين الى أن غالبية كتاب قصص مغامرات اليهود يحملون افكارا مماثلة لأفكار افنير كرميلي ، والبعض منهم الذي لا يوظف شخصية عربية تتضمن قصصه تشابهه مهية سلفا توحى بموقفه من العربي ومن هذه التشابه "الرائحة العربية" "العمل العربي" "والعرف مثل العربي" وغير ذلك ، ويؤكد كوهين أن تأثير تلك التشابه على تكوين وعي الاطفال الصغار مماثل للتأثير الذي يمارسه اتجاه تشويه شخصية العربي بشكل مباشر ويضيف أن قراءة هذا الأدب الفاسق هي ظاهرة عامة ويكاد وكل فتى يهودي في اسرائيل يقرأ هذه القصص ، وتتكون لديه فكرة مسبقة وحشية وخطير عن الانسان العربي ، تتكون معه وتتكرس .

وفي نهاية الاستطلاع يقول الباحث كوهين ، أن أدب الاطفال العبرى يفرض على الاطفال اليهود دافعا تربويا "يتربون في ظله دون عيشهم طفولة ساذجة بريئة ، فضلا عن أنه ينمى في نفوسهم مشاعر القلق والتوتر والخوف من المستقبل.

يبقى السؤال ، أى فخر أن يعرف هؤلاء الباحثون ، أمثال أدير كوهين كل التشخيص ولا يعرفون : إقامة العدل؟ إن الفكر المتوحش والنظرة العنصرية هما في صلب الايديولوجية الصهيونية حسبما صنفها مؤسسوها وكبار زعمائها ، وحسبما مارسها حكام اسرائيل ولا يزالون ضد الشعوب العربية ، وبشكل خاص حق الشعب العربي الفلسطيني ، وحسبما جسدها الأدباء المعبانون بالثقافة الصهيونية في "الوثيقة الأدبية الإسرائيلية".

المراجع :

١ - للمزيد راجع : أدبية ن : أفنيري ، اسطورة التشريد الصهيوني ، اسرائيل ، السكرتاريا التربوية في وزارة المعارف والثقافة ، ١٩٧٥ .

٢ - للمزيد راجع . انطوان ، سلحق ، اسطورة التكوين ، الثقافة الاسرائيلية الملفقة لندن ، دار رياض الريس ، ١٩٩١ .

٣ - اختير كرم على الاسم المستعار للكاتب الاسرائيلي شراغا غصني ، وقد ألف ١٢٠ قصة للأطفال .

إستراتيجية باراك غير الجديدة واحتمالات واى ٣-

عبد الغفار الدويك

الجائز ان تظهر قوة إقليمية عظمى أو قوة منافسة دولية بعد عام ٢٠١٥، و من أهم القوى المرشحة للعب هذا الدور الصين وروسيا . و الولايات المتحدة لازالت تراجع حساباتها في أسلوب تأمين الشرق الأوسط و تأمين حلفائها في الشرق الأوسط و أولهم إسرائيل . وفي هذا الإطار تفترض الولايات المتحدة العديد من الاحتمالات مثل تغيرات مجتمعية حادة في بعض الدول . قطع خطوط المواصلات الرئيسية في العالم . وأخيراً ظهور تكنولوجيا جديدة و خطيرة في نفس الوقت لدى البعض . و نتوقف هنا عند مبدأ حماية أصدقائها و تأتى إسرائيل في الترتيب الأول (و يمكن هنا ان نرجع إلى قرارات لجنة الإيباك ٩٩ /مذكرة وزير الدفاع الأمريكى كوهين إلى الكونجرس والرئيس الأمريكى حول أبعاد و أهداف الاستراتيجية العسكرية في مستهل القرن الحادى و العشرين - التقرير الرسمى عن الحريات الدينية في العالم ١٩٩٩).

والولايات المتحدة أصدقاء عديدون في الشرق الأوسط ولكنهم في وضعيات متباينة تصل الى أعلى درجات الحدة و التناقض ف الدول الخليج شرط أمنها تدفق البترول في مقابل التناضى عن حقوق الإنسان هناك ، و إيران شرط أمنها التنازل عن مرجعيتها الملالية ، و مصر شرط أمنها الالتزام بتعهداتها الإقليمية و تراجعها عن التزاماتها القومية . أما إسرائيل ف شرط أمنها التزامها بالخط السياسى المتطابق مع المصالح الأمريكية في كل الأحوال وإسرائيل هي الدولة النموذج بالنسبة للحليف الاستراتيجى بالمفهوم الأمنى و السياسى .

العامل الثانى و هو الموقف العربى و لقد جاء اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في الشهر الماضى في الدورة الثانية بعد المائة نتيجة طبيعة لحالة العرب المؤسفة التى بلا شك أصبحت حالة يعجز المفسرون و المحللون عن توصيفها فالأمم العريقة و الحضارات القديمة تعرضت لهزات أشد عنفا عن أزمة الخليج الثانية ، و لكنها خرجت منها و أعادت بناء حضارتها و استمرت الحياة أما أن

قال السيد باراك فور توليه رئاسة الوزراء هذا العام "أنا أؤمن بالسلام من موقع القوة وليس من موقع الخوف -إن الطريقة الوحيدة لفرض السلام تتم من خلال الاتفاق مع الجيران -إننا هنا في الشرق الأوسط فرصة للضعفاء -إسرائيل دولة قوية والتهديد الأمنى ليس ملحاً جداً .." ويستطرد باراك أن قوة إسرائيل ليست في جيشها فقط بل في اقتصادها و علمائها وثقافتها، ورغبة شبابها في البقاء ..و استتبع ذلك بمجموعة لاءاته الشهيرة . لا لعودة القدس الشرقية ، لا عودة لحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لا لجيش أجنبى بين إسرائيل ونهر الاردن وأخيراً لا لتفكيك المستوطنات.

ان المدخل الطبيعى لطرح رؤية صادقة عن الوضع الراهن، واحتمالات المستقبل، يلزم ان تتم من قياس قوة الأطراف ، وفضلاً عن القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية فإن القوة المعنوية التى يتمتع بها طرفا الصراع الإسرائيلى والعربى تلعب دوراً كبيراً في ميزان القوى . فالماراثون العربى الإسرائيلى سباق تتابع بين الفريقين ، الفريق الأول لم يعد نفسه جيداً و الفريق الثانى أعد نفسه لكل الاحتمالات واستخدم كل القوى حتى المنشطات غير المسموح بها . فالفريق الأول تقاعس بعض أعضائه عن إتمام السباق أو حتى المشاركة فيه بحيث بات على بعض أعضاء الفريق العدو منفردا لأكثر من مرحلة دون بديل ، بل الشئ القاسى على النفس أن بعض أعضاء الفريق عملوا على عرقلة بعض زملائهم ، و ليس غريباً ان تظل مصر حتى نهاية السباق رغم ان البعض يرى أنها تبعد عن دورها وسياستها و مصداقيتها وتدعو ان تكون كذلك مع اللاعبين قبل الأخير (عرفات) و الأخير (سوريا لبنان) برغم التتابع بينهما ونحن لا نعلم من هو الأخير في ظل هذا الوضع العربى المأسوى .

تعتمد هذه الرؤية على ثلاثة عوامل رئيسية، الأول هو الدور الأمريكى ، حيث أنه غير خاف على أحد أن الولايات المتحدة تعيد ترتيب أوضاع أوراقها العالمية في نطاقات إقليمية عديدة . و ترى أجهزة الأمن الأمريكية انه من

يكون مصير أمة تؤثر ببعدها الديني في أكثر من ثلث سكان البشرية مرتبط باحتواء دولة عربية خارجة عن الإجماع العربي فتلك هي المسألة و كان من الخزي الواضح للعيان أن يتقدم سفير الولايات المتحدة بالقاهرة بطلب استفسار إلى الجامعة العربية عن تولى العراق لرئاسة الدورة الحالية بالجامعة العربية .

و كان من الواجب عدم الرد أو تجاهله ، و من حق المنظمة أو الجامعة أن تتجاهل هذا الاستفسار لأنه خرج في ذاته عن قواعد العلاقات والبروتوكولات و الدبلوماسية " و لكن هذا حالنا " و لن أسترسل عن مشكلات سوريا و العراق و السلطة الفلسطينية و العديد من دول الخليج و كأن التاريخ

توقف . و هنا كشفنا عن عورتنا و عن زيف الديمقراطية التي يدعيها البعض ويدرك حقيقتها الآخر .. و ليبيا تتجه نحو الجنوب الأفريقي في مسعى وحدوي أبسط ما يمكن أن تطلق عليه هراء في الصحراء ، و الأردن أعطت كل مؤشرات الوجهة و الدبلوماسية مع فتح كافة الملفات من جديد سواء الجماعات غير الرسمية أو الجماعات الفلسطينية و استقبلت أعضاء حماس و أودعتهم السجون و هذا الإجراء في ذاته يكشف ما كان خافياً من اتفاق حول تصفية زعماء حماس في المملكة و إسرائيل .

و لن أسترسل في شرح الوضع العربي المأزوم برغم أننا لا نشير إلا إلى المعلن !! أما الوضع الفلسطيني فهو مأساة في ذاته حيث أنه أصيب بحالة هياج و تسرع نحو إتمام التسوية بأي ثمن بحيث كشف عن أهم نقاط ضعفه و هو الإنجاز و كأن صراع أكثر من ٥٠ عاماً يجب حسمه في أشهر معدودة على يد عرفات تحويداً .

العامل الثالث : الأوضاع الداخلية في إسرائيل، و في هذا السياق يبدو أن العضلة الأساسية التي تواجه بناء الاستراتيجية التفاوضية لدى باراك تكمن في كيفية تحريك عملية التسوية المجمدة و كأن الخطر بالنسبة له يأتي من الداخل بعد أن تجمدت الأخطار الخارجية مع التمسك بالثوابت الإسرائيلية المتعلقة بالقدس و اللاجئ و المستوطنات. و هذه القضايا كشفت عن حدة التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي و التي وصلت إلى مرحلة تنذر بالخطر . و من هنا كان قراره بأن يعمل فور وصوله إلى السلطة على تشكيل حكومة موسعة تسانده و تعبر عن الرأي العام الإسرائيلي بما فيه الأجنحة المتطرفة و ذلك العمل على حل العديد من العضلات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة ، و أخيراً فض الاشتباك على المستوى المجتمعي بين تناقضات العلمانيين و المتدينين و الطوائف العرقية المتعددة الجذور و من ثم كان طرحه لفكرة قديمة جديدة حول مشروع دستور لإسرائيل !! في ظل هذه العوامل أوضح باراك بعض الملامح الاستراتيجية لسياساته غير الجديدة أهمها:

١- إجراء اتصالات تمهيدية بكل الأطراف العربية المعنية لإزالة الجليد المتراكم و استعادة الثقة المفقودة و التأكيد على أن الطريق نحو التسوية السلمية مفتوح للجميع (بشروط إسرائيلية).

٢- إعادة علاقة التنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة إلى أفضل حالاتها مع الاتفاق المبدئي بأن إسرائيل قادرة على حل مشكلاتها و ترفض أي ضغوط (وضح ذلك من تصريحات السيدة أولبرايت قبل توقيع واي / ٢).

٣- بدء مفاوضات مباشرة مع سوريا تحت إشراف و رعاية أمريكية لا تملك فيها الضغط عليها .! على عكس ما تم في اتفاق واي ريفير ١ / و ذلك خلال مدة تمكنه تنفيذ وعده غير المشروط الانسحاب من جنوب لبنان .

٤- الضغط المستمر بكافة الوسائل على السلطة الفلسطينية بتقديم تنازلات في القضايا الجوهرية و قد تحقق ذلك على التوالي و استكمالاً لسياسات نتنياهو تجاه الفلسطينيين.

٥- و أخيراً خلق الفرص لإحياء المفاوضات المتعددة الأطراف و تنشيط مؤتمرات التعاون الاقتصادي الخاصة بالشرق الأوسط و شمال أفريقيا .

و يبقى سؤال هام ، نعم قد يهدف باراك إلى إنجاز السلام ولكن هل يملك القدرة ؟ . قد ينجح في إدارة المفاوضات على عدة محاور . ولكن الأقرب إلى الافتراض الظني أن باراك عينه على دمشق .. لتأمين الجولان و شمال إسرائيل و بالتالي عقد اتفاق تطبيع مع سوريا و لبنان و يبقى الشق الثالث من الانسحاب هو التسوية الشاملة فهل يستطيع بالفعل حسم أهم القضايا (القدس- المستوطنات - اللاجئ - الحدود).

و أخيراً التعامل مع دولة فلسطينية تتحفظ عليها منذ البدء أطراف عربية عديدة . المعطيات السورية:

بدأت المفاوضات السورية - الإسرائيلية في عهد رابين و توقفت و تجمدت تماماً في ١٩٩٦م و أعلن باراك التقيد بالتزامات رابين في شأن الانسحاب من الجولان على اعتبار أن كل ما تم الاتفاق عليه رغم عدم توقيعه هو ملزم كخط للبداية تحت الرعاية الأمريكية و هنا تفسير غامض من جانب سوريا ؛ لأن الولايات المتحدة ذاتها تؤكد أن ما أتفق عليه إطار افتراضي غير ملزم و بشروط إسرائيلية و على هذا المسار دخلنا في جدلية الفصل بين الفرضية و الالتزام .. و الجانب السوري يطلب توضيحات أمريكية و الإدارة الأمريكية ترفض التدخل في القرار الإسرائيلي. و المعتقد الآن لدى الرأي العام برغم تحفظات سوريا على اتفاق واي ٢ / في شرم الشيخ مؤاده أن سوريا تتفاوض مع الجانب الإسرائيلي في مفاوضات سرية حول الكثير حتى و لو لم يعلن عنها . و لن يعلن عنها .. لأن

سوريا وإسرائيل يدركان لعبة الوقت وأن ذلك في صالح إسرائيل. وليس العكس. بل العكس هو الصحيح وقضية الوديعة والأمانة شيء غير معترف به في الولايات المتحدة و تلك هي الثقافة الأمريكية فإما أن تملك القوة على فرض الحل أو تدعى ذلك .

والفرق شاسع بين ما تهدف إليه سوريا على منوال ما تم بين مصر وإسرائيل فالسادات كان منتصرا و يملك القوة لتحقيق أفضل مما أنجز في ١٩٧٣م ولو لم تدرك إسرائيل ذلك لامتنتعت عن التوقيع. وأعتقد أن الوضع مختلف في سوريا. وليس في ذلك دعوة للحرب. بل على الأقل خلق أوراق ضغط جديدة بدلا من استجداء السلام. وأعتقد أنه في حالة سوريا و العرب فلن يخرج الاتفاق عن أوصلو أو وإي ٢ / وكشف الخبراء أن سوريا يمكن أن تقبل بعض الحلول ولكن ليس عن طريق مصر. !!

الطبيعي في المباحثات الثنائية المنفصلة أن تكون متوازنة..

ولقد تحقق ذلك بعض الشيء بعد مدريد. ونتيجة لتوقف هذه الحالة المتوازنة تم توقيع أوصلو الذي ضمن في مرحلته الانتقالية للفلسطينيين ٩٠% من الأرض وهو ما لم يرد صراحة في نص أو تعهد مكتوب. بل إن الوضع الراهن يؤكد أن إسرائيل لازالت تحتل ٤٠% من غزة مقر إقامة السيد عرفات. وعلى الجانب الآخر تزايدت نسبة الاستيطان إلى ٥٠% بعد أوصلو الذي تحدد فيها الرابع من مايو ١٩٩٩م موعداً نهائياً لانتهااء المرحلة الانتقالية وبداية المفاوضات للتسوية النهائية - وفي أكتوبر ١٩٩٨م وقعت اتفاقية وإي ريفر - برعاية مباشرة من الرئيس كلينتون وتوصلت السلطة الفلسطينية إلى الحصول على ١٢% من أراضي الضفة الغربية في شكل كتتنونات بمجموعة المدن في الضفة والقطاع بينها ممر آمن طريق - كوبري - أو نفق وكما تم في اتفاق الخليل الذي يستكمل إنجاز أركانه [وهو ما يعد واقعة غير مسبوقة بعدم الالتزام بالتعهدات] وهذا ما يعتمد عليه باراك الآن في مفاوضاته الحالية والقادمة. ثم وقع وإي ٢ / في شرم الشيخ الذي أرسى مبدءاً جديداً هو الأرض مقابل الأمن أرجع إلى بند ٧ حول الخليل وبند ٨ حول الأمن في اتفاق وإي ٢ / . لقد أجمع كافة الخبراء أن هناك حالة من الاستعجال الفلسطيني غير المحسوب وأن هذه الحالة ليس لها ما يبررها رغم الضغط الأردني وإجراءاته غير المتوقعة والتحركات السورية غير المعلومة والتي تتناقلها وكالات الأنباء دون تكذيب أو تأكيد. هذا غير أسلوب باراك في المفاوضات الذي اتضحت معالمه تماما عند مفاوضاته مع زعماء الأحزاب الإسرائيلية عند من أجل تشكيل الحكومة ونذكر هنا تهديد باراك بإلغاء اتفاق وإي ريفر من خلال

تسريبه لتصريحات عديدة في واشنطن وقد رضخ الجانب الفلسطيني - دون مبرر واضح - بل وبدأ يتنازل تدريجياً عن أوراق ضغط عديدة كانت في يده أولها القوى الفلسطينية الداخلية.. لقد استهدف باراك الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين مع إمكانية الغلق الكامل للمناطق في أي وقت وهذا جائز. أي أن الدولة لن تكون دولة (والفصل سوف يكون مبرراً لاستنزاف المقاومة من جديد.. لقد جاء اتفاق المبادئ) وإي (2/ عام وفضفاض حول قضايا الحل النهائي ورغم بدئها في موعدها المتفق عليه إلا أن المتوقع أن تستمر سنوات ولأجل غير منظور.

لقد أصبح الموقف الفلسطيني مأزوم بحيث بات يبحث عن حل بأي ثمن. وقبل أن تدور عجلة المفاوضات السورية لتراجع المطالب الفلسطينية وتأخذ أولويات متأخرة.. ولقد كان الهاجس الواضح والدائم أمام المفاوضات الفلسطينية هو استمرار لآليات باراك على طاولة المفاوضات وهناك تصور خاطئ لاحتمال رفض إسرائيل التراجع عن مواقفها رغم خبرة مصر الوفيرة في إدارة مثل هذه المفاوضات ونجاحها غير المحدود في ذلك. وهذا يدعونا إلى ما بدأناه في العامل الثاني فنحن في حاجة ماسة وشديدة لتكرار انعقاد القمة العربية في عام ١٩٩٦م وخاصة وأن الولايات المتحدة قد أطلقت العنان لإسرائيل في التحرك ورفضها الضغط على الجانبين.. لقد أعلن باراك أنه لن يوقع هو أو غيره اتفاق المرحلة النهائية قبل طرحه للاستفتاء العام.. إن المرحلة الانتقالية الحالية التي حددها وإي ٢ / لن تكون كافية وهو ما سوف يستدعي توقيع جديد لإي جديدة أو وإي ٢ / وهكذا ندخل في دوامات متتالية أغلبها مفرغة في قضايا الحل النهائي ..

في نهاية هذا الطرح من المعتقد أن باراك يهدف إلى تحقيق إنجاز قومي على المستوى السوري وسيأتي هذا الإنجاز عاجلاً على نحو غير مسبوق في مقابل تأمين الخارج ليتفرغ لترتيب الداخل وهو الأخطر بالنسبة له .

وباستخدام منهج محامي الشيطان (المستخدم في بحوث العمليات نرى أن أمام باراك مرحلتين بعد المرحلة الأولى الفصل الجارية الآن في وإي ٢ / وما يستتبعه من تغيرات في وإي ٢ / المحتمل ..!

المرحلة الثانية فهي من أجل التطهير أو الترانسفير العربي في اتجاه الطرح القديم للوطن البديل بالأردن .

المرحلة الثالثة: هي التصفية أو التطهير العرقي في الداخل لعرب إسرائيل يستتبعه الترانسفير الثاني إلى الأراضي الفلسطينية مقابل الانسحاب الجزئي من بعض المستوطنات ليبدأ سيناريو كوسوفو.

* ألا يتطلب كل هذا الطرح اجتماع قمة عربي للنظر في المستقبل !!؟؟ .

سؤال مطروح منذ عام ١٩٩٦ .



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وإيضاح بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولي والإقليمي، النظام الإقليمي العربي، جمهورية مصر العربية، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- دراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الدراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الأهرام الاستراتيجي»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمراته السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).